



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



«213000 شهرياً؟»

فقر مطلق! [13]

الافتتاحية

النَّوَّسان في «حافة الهاوية»..!

تشكل عودة بعض الأوساط الأمريكية لـ«القعقة» النووية في مواجهة روسيا والصين، وللحديث عن العسكرية و«الخيارات العسكرية» و«الخطط-ب» في «حل» الأزمات العالمية المختلفة، بما فيها الأزمة السورية، عودة إلى خيار سياسة «حافة الهاوية» التي يحفل بها تاريخ الدبلوماسية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أكثر من حالة دولية، وهي السياسة التي تعكس في جوهرها الحقيقي صراعاً أمريكياً داخلياً بين نهجين عند الأزمات، أحدهما «حرجي» مباشر، وثانيهما من يستفيد من الأول كقراءة دون تبني خياراته كاملة بالضرورة، بما يهدد في الحالات كلها بخطر الانزلاق إلى الهاوية فعلاً، مع منعكسات ذلك على السلم والأمن العالمي المهدد أصلاً، بحكم طبيعة البنية الرأسمالية السائدة ومتطلباتها.

الجديد اليوم هو أن هذا الصراع الأمريكي الداخلي المستمر ظهر للعلن مؤخراً، عبر التصريحات والتسريبات الأمريكية المختلفة التي تقر بوجوده صراحة، والجديد أيضاً هو أن «حافة الهاوية» التي تلجأ لها أطراف في واشنطن أحياناً، على أمل تحقيق مكاسب ما، كانت تجري في حالة الصعود الأمريكي، ولكنها الآن تمضي في حالة الهبوط، وربما هذا ما يسهم في ظهور الصراع على الماء، ضمن تقاذف للمسؤوليات وسط الأزمة الأمريكية الحادة على الصعد كافة، المالية، والاقتصادية، والسياسية، وحتى الاجتماعية مؤخراً.

غير أن المغامرة باعتماد سياسة حافة الهاوية ذاتها تتضمن موضوعياً وبنيتية موازين القوى الذاتية لأجنحة الصراع الأمريكي الداخلي حالة من النَّوَّسان، تارة باتجاه التصعيد الأمريكي العسكري المباشر، كما جرى ويجري بخصوص سورية واليمن مثلاً، وتارة باتجاه محاولات العودة إلى «جادة الصواب».

وهنا يبرز الاتفاق الروسي - الأمريكي حول سورية، وتدايعات تعليق واشنطن العمل به ومحاوله التوصل منه أو تعديل بنوده، كمثال تطبيقي عن حالة التآرجح والنَّوَّسان في سياسة حافة الهاوية، والتي يزيد بها ويسرع وتيرتها وجود قوى دولية فعلية وفاعلة، مثل روسيا، التي لا تكل ولا تمل في تدمير جهودها لتثبيت خيارات القانون الدولي والقرارات الدولية بعيداً عن المشيئة والأمزجة والمصلحة الضيقة الأمريكية، بما يشير إلى أن «الأمريكي» لا ولن يستفيد ضمن مختلف المعطيات الواردة أعلاه من «حافة الهاوية».

بالملموس، وبعد العدوان الأمريكي على موقع للجيش السوري في دير الزور، وبعد اتخاذ مسألة ضرب القافلة الإنسانية في شمال حلب ذريعة ملتبسة لتعليق الاتفاق المذكور، وبعد المواجهات الدبلوماسية الحادة في مجلس الأمن وحرب الفيتوهات بين معسكري واشنطن وموسكو بخصوص مشاريع قرارات جديدة حول سورية، وبعد اضطرار «الروسي» للحديث الصريح والواثق عن دور الغرب في تقديم الدعم المباشر للإرهاب والإرهابيين، ها هو الأمريكي يعود «صاغراً» إلى «لوزان» في اجتماع تعلن موسكو غايتها منه بوضوح: استئناف العمل بنظام وقف الأعمال العدائية «جوهراً للاتفاق الروسي - الأمريكي» عبر تطبيق القرارات الدولية الخاصة بتسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية، لا أكثر ولا أقل..!

وهذا يتضمن حسب التصريحات الواضحة من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «وقف العنف في سورية، ومحاربة الإرهابيين، وضمان الوصول الإنساني إلى السكان المحتاجين، وإطلاق عملية سياسية فوراً بمشاركة الأطراف السورية كافة، بما في ذلك الحكومة والمعارضة برمتها، دون أية شروط مسبقة»، أي جملة المسار الذي اختطه الأزمة السورية منذ ثبوت عقم برامج «الحسم» و«الإسقاط» بامتداداتها الإقليمية والدولية، وما زالت تسير عليه باتجاه تثبيت هذا الحل رغم حالة التآرجح الأمريكي، التي تطل بالمناسبة حلفاء واشنطن التقليديين أيضاً، وتدفعهم موضوعياً للبحث عن خيارات بديلة، تستخدم الحل السوري في نهاية المطاف.

شؤون عربية ودولية



هل تقفز القاهرة فوق «التدفقات العربية»؟

20

شؤون اقتصادية



«Free-lancing» أداة نهب جديدة..!

15

شؤون محلية



«التثبيت» تحت رحمة الجهات التنفيذية!

08

ملف «سورية 2016»



الاستقطاب الأساسي والاستقطاب الثانوي

05

الأجر العالي هو الأجر الكافي



ما زالت تكاليف المعيشة ترتفع يوماً بعد يوم، في حين بقيت الأجور تراوح مكانها، ولكن المراقب لحركة الأجور في سوق العمل يلاحظ تبايناً واضحاً للأجور بين مهنة وأخرى وقطاع وآخر.

هاشم يعقوبي

الشراعية، والهوة ما بين الأجور والأرباح توسعت لأضعاف وما زالت تتوسع.

أجر مضاعف وفي التأمينات سواء

يشبه الوضع في القطاع الخاص نظيره العام، من حيث قيمة الأجور والفوارق بين أجر وآخر، وتبقى لشريحة العمال الإداريين والفنيين فيه ميزة الأجور العالية، وعالية هنا المقصود بها بالنسبة لأجور عمال الإنتاج وليس بالنسبة لتكاليف المعيشة «التي لا يعلو عليها أجر»، لذلك لا يخلو معمل أو منشأة من عاملين أو ثلاثة ذوي أجور عالية تصل لضعفين أو ثلاثة أضعاف متوسط أجر العامل العادي، أي أنه لا يتجاوز 100 ألف ليرة وفق متوسط الأجر المقدر بـ 34 ألف ليرة، ويرجع ارتفاع أجور هؤلاء لخبرتهم الطويلة ومهنتهم العالية، أو لتحملهم مسؤوليات إدارية ومالية.

فوارق كبيرة بين الأجور

يشهد القطاع الخاص غير المنظم تفاوتاً كبيراً وواضحاً بين الأجور، ويرتبط ذلك بعدة عوامل، أولها: معادلة العرض والطلب على العمالة في هذه المهنة أو تلك، وتختلف قيمة الأجور باختلاف

يبلغ متوسط الأجور حالياً 34 ألف ليرة سورية بالنسبة للعاملين في القطاع العام والخاص، في حين يختلف هذا المؤشر في القطاع غير المنظم، وسيكون من الصعب جداً الوصول لأرقام دقيقة لحركة العمالة وأجورها في القطاع غير المنظم، ولكن يمكن التقاط الكثير من المؤشرات التي تدل بطريقة ما على واقع الأجور هناك، وعوامل ارتفاعها أو انخفاضها.

تقارب الأجور في القطاع العام

يوجد تفاوت في قيمة الأجور عند القطاع العام بين فئة وأخرى، ولكن تبقى نسبة هذا التفاوت قليلة لا تتعدى بضعة آلاف من الليرات شهرياً، فيما يرتفع ذلك الفارق بالأجور من قطاع لآخر ومن عمل لآخر إذا أضيف إليه طبيعة العمل أو العمل الإضافي والحوافز الانتخابية، وكذلك سنوات الخدمة وعدد الترفيعات، ورغم ذلك تبقى الفوارق بين الأجور في القطاع العام ليست كبيرة لدرجة التأثير الكبير بالفوارق المعيشية، وخاصة في سنوات الأمانة التي أصبح أعلى أجر فيها غير قادر على تأمين أدنى حاجات الأسرة المعيشية، فالليرة فقدت وما زالت تفقد قيمتها

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحكومة.. قرارات.. قرارات.. ولكن؟

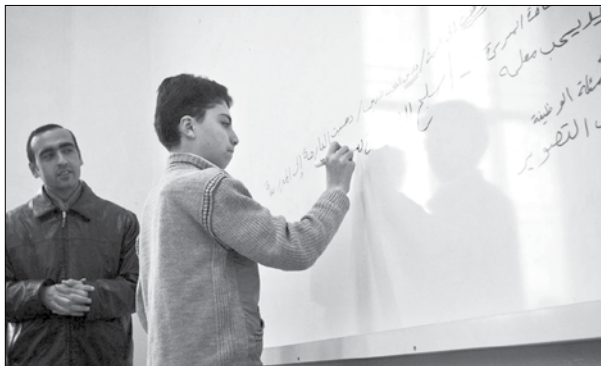
كل يوم نتطلعنا مواقع التواصل الاجتماعي والصحافة المحلية بأخبار لها طابع «الأكشن» على الطريقة الهوليوودية، مثل: «هل يفعلها خميس»، «هل تشهد حكومة خميس التي تجاوز عمرها 100 يوم إقامة مشروع استثماري حقيقي، ما عدا مشروع تعبئة العطور، وإقامة عدة مطاعم برأس مال لا يتجاوز كل منها ثمن شقه في أحد الأحياء الشعبية».

بالشكل هي تعبر عن أن حكومة خميس تقوم بنشاط عال من أجل تجاوز «الأخطاء» التي تم ارتكابها من سلفه، وهو يقوم بإصلاحها على الأضعدة جميعها، الإدارية والاقتصادية، لهذا فإن القرارات المتتالية من تغيير مدراء عامين إلى المدراء الفرعيين في الوزارات المختلفة إلى طرح عمليات الدمج وإعادة الهيكلة، كما يحلوا للكثيرين تسميتها، تأتي جميعها في سياق السياسات الاقتصادية الليبرالية التي سار عليها الأسلاف السابقون من رؤساء الوزارات والوزراء، الذين نرى تصريحاتهم الرنانة إعلامياً بأنهم قادرين على تغيير ما عجز عنه أسلافهم من الوزراء فيما يتعلق بمكافحة الفساد، ولكن هذه المرة ليس من تحت أو فوق جاء التوجه «بالمكافحة» من الوسط، وبخفض الأسعار وإزاحة التجار عن التحكم والاحتكار لقوت الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، وكأن الموضوع يحل بتصريح لهذا الوزير أو ذاك أمام وسائل الإعلام المختلفة، التي كانت تقول بأن الحكومة ستقوم بعمليات الاستيراد للمواد الأساسية، وستعزز من دور المؤسسات الاستهلاكية، التي تم تأجير الكثير منها للقطاع الخاص.

إن مراكز القوى الاقتصادية التي تكونت خلال عقود من تبنى السياسات الليبرالية، يجعل هذه المراكز المتحكم الفعلي بالقرار الاقتصادي الذي عزز من أدوات التحكم والسيطرة، وهذا كان معكوساً في سلوك الحكومات انطلاقاً من قانون الاستثمار رقم 10 ومروراً بالتوجه نحو المستثمرين بأن قلمهم أخضر، كناية عن الاستجابة لقراراتهم ومصالحهم، وليس انتهاءً بقانون التشاركية الذي هو مفتاح الحل لدى الحكومة من أجل التغلب على «ضعف» الموارد وقتها، للنهوض بالواقع الاقتصادي، وأخيراً وضع مشروع لتوحيد عمل قوى الرأسمال مع الحكومة عبر قانون خاص وكذلك اتحاد للمصارف الخاصة والعام.

إن مجمل هذا السلوك «لحكومة العمال والفلاحين والفقراء» لن يؤدي إلى تغيير واقع حالهم، بل ستزداد أوضاعهم سوءاً، والتغيير الحقيقي طريقه واحد «أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية».

المعلمون: «نقابتنا هل أنت معنا أم...؟!»



تقدم عدد من المعلمين والمدرسين المتقاعدين والمستقلين بشكوى لقاسيون، حول تجميم المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين رقم 3122 تاريخ 9/8/2016، إلى المكاتب الفرعية في المحافظات والمتمضمّن:

لاحقاً لكتابنا رقم 7/9/2923 تاريخ 2016/7/25 المتضمن توفر الشراطين، إما بلوغ الخامسة والخمسين من العمر أو من مضى على خدمته خمسة وثلاثون عاماً، للحصول على مستحقات الزملاء من الصناديق النقابية.

نؤكد على ضرورة استلام كافة معاملات الزملاء وإرسالها إلى المكتب التنفيذي، وفتح سجلات خاصة بها لدى الفروع النقابية، وإعطاء الزميل رقم وتاريخ استلام المعاملة من قبل الفرع، وسيقوم المكتب التنفيذي بحساب هذه المعاملات وإرسالها إليكم، ليصار إلى صرفها بعد تحقق أحد الشرطين وحسب تاريخ تقديم المعاملة إليكم. يرجى التقيد والعمل بمضمونه والخلود لنضالنا النقابي.

والكتاب مهور بتوقيع كل من رئيس المكتب المالي ورئيس مكتب شؤون الأعضاء وخاتم

ومدرسين؟.. ونحن قد أرقنا العمل لخمس وعشرين سنة على الأقل.. وأرقنا الأمانة المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات، وفقدنا خلالها تعب العمر ومنازلنا، وحتى البعض من أولادنا أو حرموا من تعليمهم ومستقبلهم.. كيف لنا أن نعيش؟.. ولماذا لا تتم تغطية العجز بمساعدة الحكومة؟

قاسيون إذ تنقل فحوى التجميم وشكوى المعلمين وتسأولاتهم، تؤكد تضامنها معهم، وتطالب بإعطائهم حقوقهم كاملة غير منقوصة.. خاصة أن الشروط تتعارض مع القانون !.

أهكذا تجري مكافأتنا على عملنا وتضحياتنا؟، ناهيك أن المبالغ المستحقة باتت لا تساوي شيئاً، في ظل تقلبات سعر الصرف، فكم ستكون قيمتها بعد عشر سنوات؟!

هل أنت يا نقابتنا معنا وتدافعين عن حقوقنا أم ضدنا؟

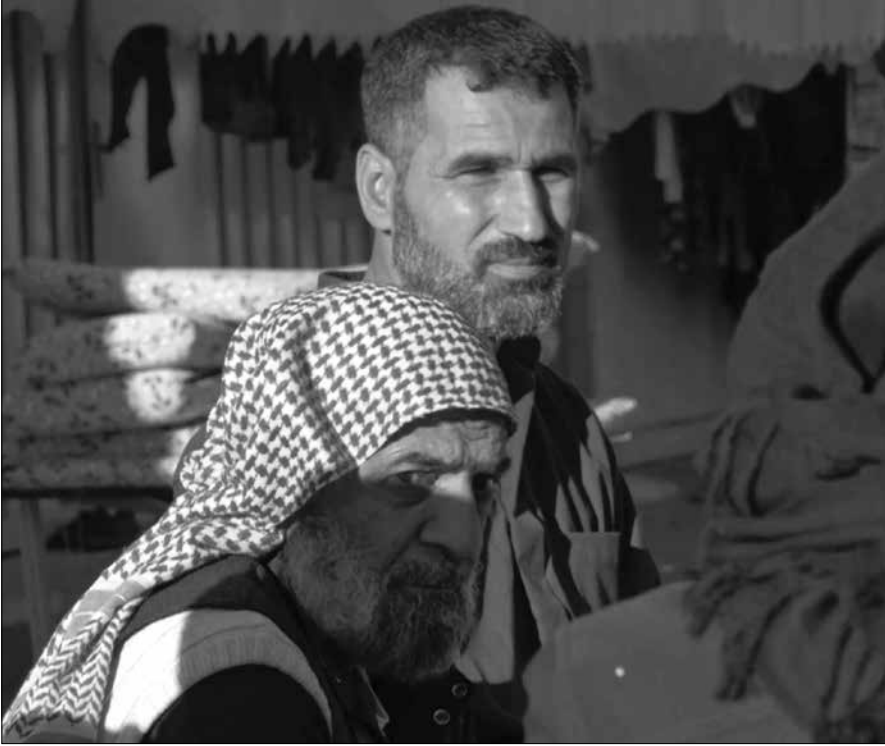
ويلفت الانتباه أن المكتب التنفيذي لم يكلف نفسه حتى ببيان أسباب ذلك.. فهل هناك عجز في الصناديق؟، وما أسباب هذا العجز؟.. وحتى لو كان هناك عجز، هل يجري حله على حساب مصلحتنا كمعلمين

وتساءلوا أيضاً:

هل علينا الانتظار هذه السنوات لنيل مستحقاتنا التقاعدية؟،

العمال السوريون في تركيا:

استغلال حتى آخر «سعة حرارية»!



تواصل الأزمة السورية الكشف تباعاً عن أوجه جديدة لها. من بينها أزمة العمال السوريين في تركيا الذين يقاسون أسوأ الظروف، من حيث تدني الأجور، وطول يوم العمل، وارتفاع تكاليف الحياة. وسط تواصل حكومي تركي ليس طارئاً أو غريباً مع أرباب العمل، وصمت وتجاهل إعلامي متعدد الوجوه.

■ مراسل قاسيون

لا تحتاج ظلال الحرب السورية الثقيلة وأصداؤها المرعبة إلى تاشيرات خروج حتى تجتاز حدود البلاد إلى خارجها. هي تنساب خارجة مع كل هارب من جحيم هذه الحرب المجنونة، تقيم حيثما يقيم الهاربون، تجثم على صدورهم، وتتشعث في زوايا المخيمات والأوكاخ الفقيرة.

يخال الهارب من جحيم الحرب أنه قد أفلت من فخاها، لكنه سرعان ما يجد نفسه يغوص مجدداً في أوحال الجوع والعناء والاستغلال البشع بمختلف أشكاله.

يتكرر سيناريو الجحيم هذا على ملايين السوريين في بلدان الجوار، الذين يعيشون في أزمت قاتلة، لا يجري التركيز عليها في وسائل الإعلام بقدر تكرار البكائيات حول «الأعباء» التي تتحملها حكومات تلك البلدان، واستعراض الأم السوريين فقط في إطار التسول و«الشحادة» على حالهم..

السوريون في تركيا

تتحدث إحصائية رسمية تركية صدرت بعد إغلاق الحدود أمام النازحين وفرض الفيزا على السوريين، عن وجود 2,75 مليون سوري في تركيا، يتوزع نصفهم تقريباً في محافظات اسطنبول وغازي عنتاب وأورفة. فيما ترجح التقديرات أن الرقم الفعلي أكثر من ذلك بكثير، ذلك أن الرقم المذكور أعلاه يشتمل فقط الحاصلين على «بطاقة الحماية المؤقتة» أو ما يسمى «الكيمك». في حين أن قسماً كبيراً من السوريين المقيمين في تركيا لا يحمل وثيقة تثبت وجوده فيها ويعد «مخالفًا» في إقامته.

الغالبية الساحقة من اللاجئين السوريين في تركيا يعملون في ظروف قاسية وبأجور متدنية، وساعات عمل طويلة، ودون ضمانات قانونية، أو تأمينات اجتماعية، وذلك ضمن تواطؤ واضح بين الجهات الحكومية التركية وأرباب العمل في أهم المدن التركية، مضمونه السماح باستثمار السوريين، كيد عاملة رخيصة وبلا قيود حقوقية وقانونية، بالرغم من كونها مدرجة وذات أهمية عالية كرأس مال بشري، وتوجد نسبة معتبرة منه كإسالة للشهادات الجامعة ومدرسة أكاديمياً.

بالأرقام..

يتوزع مئات الألوف من العمال السوريين في مدينة اسطنبول مثلاً، على آلاف الورشات والمعامل. وتبلغ وسطياً أجرة العامل السوري في الورشات والمصانع حوالي 1000 ليرة

تركية «350\$» شهرياً. مع العلم أن الحد الأدنى للأجور في تركيا 1300 ليرة تركية «450\$». وتمتد ساعات العمل في هذه الورشات والمصانع إلى 12 ساعة عمل يومياً، تتخللها نصف ساعة غداء.

أما بالنسبة لتكاليف المعيشة، فتحتاج أية أسرة سورية لكي تؤمن قوتها اليومي في مدينة مثل اسطنبول إلى ما لا يقل عن 2700 ليرة تركية «حوالي 900\$»، بحسب معظم من التقطهم «قاسيون»، يتوزع المبلغ ثلاثة أثلاث وسطياً بين أجرة منزل، ومعيشة ومصاريف أخرى كأقساط دراسية وضرائب. هذا عدا التكلفة الأولية لاستئجار منزل وتأثيثه ودفع ضرائبه، وتعادل تقريباً «1500\$». لذا تحتاج الأسرة إلى وجود 3 أو 4 أشخاص عاملين، كي تتحمل نفقات استئجار منزل لأول مرة «تأمين لصاحب العقار، وضرائب باهظة في البداية للكهرباء والماء والغاز»، والاستمرار لاحقاً.

العمل.. أو لا خيار

التكاليف الأولى لاستئجار بيت «تقضم الظهر لمدة سنة تقريباً، نوصّل خلالها الليل بالنهار عملاً، وتثقل كاهلنا الديون»، يقول أبو يحيى، من مدينة حلب لـ«قاسيون». ويروي: «أعمل أنا وزوجتي وابنتي الكبرى حتى نتمكن من حمل مصروف البيت. فلكي نعيش في مدينة مثل اسطنبول عليك أن تصل ليلك بنهارك عملاً، ولا فليس أمامك من خيار سوى أن تعود إلى جحيم الحرب إذا استطعت، أو أن تذهب إلى المخيمات «مخيمات اللاجئين السوريين، جنوب تركيا»، الأشبه بالسجون كي تقضي نهارك واقفاً في الطوابير، وتعد النجوم ليلاً بلا دراسة أو حياة أو عمل..».

يصبح الحمل ثقيلاً عند وجود أبناء طلبة في العائلة، فأجور التدريس باهظة وليس بمقدور غالبية الأسر تدريس أبنائهم. تقول إحدى السيدات: «عندما كنا نعيش في سورية قبل الحرب، كنت ربة منزل، وبناتي الثلاث كنّ طالبات، اليوم أنا وبناتي عاملات في مشغل خياطة لمدة 12 ساعة في اليوم، أعمارهن 13 و15 و16 سنة، كل منا نحن الأربعة نحصل على أجرة صبي في تركيا، حوالي 800 ليرة تركية. أكل هذا كي نعيش فقط؟ ما فائدة العيش إن لم يكن هناك أمل بأن الفتیان يدرسن ليعشن حياة أفضل؟!».

الحلوى هي الحل..!

وليست الحال بأفضل بالنسبة للشباب العازبين أو الأشخاص الذين يقيمون دون عائلتهم في تركيا. فهؤلاء

يتوزع مئات
الألوف من
العمال السوريين
في مدينة
اسطنبول، على
آلاف الورشات
والمعامل

هو الذي يفسح المجال للتشغيل الجائر للسوريين، ذلك أن السوريين يضطرون للاستعجال في بيع قوة عملهم لتأمين مصاريفهم يوماً بيوم، ولا يعد التقيد بالأطر التي يضعها القانون خياراً متاحاً بالنسبة لهم، وهي قوانين لا ينفذها ببساطة أرباب العمل، فيما تتغاضى الحكومة عن تشغيلهم غير القانوني للسوريين. أما إذا جرى أي خلاف بين العامل ورب العمل فسيتم فصل العامل بالأحوال جميعها لأنه قانونياً لا يجب أن يعمل ضمن الشروط المذكورة فيما سلف.

«الصدقة والإحسان»

يغلب على الخطاب الرسمي التركي في تعاطيه مع قضية اللاجئين السوريين طابع إشاعة حالة من «التصدق والإحسان» اللفظي على السوريين، توازياً مع التغاضي عن حقوقهم وأزماتهم المعيشية. وهو الأمر الذي يخفي وراءه مسائلتين أساسيتين: الأولى: هي محاولات استجلاب دعم دولي مالي عبر قضية اللاجئين السوريين من خلال الإبقاء على أزماتهم القانونية وأحوالهم البائسة. والثانية: تشغيل بعض السياسيين من خلال تمكين بعض الجهات «الخيرية» و«الاجتماعية» من أوساط المعارضة السورية المتشددة التابعة للقرار التركي في التغلغل في أوساط السوريين من خلال الصدقات والعطايا.

لا يزال ملف الأحوال المعيشية الصعبة لعموم السوريين في تركيا، وخصوصاً العمال، كغيره من الملفات العالقة في الأزمة السورية، ينتظر حله جذرياً وبالعق من خلال الحل السياسي الذي يفسح المجال أمام ملايين السوريين للعودة إلى سورية، والمشاركة في بناء نموذجهم الخاص الذي يطمحون إليه. والخروج من هيمنة إرادات حكومات الحرب وأمرأ سوقها السوداء.

بمعظمهم يعيشون في ما يسمى بـ«السكن الشبابي». والذي هو عبارة عن نُزل متواضع تُؤجر فيه الأسرة وليس الغرف. يقول ع. الأفندي، شاب عشريني من إدلب، لـ«قاسيون»: «أدفع كل شهر 350 ليرة تركية أجرة للسكن الشبابي، وأعيش بـ450 ليرة وأرسل 150 ليرة «50\$» لوالدتي في الداخل السوري». يشرح الشاب تفاصيلاً أكثر: «في السنة الماضية حاولت أن أوفر من أكلي وشربي 100\$ في الشهر، وبالكاد كنت أكل. أما الآن فلا جدوى من توفير هذا المبلغ لأنك ما تكاد تجمعته حتى تنفقه، ولأن حياتنا باتت دورة مغلقة ولا أفق لشيء..».

في السكن ذاته يعيش أبو خليل، رجل دخل حديثاً في عقده الخامس ولا تزال زوجته وأطفاله في سورية، يروي لـ«قاسيون» ضاحكاً عن «نضالاته» ضد ربّ العمل، وكيف أفلح في توحيد كلمة العمال السوريين والأترك حيث يعمل، في ورشة خياطة وكوي، ومطالبته بتقليل ساعات العمل من 12 ساعة ونصف حتى 11 ساعة لأن قوى العمال خارت ولا يمكنهم المواصلة. فكان أن «فهمهم» رب العمل و«دلّهم» فأحضر حلوى رخيصة رديئة الصنع، و«وزعها كمكافئات دون أن يقلل ساعات العمل. ساعياً لزيادة طاقتنا بواسطة السكريات التي في الحلوى».

قانون خَلْبِي

ولكي تسقط الحكومة التركية عنها الذريعة أصدرت قراراً بمنح تراخيص عمل نظامية للسوريين في تركيا، وينص هذا القرار على السماح لأرباب العمل الأتراك بتشغيل السوريين بما لا يتجاوز 10% من مجموع العمال، وتسجيلهم في الضمانات الاجتماعية ودفع الضرائب عنهم. واستثنى القرار بعض الفئات من العاملين، كالعاملين في المجال الطبي والتعليمي والقانوني. هذا القرار الذي يبدو حلاً في شكله،

استقالات عمال الدولة



من أول السطر

• محرر الشؤون العمالية

الحكومة.. قرارات.. قرارات.. ولكن؟

ننطلق في هذه المادة والتي نسعى لتحويلها لزاوية ثابتة من فكرة التثقيف العمالي، والذي يشمل جوانب عديدة، منها ما هو قانوني حقوقي، ومنها ما هو نقابي تنظيمي. فضلنا أن نبدأ بتناول موضوع الصحة والسلامة المهنية، لما لها من أهمية قصوى ترتبط بشكل مباشر بصحة العامل وسلامته، وسنحاول الإضاءة من خلال سلسلة من المقالات على جوانب الموضوع كافة، بدءاً من المفهوم العام مروراً بالخاص وانتهاءً بالتفاصيل الصغيرة المتعلقة بأغلب المهن، وخصوصيتها في تنفيذ إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

يمكن اعتبار إجراءات الصحة والسلامة المهنية، أو ما يسمى «الأمن الصناعي» من أهم المفاهيم والإجراءات التي يجب أن يدركها العامل ويعمل بها، فهي الوحيدة الكفيلة بوقايته من أمراض المهن وإصابات العمل، ويتحمل كلا الطرفين «أي صاحب العمل والعامل» المسؤولية في الوصول لأعلى مستوياتها، إلا أن المسؤولية الكبرى تقع على رب العمل في تهيئة بيئة العمل، سواء كان في القطاع العام أو الخاص، إذ يقع عليه حكماً توفير شروط الصحة والسلامة المهنية وأدواتها جميعها ولكافة العمال، وأياً كانت المهنة أو الصناعة التي يعمل بها، في حين يقتصر دور العامل على استخدام أدوات الوقاية الشخصية، التي تختلف من مهنة إلى أخرى، كالكمادات والألبسة العازلة.

تنقسم الإجراءات الوقائية لثلاثة أقسام أساسية، ويعتبر تسلسلها ضرورة تنفيذية:

إجراءات إنشائية «هندسية»: أن تكون المنشأة مبنية أساساً وفق الصناعة التي ستتم ممارستها، فهذا شرط أولي وأساسي لضمان أعلى درجات الوقاية، وأفضل بيئة عمل ممكنة، فإن كانت المنشأة ستخصص لصناعة الزجاج مثلاً فعلى صاحب المنشأة أن يأخذ بعين الاعتبار المكان الذي سيبنى فيه الأفران، وعليه أيضاً أن يحدد موقع بناء سلال ومخارج النجاة في حال اندلاع حريق أو انفجار ما... الخ.

إجراءات إدارية: وهي الإجراءات التالية التي يتم فيها مثلاً فصل الأقسام الإدارية عن الإنتاجية، ومتابعة صيانة كافة أجهزة الوقاية... الخ.

إجراءات فردية: وهي آخر الإجراءات وهي التي تخص العامل ويستعملها بشكل شخصي، كاللباس الواقي والكمادات وأغطية الرأس «خوذة عمل» وهنا تحديداً يتحمل العامل مسؤولية حماية نفسه، وليس مبرراً له عدم استعمالها في حال توفرها.

حق الاستقالة نص عليه القانون الأساسي للعاملين في الدولة في المادة 133، حيث تقدم خطياً من قبل العامل إلى مرجعه تتضمن طلباً بإعفائه من الخدمة. ومن حق مرجعه أو الجهة صاحبة الحق في التعيين فقط قبولها أو رفضها، حسب ما تقتضيه الحاجة أو المصلحة العامة.

■ ميلاد شوقي

منذ سنتين تقريباً ربطت الجهات الحكومية قبول الاستقالات أو رفضها بموافقة الجهات الأمنية، وبالتالي، أصبحت هذه الجهات عملياً هي المختصة بالنظر في طلبات الاستقالة في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بلا استثناء، والحجة أو السبب في هذا القرار ليست واضحة إلى الآن.

تأخير غير مبرر

تسبب ربط الاستقالات بالحصول على هذه الموافقة إلى تعقيدات أحياناً، وقد تضيق على أثر ذلك فرص عمل أخرى يضطر إليها العامل لتحسين دخله ووضعه، وخصوصاً بعد تدني الرواتب والأجور وتدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار لدرجة أوصلت ذوي الدخل المحدود إلى حافة الجوع، وهو ما اضطر الكثير منهم لترك أعمالهم بحثاً عن فرص عمل أخرى في القطاع الخاص «الذي باتت بعض شركاته تشترط الحصول على ورقة غير موظف» أو في حالة الهجرة الاضطرارية، وهو ما يضيع على العامل حقه في الحصول على تعويضاته

المالية وتأميناته التي تعتبر من حقوقه المشروعة، بسبب اعتباره بحكم المستقل، عدا عن ملاحظته قضائياً، حيث أصدرت وزارة المالية قراراً بتصفية الحقوق التأمينية للعامل «أي مصادرتها» المعتبر بحكم المستقل، مخالفة بذلك قانون العاملين الأساسي في الدولة، الذي لم ينص على مصادرة الحقوق التأمينية للعامل المتغيب عن عمله.

التقاعد بالسن القانوني

حتى العاملين الذين وصلوا إلى السن التقاعد القانوني لا يسمح لهم ببدء إجراءات الانفكاك والتقاعد الطويلة أصلاً، قبل الحصول على هذه الموافقة، والتي تتأخر في بعض المحافظات، عدة أشهر أحياناً في البت بطلبات التقاعد، والتي تتسبب في التأخر في حصول المتقاعد على استحقاقاته المالية وتعويضاته.

الغريب في الموضوع لماذا المتقاعدون ملزمون أيضاً بالحصول على الموافقة لتقاعدهم، وهم الذين أصبحوا بمجرد بلوغهم سن الستين وبحكم القانون متقاعدين.

تعقيدات أخرى

وبالإضافة إلى ذلك تواجه العامل، بعد ذلك تعقيدات كثير لا طائل منها، حيث يدخل من ينهي خدماته في دوامة مراجعة العديد من الدوائر والمؤسسات، وتقديم الكثير من الوثائق، والتوقيعات والتدقيقات التي من المفروض أن تكون في إضارته، أو جاهزة لدى الجهات المعنية بطبيعة الحال، حيث ينتقل

المستقل والمتقاعد بين المؤسسة التي كان يعمل بها، إلى السجل العام للموظفين، إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، إلى التأمينات الاجتماعية، إلى الجهات النقابية التي ينتمي إليها، و القيام بإجراءات روتينية تنهك العامل، وتستنزف الجهات العامة أيضاً.

كيف نحد من التسرب؟

إن الحد من تسرب العمال من الوظائف الحكومية لا يكون بهذه الإجراءات، بل على العكس يكون بترغيب العمال بالبقاء في أعمالهم من خلال رفع مستوى معيشتهم ودعمهم، وخصوصاً في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، لا من خلال الهجوم على حقوقهم وإفقارهم ورفع الدعم عنهم، ومن ثم تقييدهم بمؤسساتهم وإغلاق كافة السبل الممكنة لتحسين معيشتهم في وجههم كما يقول المثل «لا برحمتك ولا بخلي رحمة الله تنزل عليك»!! .

عدا عن أن حجة المحافظة على عمال القطاع العام ليست مقنعة بتاتاً، فمن السهولة الاستعاضة عن النقص الحاصل في ظروف الأزمة وتعقيداتها نتيجة ازدياد حالات الاستقالات بفتح باب التوظيف، فهناك مئات الألوف من الشباب العاطلين عن العمل ومن جميع الاختصاصات، والذين يبحثون عن فرص عمل، ولو براتب زهيداً.

إن المطلوب، مركزاً العمل لدى الجهة المعنية، وإنجاز معاملات من قضي أهم سنوات عمره في الجهات العامة بالسرعة المطلوبة وبما يؤمن حقوقه المنصوص عليها في القانون.

الاستقطاب الأساسي والاستقطاب الثانوي



جيداً ومن خلال تجربتها الملموسة معنى الحروب، الأمر الذي بدأنا نطمس له لدى العديد من النخب الأوروبية، التي بدأت بالتحذير من السياسات العدوانية تجاه روسيا، ومخاطر التصعيد تجاهها.

تشويه الدور الروسي.

تتم محاولات تشويه الدور العالمي الجديد لروسيا وتقزيمه، من بوابة الأزمة السورية، من خلال اتهامه على أنه مجرد موقف مدافع عن النظام، ليس إلا! وكان المعركة تقتصر على بقاء النظام من عدمه، أو تقتصر على سورية.

وإذا كان مثل هذا الكلام الممجوج من ساسة الغرب ودبلوماسيه وإعلامه مفهوماً، ومردود عليه بحكم الدور الروسي في صياغة القرارات الدولية الخاصة بالحل السياسي للأزمة السورية، والتي تنص على تشكيل جسم انتقالي تتوزع فيه الصلاحيات، مع حزمة متكاملة من القرارات التي تفتح الطريق أمام عملية التغيير المستحقة في سورية، فإن القراءة التي تروج من قبل بعض الإعلام المحسوب على النظام، تأخذ المنحى ذاته في التشويش على الموقف الروسي القائم على منع انهيار الدولة السورية، وفسح المجال أمام السوريين ليقرروا مصيرهم بأنفسهم، من بوابة تقزيم الدور الروسي إلى مجرد دور عسكري، وهو الذي كان في الأصل دوراً سياسياً، وجاء الدور العسكري لاحقاً لتخديم السياسي.

لا أعتقد أن دولة بتقل روسيا تتطلع إلى لعب دور عالمي تتحدى الصلوص الدوليين كلهم، ولديها وبالتعاون مع حلفائها كل ما يؤولها للعب مثل هذا الدور، ودخلت في معركة مفتوحة مع قوى الحرب المدججة بأحدث الأسلحة، وفرضت نفسها قطباً دولياً له خياراته المختلفة عما هو سائد، ستنظر أياً من قوى العتالة التاريخية، سواء كانوا في النظام أو المعارضة للقيام بالمهام الموضوعة أمامها، كما لم تنتظر القوى الكبرى.

قوى حرب وقوى سلم

العديد من الوقائع والإشارات خلال الأشهر الأخيرة، تؤكد على وجود أكثر من رأي لدى الإدارة الأمريكية في التعاطي مع الملفات الدولية، ومنها الأزمة السورية، ولعل ذلك يفسر التخطئ الأمريكي، والقرارات المتناقضة في تطورات الأزمة السورية، والواضح أن التيار الفاشي الذي يعتبر الحامل الاجتماعي لقوى الرأسمال المالي الأشد رجعية، يصر على استدامة الحروب، ويستخدم من أجل ذلك نفوذه القوي في منظومة القوة الأمريكية، في الالتفاف على الخيارات العقلانية في الإدارة الأمريكية، ما نريد تأكيده هنا هو أن الكباش الروسي الأمريكي في سورية يعود في العمق إلى الصراع بين قوى الحرب وقوى السلم على النطاق العالمي، فالتيارات الفاشية التي تستثمر التريلويونات في القطاع العسكري، من خلال إنتاج الأسلحة الحديثة، والشركات الأمنية التي أصبحت بمثابة دول، تريد استمرار التوتر الحالي ليس في سورية وحدها بل في أن يمتد هذا التوتر إلى مناطق أخرى في العالم، طالما أن الحرب مجال استثمار ذا ربحية عالية، والخيار الوحيد أمام هذه القوى لاستمرار الحياة في شرايين الاقتصاد الرأسمالي المتهاكلة، ناهيك عن الثقافة العدوانية المتأصلة لدى هذه القوى في الإدارة بحكم انتمائها الجيني إلى الثقافة الغربية الاستعمارية.

إن الاتحاد الروسي، الذي يمتلك 40% من الثروات العالمية، ويمتلك مجالات استثمار واسعة في الإنتاج الحقيقي، والمهدد في سيادته الوطنية، والمتكى على إرث ثقافي يعتمد المساواة والتعاون في نظريته وعلاقته مع شعوب العالم، يلعب موضوعاً قاطرة قوى السلم العالمية.

إن الاستقطاب على أساس ثنائية قوى حرب - وقوى سلم اليوم هو استقطاب حقيقي، ومن شأنه أن يوسع جبهة خصوم واشنطن، وخصوصاً لدى الشعوب الأوروبية التي تدرك

تتعدد جبهات الصراع في الأزمة السورية: بين عسكرية، وسياسية دبلوماسية، وإعلامية دعائية، وتتعدد المحاور والتكتلات: ودولية، وإقليمية، ومحلية، وتتعدد القوى: أحزاب جيوش، وميليشيات، كنانب والوية، مذاهب، طوائف، قوميات... مؤتمر هنا وآخر هناك، تصريح يتبع تصريح، ما أن يخرس أحدهم، حتى ينطق الآخر، لم يبق أحد من الساسة والدبلوماسيين السابقين واللاحقين ولم يدل بدلوهم: حتى يبدو للمراقب أحياناً أنه يستمع إلى مهرجانين.

رمزي السالم

عامل الفصل في هذا المشهد المعقد كله، وهذا التداخل، والتشابك كله، والذي سيحدد مآل الاستقطابات القائمة كلها، هو الموقف من الحل السياسي، فاللوحه سترتسم في النهاية بين أنصار الحل السياسي وخصومه، وعلى أساسها فقط سترتسم الحدود والاصطفافات، والخنادق النهائية والحقيقية، و ما عدا ذلك كله وهمي وعابر، ومؤقت، وثانوي.

من جانب ما، يمكن تقسيم الأزمة السورية إلى مرحلتين:

– المرحلة الأولى ما بين عامي 2011 – 2014 حيث ظن كل طرف أن بإمكانه الانتصار العسكري وحسم الأمور لصالحه، وجاءت التطورات الميدانية لتؤكد عكس ذلك.

– المرحلة الثانية: المستمرة من 2014 وحتى تاريخه، حيث أقرت الأطراف كلها باستحالة الحسم العسكري، والقبول بالحل السياسي، والمساهمة في قونة ذلك بقرارات دولية، أي أن تلك القوى تراجعت – ولو نظرياً – عن خياراتها العسكرية المجردة، صحيح أن سلوكها العملي لم يرتق إلى مستوى موقفها الجديد، ولكنها باتت بحكم الأمر تعمل ضمن سياق جديد، هو سياق الحل السياسي، ومحكومة بمرجعية دولية متوافق عليها.

القاطرة الروسية.. علاقة متعديّة

لا نكتشف جديداً بالقول أن الحل السياسي للأزمة السورية، هو مشروع روسي قبل أن يكون خيار أحد آخر، فالدور الروسي هو الذي كان وراء بيان جنيف 1، وتقديم الدور

الروسي كان وراء جنيف 2، والمبادرات الدبلوماسية الروسية كانت وراء قرار مجلس الأمن 2254، ذلك القرار الذي أصبح أرضية وقاعدة للهجوم على جبهة الحل السياسي، وتحقيق اختراقات جديدة باستمرار، حتى كان اتفاق الهدنة الروسي – الأمريكي، ويمكن القول على هذا الأساس، وحسب وقائع السنوات الأخيرة، أن كل تقدم للدور الروسي يعني التقدم خطوة أخرى نحو الحل السياسي، وكل تقدم نحو الحل السياسي يعني المزيد من التقدم الروسي في ميزان القوى الدولي، حتى أصبح خياراً لاراد له، وإلا كيف يمكن أن نفسر الاتفاق على عقد لقاء لوزان بعد هذا الزعيق الأمريكي، والغربي كله، عموماً ضد روسيا، وتجبيش الجيوش، وتحريك الأساطيل، وتوجيه الصواريخ و...؟

إن الخيارات الروسية في سورية، لا تتعلق بالنظام، ولا بالمعارضة، ولا حتى بسورية كدولة بحد ذاتها فقط، بقدر ما يتعلق بكونها جزءاً من وضع عالمي مضطرب، في مرحلة يعاد فيه رسم خريطة العالم الجيوسياسية، كنتيجة لتعمق التناقضات عمودياً وأفقياً، في النظام الرأسمالي الدولي، وعجز هذا الأخير عن حل هذه التناقضات بالطرق المألوفة، ولجؤته إلى خيار الحرب، مما يضع البنى كلها موضوعياً في حالة تاهب، واستنفار بما فيها الحلفاء التاريخيون لواشنطن، فكيف بالقوى التي تحاول أن تلعب دوراً لا يتوافق مع الدور الأمريكي، أو ضده، فأدنى درجة من الاستقلالية عن سلطة رأسمال المالي العالمية مرفوضة.

تتم محاولات تشويه الدور العالمي الجديد لروسيا وتقزيمه، من بوابة الأزمة السورية، من خلال تقزيمه على أنه مجرد دور عسكري

روسيا ترمي القفاز في وجهنا: تحملوا مسؤولياتكم!



ترتفع حدة التصعيد الأمريكي-الإعلامي والدبلوماسي-وعلى الأصدعة المختلفة في وجه موسكو. ومن بين أدوات هذا التصعيد، تبرز الآراء الجديدة للمحللين والعسكريين السابقين في «وكالة الاستخبارات المركزية»، كواحدة من وسائل الضغط والتهويل حول إمكانية قيام صدام عسكري روسي أمريكي واسع النطاق.

ترجمة: قاسيون

صحيح أن الخبراء الأمريكيين يختلفون حول ما إذا كانت أنظمة الدفاع الجوي الموجودة في سورية قادرة بالفعل على إسقاط طائرات «الشبح» الأمريكية، لكنه سيكون من الخطأ استبعاد هذا التحذير، ومن الخطأ تجريب روسيا في مثل هذا الأمر. ولنتذكر كلام كوناشكوف عن أن الدفاع الجوي الروسي «لن يكون لديه الوقت لتحديد هوية ومنشأ الطائرات التي توجه ضربات فوق سورية». بعبارة أخرى، من المحتمل للطائرات الأمريكية التي كانت تعمل في الأجواء السورية، دون موافقة حكومة البلاد، أن تكون عرضة لهجمات روسية «دون حاجة روسية لتحذير مسبق»، وإذا حدث هذا الأمر، فمع الأسف، لن يكون خطأ روسيا. W أما عن المفاوضات السورية للتسوية السياسية والحل السلمي، فقد كان من اللافت من وجهة نظري، حديث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، يوم الأحد الماضي، في مقابلة مطولة مع القناة الروسية الأولى «جديرة بالمتابعة الجدية من قبل المهتمين بشأن الصراع الروسي الأمريكي»، فقد أنهى لافروف حديثه عن جهود روسيا للتسوية السياسية في سورية بالقول إن «الدبلوماسية لديها العديد من الأدوات المساعدة لتحقيق هذا الهدف «الحل السياسي في سورية».

من بين هذه «الآراء»، تستعرض «قاسيون» فيما يلي، بعضاً مما جاء في مقال نشر مؤخراً للضابط السابق في الجيش الأمريكي، راي ماكغفرن، على صفحات موقع «counterpunch»، الأمريكي: خلال عهد الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان، كنت واحداً من محلي وكالة الاستخبارات المركزية المتخصصين في تقديم الموجز الرئيسي اليومي إلى المسؤولين في البيت الأبيض، هذا الموجز الذي كان يلخص وجهة نظر وكالة الاستخبارات المركزية حول القضايا الأكثر إلحاحاً للأمن القومي. لو كنت ما أزال في تلك الوظيفة، أخشى أنه كان لزاماً علي أن أقدم أخباراً خطيرة حول افتراض إمكانية حدوث صدام عسكري بين الولايات المتحدة وروسيا. في السادس من الشهر الجاري، حذر المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية، اللواء إيجور كوناشكوف، حول أن روسيا مستعدة لإسقاط طائرات مجهولة الهوية-بما في ذلك أية طائرات من طراز «الشبح»-من شأنها أن تقوم بعمليات قصف فوق سورية. إنه تحذير-أعتقد من وجهة نظري كمحلل استراتيجي-أنا يجب أن نأخذه على محمل كبير من الجد.

هذه الإشارات كلها تدلّ على أن أياماً خطيرة جداً قادمة على الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم المناقشات التي تبدو للوهلة الأولى أنها ذكية ومسيطرّة على الوضع في وسائل الإعلام الأمريكية، إلا أنه هناك شعور عام بالسقوط نحو الهاوية.

ومنها الجيش والبحرية وقوات الفضاء الروسية». الأهم من ذلك كله، أن التعاون العسكري بين روسيا والصين يشهد تقارباً غير مسبوق، وإذا وجدت روسيا نفسها في مواجهة تصعيد كبير في العمليات الحربية في الشرق الأوسط وأوروبا، فعلينا الاعتقاد أن المشاكل قد لا تقف عند حدود الصراع الأمريكي الروسي. يجب على الولايات المتحدة أن تتوقع تلويحاً صينياً جدياً بالسلاح في بحر الصين الجنوبي، حيث سئمت الصين من تحركاتنا هناك.

* راي ماكغفرن: ضابط في الجيش الأمريكي، ومحلل في وكالة الاستخبارات المركزية CIA لمدة 30 عاماً، وأحد المساهمين في كتاب «المبؤوس منه: باراك أوباما وسياسة الوهم».

«يمهل ولا يهمل»



وبذلك يكون قد ذهب أدراج الرياح الضجيج الإعلامي كله عن التهديد بوقف التعاون مع روسيا، وأحد عشر تصريحاً من الإدارة الأمريكية خلال أربعة أيام بإمكانية تنفيذ ضربات عسكرية مباشرة في سورية، والإرهاب الإعلامي الذي شارك فيه كل «وطاويط» الإعلام الغربي والعربي، ومعهم بعض إعلاميي الموالية، حول فشل العملية السياسية. إن الاجتماع القادم في لوزان كخطوة جديدة على طريق دفع العملية السياسية إلى الأمام، يؤكد جملة حقائق قديمة-جديدة: -إن الحل السياسي عملية مستمرة، رغم العراقيل المؤقتة كلها التي تضعها قوى الحرب في الإدارة الأمريكية. -إن الطرف الروسي يمسك بزمام المبادرة، وهو الذي يحدد ما الذي يجب أن يكون، وإن خياراته في الحل السياسي ماضية قديماً إلى الأمام، ولم ينفع قوى الحرب تحريك قوى الاحتياط من الأتباع في هوامش الصراع-فرنسا هولاند ومبادرتها البائسة-نموذجاً. -إن شكل لقاء لوزان، والدول التي ستشارك فيه، يحدد مهمته الأساسية، والتي تتخلص كما يبدو، بوضع القوى الإقليمية-السعودية، وتركيا، وقطر-أمام مسؤوليتها المباشرة، وبحضور أمر

بعد أسبوع-أسبوع فقط- من المكابرة، والخطاب الحربي، والعنجهية الفارغة، طأطا الحلف الأمريكي رأسه، وقرر العودة مجدداً إلى بحث الحل السياسي للأزمة السورية، حيث تم الاتفاق على عقد لقاء بهذا الخصوص في لوزان السويسرية، في الأيام القريبة القادمة، حسب بيان الخارجية الروسية، وتأكيد نظيرتها الأمريكية.

إن كنت تدري.. فالمصيبة أعظم!



أسواق المسروقات القائمة على أطراف المدن وبداخلها، بعيداً عن تقييمها من الجانب الأخلاقي، أو غرض نظر الدولة عبر أجهزتها عنها، أصبحت واقعاً عمره من عمر الحرب والأزمة، وأصبح «التعفيش» وملحقاته ظاهرة يجب التوقف عندها وردعها.

■ نوار الدمشقي

سكان دمشق يعرفون ما يسمى بـ «سوق الحرامية»، وهو سوق قديم كائن بالقرب من شارع الثورة، وقد سمي بهذا الاسم ليس لأن البضائع فيه مصدرها السرقات، ولكن كون عمليات التبادل فيه قائمة على استغلال حاجات الناس من المواطنين، سواء كانوا بائعين أو مشتريين، عبر مقص سعري يستفيد منه التجار والباعة الموجودين في السوق بنهاية الأمر.

أسواق «التعفيش» والسرقة

أسواق المسروقات الموجودة حالياً تختلف من حيث الجوهر عن «سوق الحرامية» ذاك، فهي أسواق تتعامل مع البضائع المسروقة و«المعفشة» من بيوت من تهجروا ونزحوا قسراً عن بيوتهم ومدنهم وقراهم، بفعل الحرب والأزمة والدمار، كما أن روادها من المشتريين هم بغالبيتهم من هؤلاء، بالإضافة إلى أن بعض العاملين بهذه الأسواق من الباعة هم كذلك أيضاً.

المختلف الآخر هو أن الموردين الأساسيين للبضائع في هذه الأسواق هم «المعفيشون» والناهبين للبيوت، حيث تأتي سيارات محملة، كبيرة أو صغيرة، لتباع حمولتها على حالها من قبل هؤلاء، عبر نموذج المزاد، أو عبر العرض والطلب، بينهم وبين باعة السوق، وأحياناً تتم هذه العملية خارج الأسواق، ومؤخراً أصبح هؤلاء «المعفيشون» يتعاملون مع بعض الباعة بعينهم، وذلك لطول مدة هذا التعامل، التي أصبحت تقارب الست سنوات حتى الآن، باستثناء حالات نادرة لتوريد البضائع بالمرق وبالقطعة، وأحياناً حسب الطلب.

مصدر رزق وإعالة

في ضواحي دمشق، كغيرها من المدن الأخرى، هناك الكثير من الأسواق التي تتعامل بالبضائع «المعفشة» والمسروقة، وهي أسواق أصبحت تعيل جزءاً هاماً من العاملين فيها وأسرهم، بين باعة وعتالة وسائقي سيارات النقل وغيرهم، ويرتادها الكثير من المواطنين الباحثين عن بعض الاحتياجات الضرورية لاستمرار حياتهم، ففي هذه الأسواق تجد كل ما يمكن أن تحتاجه من أثاث منزلي وأدوات مطبخ وكهربائيات وسجاد، وحتى الخردوات والأدوات الصحية، وترى المواطنين الباحثين عن مستلزماتهم يجولون على البضائع المعروضة بحثاً عن الأفضل والأرخص، كون مثيلاتها في السوق، إن كان جديداً أو مستعملاً، يفوقها بالسعر، علماً أن هذا الفارق السعري بدأ بالانخفاض باعتبار أن «المعفيشين» والعاملين بهذه الأسواق أصبحت لديهم المعرفة الكافية بالتقييم، من حيث النوع والجودة والسعر، بعد سني الخبرة المتراكمة.

شبكة متكاملة من الخدمات

بعض الباعة في هذه الأسواق يعرضون

على الشاري نقل مشترياته إلى مكان إقامته بإضافة مبلغ معين على السعر المتفق عليه، وتحديداً للأدوات الكهربائية أو الفرش المنزلي، وذلك تفادياً لآليات التعامل مع أطرافها، وحتى بين المدن أحياناً، ما يشير إلى وجود سلسلة عمل باتت شبه متكاملة، على مستوى الاستفادة القصوى من هذه البضائع المسروقة و«المعفشة»، وآليات عبورها ومرورها وتبادلها بيعاً وشراءً وتسويقاً ونقلًا.

غياب الدولة أس والمعفيش أس آخر

الحديث عن الجانب الأخلاقي من هذه الظاهرة، على مستوى الشارين من المواطنين، أو الباعة الموجودين في هذه الأسواق، هو من باب ذر الرماد بالعيون، على الرغم من أهميته على مستوى دراسة هذه الظاهرة وانتشارها المطرد بهذا الشكل، ولكن أس المشكلة ليس بسوء أخلاق هؤلاء أو حسنها فقط، بل أس الظاهرة هو بالسارقين و«المعفيشين» أنفسهم، الذين لا تعينهم التقييمات الأخلاقية لعملهم، بل جل ما يههمهم هو مقدار ما يجنوه من هذه البضائع، وهي بجلبها أرباح صافية، باعتبار ألا رأسمال موظف أو مستثمر بها بالأصل، حيث كان هذا السائد في بادئ الأمر، قبل أن تستكمل شبكة المستفيدين.

والأس الآخر الأكثر أهمية هو هذا الغياب الرسمي المتعمد عن هذه الظاهرة واستفحالها، ونتائجها على مستوى البنية المجتمعية، خاصة وأن هذه الأسواق تجمع ما بين السارق و«المعفيش» من طرف، والمسروقين من المواطنين النازحين والمهجريين قسراً من طرف آخر، بعلاقة يبدو فيها دور الوسيط، الذي هو البائع، دوراً مشبوهاً بنظر المشتري، وكلاهما تجاوز حالة تأنيب الضمير، بجزره الأخلاقي، تحت ضغط الحاجة وعدم توفر البدائل، لا على مستوى فرض العمل ومصادر الدخل، ولا على مستوى البضائع الرخيصة.

مصالح ورعاة

من الجلي أن غياب الدولة عن هذه الظاهرة، وغرض نظرها عنها، على الرغم من أدواتها وأجهزتها كلها القادرة على وضع حد لها، إن لم نقل ردعها، هو ما شجع على استمرارها وانتشارها، واستكمال سلسلة الاستفادة منها، حتى أصبحت تعمل بها شبكات برساميل كبيرة، وأدوات وآليات ورعاة وحماة، وقد أصبح من مصلحة هؤلاء، كشبكة عمل، زيادة التفريغ السكاني من أجل السرقة و«التعفيش»، بغض النظر عن الأساليب والأدوات، أو النتائج المباشرة وغير المباشرة، أو الفاعلين المباشرين بهذا التفريغ القسري، ولآلية جهة كان ولاؤهم وتبعيتهم. بل تجاوز الأمر ذلك وأصبح لهؤلاء أحياناً أدوات تفتعل الأحداث والتهويل من أجل التفريغ السكاني والتهجير، وعلى ذلك أمثلة كثيرة، حيث يتم التهويل على الأهالي من

أجل النزوح من بيوتهم، وفي الوقت نفسه يقوم هؤلاء «المعفيشون» بعملهم على مرأى من الأهالي وتحت أنظار القائمين على أمن المنطقة رسمياً بالكثير من الأحيان.

باب مزودة واستثمار

ظاهرة «التعفيش» والسرقة، والأسواق التي وجدت على هامشها ولها، وتكرست لاحقاً من أجلها، تداعياتها تجاوزت موضوع غياب الدولة وغرض النظر عنها وعن نتائجها وتبعاتها المباشرة، كما تجاوزت موضوع استكمال شبكة العاملين بها والمستفيدين منها وتربطهم، إلى مدى أبعد من ذلك بكثير، فقد أصبحت باباً للاستثمار السياسي والمزاودة، بين الأطراف المتنازعة كلها وعلى المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعبئة والتحريض ذات البعد الطائفي المباشر بالكثير من الأحيان.

ومن المستغرب، بعد ذلك كله، استمرار هذا التعامي الرسمي عن هذه الظاهرة، بعد أن أخذت هذه الأبعاد والتداعيات والنتائج كلها.

سياسة الإفكار سبب كل علة

من دون إطالة، سياسة الإفكار التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، مع تداعيات الحرب والأزمة، كان من نتائجها تأمين الأرضية للكثير من الظواهر السلبية، وظاهرة «التعفيش» والسرقة أحدها، ومن واجب الدولة، افتراضاً، أن تقوم بمهمة تأمين مصادر دخل مشروعة للمواطنين من أجل العيش بكرامة، كما من واجبها ردع كل ما هو شاذ ومخالف، بالإضافة إلى واجبها تجاه حماية ممتلكات المواطنين وضمان أمنهم، وهو ما كان مغيباً طيلة سنوات الحرب والأزمة، وبجحيتها.

كما أن النموذج الأخلاقي الذي يسود أي مجتمع، ما هو إلا انعكاس حقيقي ومباشر

لأخلاقيات الطبقة السائدة فيه والمستفيدة منه، وبالتالي فإن كل حديث عن سوء أخلاق على المستوى الفردي، بعيداً عن مثال «التعفيش» الذي لم يعد ينطبق عليه هذا الحال، باعتباره خرج عن حيز الفردانية ودخل حيز الظاهرة، ما هو إلا لتغيب الحديث على مستوى سوء أخلاق هؤلاء المستفيدين والمستغلين الكبار، الذين يحصدون ريع الاستثمار الطواهر كلها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الأخلاق على المستوى الفردي وآليات تكريسها المجتمعية، والتي بدورها تصبح نابذة لكل سلوك فردي شاذ أو خارج حدود الأخلاق العامة، يساعد في ذلك جملة من القوانين والأجهزة الرادعة.

الحرب ذريعة ومصلحة

لنعود مرة أخرى إلى أن غياب دور أجهزة الدولة ليس نتاج عدم تمكن هذه الأجهزة من القيام بواجباتها، بل هو نتاج لمصلحة القائمين عليها والمستفيدين منها، ومن انتشار هذه الظاهرة أو غيرها، وبالتالي يمكن أن نقول بكل وضوح: «إن كنت لا تدري فتلك مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم». فما بالنا بأن بعض المتنفذين بأجهزة الدولة، والمستفيدين منها ومن سياساتها، والمتغلبن بكار التجار والمستوردين وتجار الحرب والأزمة والفاستدين بأجهزة السلطة والمستفيدين، الصغار والكبار، من هذه السياسات ومن تداعيات الحرب والأزمة، مع تربطهم وتشابك مصالحهم، داخلاً وخارجاً، هم فاعلون حقيقيون ومباشرون على انتشار هكذا ظواهر وتعميقها، وما زالوا يتذرعون بالحرب والأزمة زوراً وبهتاناً، وهم من المستفيدين منها ومن نتائجها وتبعاتها، كما من استمرارها.

المتضررون من حرائق الأحراج بانتظار التعويض!



الحديث عن الآثار المترتبة جراء الحرائق التي أتت على الغابات والأحراج في المنطقة الوسطى والساحلية كبير وواسع، ولكن جزءاً منه يتعلق بكيفية تعويض الخسائر المترتبة عليه، وخاصة على مستوى أصحاب الأراضي الذين لحقهم بعض الأضرار منها أيضاً.

■ مراسل قاسيون

فالحرائق التي أتت على الأحراج في منطقة الغاب كانت قد أتت أيضاً على أراضي ومزروعات بعض المزارعين والفلاحين في المنطقة، وخاصة في منطقة مرداش وطاحونة الحلاوة، حيث أتت تلك الحرائق على أغلب الأشجار والمزروعات، بالإضافة إلى بعض الممتلكات أيضاً.

■ خسائر كارثية

الخسائر التي ترتبت على هؤلاء كانت بالنسبة للبعض منهم بمثابة الكارثة، بكل معنى الكلمة، خاصة هؤلاء الذين تعتبر محاصيلهم الزراعية هي المصدر الوحيد لرزقهم ومعيشتهم، ما يعني فقدانهم لموسمهم الحالي، بالإضافة إلى التأثير المباشر على المواسم القادمة، عند الحديث عن بعض الأشجار المثمرة المعمرة، والتي تحتاج إلى عدة سنين لتعويض إنتاجها.

ولعل الأمر لن يقف عند هذا الحد، فالأراضي الزراعية التي تصيبها الحرائق بحاجة إلى إعادة تأهيل، اعتباراً من ترحيل وتنظيف بقايا الحريق، مروراً بمعالجة التربة، وليس أخيراً بإعادة زراعة الأشجار فيها، ما يعني الكثير من التكلفة والإنفاق والجهد، الأمر غير المتوفر لدى هؤلاء الفلاحين باعتبارهم من فقراء الحال،

والذين يعتمدون على المواسم فقط من أجل المعيشة.

■ المحافظ وعد!

ذلك كله كان قد تم طرحه مع محافظ حماة، حيث تقدم بعض هؤلاء الفلاحين بشرح جزء من معاناتهم والصعوبات التي ستعترضهم عند العمل من أجل إعادة إحياء أرضهم بعد أن أتت عليه الحرائق، والتكاليف التي سينكبدها جراء ذلك، بالإضافة إلى الجهد الكبير الذي يجب أن يبذل لهذه الغاية، وقد وعدهم المحافظ بأن يتم تدارس هذا الأمر، على أنه يتم صرف تعويض جزئي لهؤلاء، ولكن لم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية بهذا الشأن حتى الآن.

■ الخسائر التي ترتبت على هؤلاء كانت بالنسبة للبعض منهم بمثابة الكارثة

■ السرعة بالتنفيذ مطلب حيوي

الأمر بالنسبة لهؤلاء الفلاحين أن عامل الزمن يتم ترجمته بالواقع الحياتي اليومي عبر المزيد من العوز والحاجة والإفقار، فكلما أسرعوا بمعالجة الأضرار وإعادة إصلاح الأراضي، كلما كان موعد استرداد مورد رزقهم أسرع. الفلاحون المتضررون من هذه الحرائق يطالبون بالإسراع بصرف التعويضات الموعودة، كما يطالبون بأن تكون تلك التعويضات مجزية وكافية لإعادة الإقلاع بزراعتهم، ويجب ألا يغيب عنا أن هذه التعويضات، يجب أن تعمم على بقية الفلاحين المتضررين جراء الحرائق التي أتت على مناطق أخرى.

■ إجراءات أخرى هامة

بالإضافة إلى ذلك يجب اتخاذ الإجراءات التعويضية المناسبة على مستوى الأحراج والغابات المحترقة، وذلك بالعمل على إعادة تأهيل الأراضي التي أتت عليها الحرائق، وإعادة تشجيرها مرة أخرى، وعدم تركها نهياً للبعض من المستغلين، لا على مستوى التحطيط ولا على مستوى الاستفادة من التفحم بالأشجار، ولا على مستوى وضع اليد على الأراضي الجرداء، وذلك حفاظاً على هذه الثروة الحراجية التي عمرها مئات وآلاف الأعوام، مع ما يرتبط بوجودها من أمور هامة أخرى على المستوى الاقتصادي والبيئي والمناخي والصحي.

«التثبيت» تحت رحمة الجهات التنفيذية!

أقر مجلس الوزراء قانوناً «يجيز» إعادة تعيين «تثبيت» العمال المؤقتين، وذلك بجلسة يوم الثلاثاء 10/11/2016.

■ سمير علي

بعد طول انتظار، وبعد الكثير من التعبئة الإعلامية المصاحبة والمواكبة، «والعشم» الذي تأمل به العمال المؤقتون بأن يتم إنصافهم بالتثبيت الموعود، وبعد المطالبات المكررة على مدى سنين والمترافقة مع الكثير من المعاناة وهضم الحقوق، تأتي عبارة «يجيز» بالقانون المقر من قبل الحكومة لتجهز على كل تلك الآمال، وكل ذاك «العشم»، بالإضافة طبعاً للفرار الكبير بين عبارة «إعادة تعيين»، ومفردة «تثبيت».

■ إعادة تعيين أم تثبيت؟

فعبارة «إعادة تعيين» تقضي على سنين الخدمة السابقة، مع الحقوق المرتبطة بهذه المدة كلها، بينما مفردة «تثبيت»

تحافظ على تلك الحقوق وتزيد عليها، وفقاً للنصوص القانونية والتعليمات التنفيذية، ومن نافل القول أن الحكومة تعرف الفارق بين هذه وتلك، وهو ما يجب أن يتم توضيحه صراحة والتأكيد عليه، فهؤلاء المنتظرون من العمال من مصلحتهم أن يتم تثبيتهم، لا أن يتم إعادة تعيينهم، وذلك حفاظاً على حقوقهم، ومن أجل الحصول على البقية الباقية من هذه الحقوق عبر القانون المزمع إقراره.

■ سنوات انتظار قادمة!

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل «حرصاً» على انتظام سير العمل وكفاءته وتوطين القوى العاملة وأصحاب الكفاءات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي» سيتم ذلك على مراحل بشكل تدريجي، وذلك حسب ما نُشر على موقع رئاسة الحكومة،

أي أن مدة استكمال تنفيذ مضمون القانون على العاملين المشمولين بحكمه كافة قد تستغرق عدة سنوات!

■ مترادفات تقضي على مفهوم تكافؤ الفرص

مفردة «جواز» أو «يجوز»، وغيرها من المترادفات، التي ترد بالتشريعات وبالنصوص القانونية والتعليمات التنفيذية، والتي تمررها الحكومات، أو تعتمد على إدراجها، كانت على الدوام السبب المباشر بالإجهاد على مفهوم العدالة وتكافؤ الفرص، والتي من المفترض أن يحرص عليها كل مُشرع اعتماداً على النصوص الدستورية، وهي بالوقت نفس بوابة عبور واسعة للفساد والمحسوبيات والوساطات، بأيدي الجهات التنفيذية من إدارات ووزارات، وهو ما جرى ويجري، وعليه الكثير من الشواهد والأمثلة، بما في ذلك جزء من الدعاوى المنظورة لدى الجهات القضائية.

كما أن هذه المفردات كانت على مدى

سنين مصدراً للخلاف عند الجهات الاستشارية والقضائية والقانونية على المستويات كافة، وذلك لورودها في الكثير من التشريعات الصادرة، والسبب الأساسي لهذه الخلافات هو التفسيرات والتأويلات التي تستقر عليها الاجتهادات من قبل هذه الجهات، وكله بالاعتماد على مثل هذه المفردات بالنصوص القانونية، التي تُقر الحق للبعض وتمنعه عن آخرين عند التنفيذ.

■ المغلوب على أمره هو الضحية

فإلى متى سيستمر المشرع باعتماد مثل



هذه المفردات «حمالة الأوجه» بتفسيراتها وتأويلاتها على مستوى الحقوق التي كفلها الدستور وفق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة؟.

أم أن المواطن المغلوب على أمره سيبقى ضحية دائمة لمثل هذه المفردات، التي تُفسر إيجاباً لمصلحة البعض، وسلباً لمصلحة البعض الآخر؟!، بما يتوافق وينسجم مع السياسات التمييزية كلها التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ عقود، لمصلحة حفنة من المتنفعين والفاستدين وأصحاب رؤوس الأموال والناهبين، وغيرهم وسواهم.

درعا.. وعقلية «البيئة الحاضنة»!



محافظة درعا تعاني، كما غيرها من المدن والمحافظات الأخرى، من الكثير من الصعوبات على مستوى تأمين الخدمات الضرورية والأساسية، ولكن مشكلتها الأكبر هي بأن صوت معاناتها لا يصل أسمع أولي الأمر.

السبب الأساسي من عدم وصول هذه المعاناة بحجمها الطبيعي كما غيرها، هو كثرة القرى والبلدات التابعة لها، حيث لكل من هذه القرى والبلدات خصوصيته بهذا المجال وغيره، فتنتقل المعاناة بشكل مجزأ، ويتم حلها بشكل مجزأ أكثر أيضاً.

الكهرباء مثلاً

تقنين الكهرباء على سبيل المثال، بالإضافة إلى المعاناة العامة منه، إلا أن معاناة بعض القرى والبلدات تجاوزت موضوع التقنين إلى العدالة فيه، حيث يتم التقنين على القرى والبلدات بشكل متفاوت بين بلدة وأخرى، وكأن هناك امتيازاً لبعض البلدات على الأخرى، فبعض البلدات يعمل بنظام التقنين فيها 3 ساعات وصل و 3 ساعات قطع، وبلدات أخرى ساعتين وصل و 4 ساعات قطع، مع فترات قطع متداخلة بفترة الوصل نفسها.

وعلى ذلك يتم التعامل مع الخدمات الأخرى من حيث التمييز بين بلدة وأخرى على مستوى المحافظة.

تعامل سيئ وإذلال

المشكلة الأكبر على مستوى الخدمات المباشرة للأهالي تتمثل بالتنقل من وإلى دمشق العاصمة بشكل خاص، باعتبارها مركز الخدمات الحيوي بالنسبة لأهالي مدينة درعا وقرىها وبلداتها، سواء ناحية العمل، أو ناحية تأمين الكثير من متطلبات الحياة اليومية، أو ناحية مراجعة الدوائر الرسمية والجهات العامة والدراسة، وتحديدًا عند الوقوف على الحواجز، واليات التعامل مع الأهالي.

الذريعة الأساسية في ذلك هي الواقع الأمني والعسكري في المحافظة، وقرىها وبلداتها، ووقوع البعض منها تحت سيطرة المسلحين على اختلاف مسمياتهم وراياتهم، وهو أمر كان قد فُرض على الأهالي ورغماً عنهم، كما

غيرهم من أهالي الكثير من المدن والقرى والبلدات الأخرى التي وقعت تحت سيطرة المسلحين، خلال سني الحرب والأزمة، الأمر الذي فرض شكلاً من التعامل مع الأهالي على بعض الحواجز وكأنهم متهمون ومدانون، وفق منطق «البيئة الحاضنة»، مع ما يحمله ذلك من أشكال الإهانة والإذلال والتوقيف في بعض الأحيان.

رغم «التفويض» متهم!

هذا الأمر كان البعض من الأهالي

قد تحدث عنه بالاجتماعات الرسمية مع الجهات المسؤولة عن المحافظة، إدارياً وأمنياً وعسكرياً، بغية التخفيف والحد منه ولكن دون جدوى، علماً، وحسب أقوال الأهالي، فإن غالبية المتنقلين من أبناء المحافظة، أصبحوا معروفين بالاسم والشكل من قبل القائمين على الحواجز، من كثرة التردد بالذهاب والإياب، وعمليات «التفويض» المتكررة لهم.

لا بد من نبذ هذه العقلية

أهالي محافظة درعا، بقرىها وبلداتها الكثيرة، يطالبون بأن يتم التعامل معهم بعيداً عن عقلية «البيئة الحاضنة» التي تضع الجميع تحت مظلة الاتهام، التي تصل أحياناً لدرجة التخوين، من قبل البعض.

فهؤلاء سوريون أولاً وآخر، ولهم حقوق كما عليهم من واجبات، مثل غيرهم من مواطني هذا البلد، وقد أن الأوان للتخلص من هذه العقلية واليات التعامل القائمة عليها.

ضاحية 8 آذار بلا بلدية!

يعاني سكان ضاحية 8 آذار، وهي من الضواحي القريبة من دمشق، من تردّي الخدمات، وخاصة على مستوى تأمين المياه.

■ مراسل قاسيون

الضاحية تعتبر تابعة لصحنايا في محافظة ريف دمشق إدارياً وخدميًا، وذلك للقرى الجغرافي منها، وقد كان لها مجلسها البلدي الخاص قبل حوالي خمسة أعوام، ولكن تم حل هذا المجلس وأُتبعَت لبلدية صحنايا منذ ذلك الحين وحتى الآن.

وعود بمجلس بلدي

عدم وجود مجلس بلدي في الضاحية كان سبباً رئيسياً على مستوى تدني الخدمات العامة، حسب أقوال بعض السكان، على الرغم من مطالبة الأهالي بأن يصار إلى إعادة تعيين مجلس بلدي للضاحية، وعلى الرغم من الوعود المقطوعة لهم من قبل محافظ ريف دمشق السابق، بأن ذلك سيتم، بعد ذهاب وفد من أبناء الضاحية

لمقابلته من أجل هذه الغاية، إلا أن أيًا من هذه الوعود لم تنفذ حتى تاريخه.

مشكلة بالمياه

المياه في الضاحية تصل عن طريق الشبكة المغذية كل ثلاثة أو أربعة أيام، ولمدة ساعة أو نصف ساعة فقط، الأمر الذي لا يكفي لتغطية الحاجات الرئيسية من استخدام المياه، فيضطر الأهالي للتعبئة عن طريق الصهاريج، مع النفقة المترتبة على ذلك، والمقتطعة من قوت يومهم وعلى حساب مستوى معيشتهم وضرورتهم الحياتية الأخرى.

مشكلة بالنظافة

واقع النظافة مترد هو الآخر، حيث يتم الاعتماد على سيارات ترحيل القمامة التابعة لصحنايا، والتي تأتي للضاحية

مترتين بالأسبوع فقط، ما يعني تراكم القمامة والقاذورات في الشوارع وعلى أطراف الحاويات، طيلة أيام انقطاع الخدمة، مع ما يحمله ذلك من آثار على المستوى الصحي العام بالضاحية، بالإضافة لانتشار الروائح الكريهة فيها.

فوضى بالأسعار

الضاحية تعاني من فوضى الأسعار، حيث «كل يغني على ليلاه» من البائعين فيها، وذلك لغياب الرقابة عنها، والجشع الذي لا تحكمه أية ضوابط، ونادراً ما يسمع الأهالي أن دورية تموين قد مرت، أو أن البعض من هؤلاء الجشعين قد تمت مخالفته لتقاضيه أسعاراً زائدة، أو قصر بالخدمة تجاه زبائنه.

تحكم بالنقل

النقل الداخلي خصص سفرتين للضاحية فقط، واحدة صباحية منها، وأخرى عند الظهيرة إليها، وغير ذلك فإن الأهالي يعتمدون على السرافيس العاملة على



بأن يتم تعيين مجلس بلدي للضاحية، كما وعدوا به وكما كان معمولاً به فيما سبق، حيث من الممكن أن يقوم هذا المجلس بحل الكثير من القضايا الخدمية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للسكان، وخاصة على مستوى المياه النظافة وغيرها، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بها على مستوى الرقابة والمتابعة من قبل الجهات الرسمية صاحبة العلاقة، وخاصة الرقابة التموينية والصحية، مع زيادة عدد السفرات المخصصة من قبل النقل الداخلي من وإلى الضاحية.

الخطوط القريبة من الضاحية، والتي تتقاضى مبلغ 70 أو 75 ليرة لقاء أجر السفارة على الراكب، في حين أن التعرفة هي 50 ليرة فقط. الخدمة الوحيدة التي تعتبر شبه منتظمة هي الكهرباء، حيث يعتمد التقنين نظام 3 ساعات قطع، و 3 ساعات وصل، على الرغم من قربها من المنطقة الصناعية التي تصلها الكهرباء بشكل أفضل من ذلك.

مطالب محققة

المطلب الأساسي لسكان الضاحية يتمثل

«الباركود»: تكاليف اضافية سترفع الأسعار

تتجه وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى تطبيق نظام «الباركود» على المنتجات جميعها في السوق مع بداية العام القادم، مهددة بسحب البضائع المخالفة من الأسواق مباشرة، بمعنى أنها ستفرض هذا النظام على الصناعيين والتجار جميعهم، وبالتالي الباعة جميعهم أيضاً.

■ حازم عوض

تقول وزارة التجارة الداخلية، إنها بهذا التوجه، ستقوم بتعريب البضائع المهربة في الأسواق، إضافة إلى أنها ترى في ذلك النظام بمثابة هوية للمنتج يحمل بياناته كافة من حيث المصدر وتاريخ الإنتاج وتاريخ الاستيراد، والسعر والتفاصيل الأخرى كلها، لكن ماهي أهمية ذلك بالنسبة للمستهلك؟

تاريخياً: لا فائدة تذكر

يرى نضال مقصود مدير الأسعار بوزارة التجارة الداخلية، إن «تطبيق نظام الباركود على مستوى السوق المحلية سيحجم الصناعة الوطنية من التقليد بالدرجة الأولى، ويعيق طرح ماركات مزورة، أو بضائع مهربة»، رغم عجز الجهاز الحكومي بأدواته وأساليبه المتبعة كلها سابقاً عن ضبط ما ذكر كله خلال سنوات طويلة، علماً أن نظام «الباركود» مستخدم في سورية منذ عام 1998، وهناك الكثير من الصناعيين والمتاجر الكبيرة يستخدمونه، دون أي تأثير إيجابي بالنسبة للمستهلك.

يبدو أن وزارة التجارة تريد عبر هذا الاجراء تسهيل عمل دورياتها التي تعترف بأن قوامها غير كافي لضبط فلتان الأسواق، حيث أكد مقصود على أن «تطبيق الباركود يسهل التعرف على بيانات السلعة ومعرفة صلاحيتها ومكوناتها واسم المستورد أو المصنع والتفاصيل التي تكشف المخالفات كلها».

الباركود يزيد من التكاليف

ويؤكد مقصود في حديث إذاعي، أن تطبيق نظام «الباركود» سيضيف «بعض النفقات على الصناعيين» أو بمعنى آخر سيزيد من سعر السلعة عكس ما هو مطلوب شعبياً لضبط فلتان الأسعار، وبهذا تكون الوزارة زادت من الأسعار على المستهلكين بغرض تسهيل عمل إداري بينها وبين الأطراف الصناعية والتجارية، عبر أسلوب اعتبره البعض «شكلي».

التكاليف المترتبة على تطبيق نظام «الباركود» الإلزامي، هي سعر الأرقام التي يتم شراؤها من وكيل منظمة «الباركود» الدولية في سورية، إضافة إلى توجه أصحاب المتاجر الكبيرة والصغيرة «مجبزين» إلى شراء حواسيب وأجهزة كشف وقراءة «الباركود».

طرف واحد يتحكم بالأسعار

رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس، يقول في حديث إذاعي، إن وزارة التجارة تريد إلزام الصناعيين جميعهم بنظام «الباركود»، رغم وجود شكاوى كثيرة من سعر «الباركود» الذي يتحكم به طرف واحد في سورية وهو وكيل المنظمة الدولية، فشكاوى الصناعيين أشارت إلى أن الوكيل يتحكم بالأسعار دون أية منافسة.

الصناعيون يعتبرون «المنظمة الدولية للباركود» شركة خاصة على حد تعبير الدبس، الذي طالب بوجود بديل محلي ينهي احتكار هذا الطرف وتحكمه بالأسعار،

«الصناعيون يرفضون فرض الأسعار فرضاً من قبل وكيل المنظمة».

شكاوى الصناعيين، تؤكد أنهم غير مستعدين لدفع تكاليف إضافية، وهنا يؤكد الدبس أن غرف الصناعة تقاوض المنظمة حول خفض أسعار الباركود وعدم التحكم بها ورفعها لاحقاً.

«الباركود»

لن يفيد المستهلكين نهائياً

ويؤكد الدبس أن تطبيق نظام «الباركود» لن يفيد المستهلكين، والفائدة ستكون فقط في مجال ضبط هوية المنتجات، ما اعتبره مستهلكون وتجاراً أمراً ثانوياً جاء بوقت غير مناسب، فالأولوية حالياً لضبط فلتان الأسعار، وتقديم منتجات ذات جودة.

وأيضاً، غرفة تجارة دمشق، وجدت بتطبيق نظام الباركود بشكل ملزم على الجميع، ليس في وقته، ولن يساهم بخدمة المستهلكين نهائياً، حيث قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال إن «الوقت غير مناسب لتطبيق الباركود، فهذا النظام بحاجة إلى معدات لقراءة الباركود وفكه، ويحتاج ذلك لقطع أجنبي كون هذه الأجهزة تأتي عبر الاستيراد».

وطالب الجلال بعدم فرض هذا النظام على الجميع وتحميلهم مصاريف إضافية، كون «هذا النظام بحاجة لجهاز في المحلات جميعها كبرت أم صغرت مع جهاز كمبيوتر وبرامج، ما قد يخلق أعباء جديدة وخاصة على المحلات الصغيرة غير المستعدة على دفع هذه التكاليف»، بحسب الجلال.

ويشير الجلال إلى عدم وجود بنى تحتية مناسبة لتطبيق النظام الذي يحتاج إلى تيار كهربائي متواصل، وكادر يتعامل مع برامج الحاسب، وشبكات ربط لا تنقطع، مؤكداً أن هذا النظام لن يخدم المستهلكين من ناحية خفض الأسعار، بل قد يزيد من التكاليف.

ويشار إلى أن نظام «الباركود» هو نظام ترميز خطي، تابع لمنظمة دولية لها فروع بدول العالم كلها ومنها سورية منذ عام 1998 حيث يبدأ الترميز السوري بالأرقام 621، ويفيد الترميز الخطي أو «الباركود» بمنح هوية للصناعة السورية.

صناعيون وتجار: هكذا تخفّض الأسعار

وطرح الجلال عدة طرق لخفض الأسعار، ومنها خفض الرسوم الجمركية وخاصة على المواد الغذائية والمواد الأولية والأعلاف، مطالباً بأن تكون الرسوم على الأقل مساوية لرسوم دول الجوار.

وتحدث الجلال عن «مساوئ» تقنين الاستيراد الذي تتبعه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الذي «زاد من التهريب ورفع من الأسعار» على حد تعبيره، حيث تقوم الوزارة «بخفض الكميات المطلوب استيرادها عبر إجازات الاستيراد أو تأجيلها، ولو كانت تلك المواد غذائية أو مواد أولية للصناعة» على حد تعبيره.

وكشف أنه منذ حوالي الشهر «تراجعت وزارة الاقتصاد عن سياسة تقنين المستوردات غير المجدية، كون حاجة السوق كانت تدخل إلى البلاد عبر التهريب، فالسوق له حاجة



والأرباح التي تحددها الوزارة، مشيراً إلى أن «أجرة صالات العرض المرتفعة تزيد من التكاليف على المواطن».

وتتجه وزارة التجارة الداخلية رغم تلك الانتقادات، نحو تطبيق نظام «الباركود» الإلزامي خلال أشهر فقط من طرح الفكرة، بينما لم تستطع الوفاء بوعودها المتكررة مراراً بخفض الأسعار، ومنها الوعود السابقة بخفض أسعار المنتجات النسيجية والألبسة التي مرت عليها سنوات دون تنفيذ.

المستهلك الغائب

أخيراً وبعيداً عن ملابسات وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، بين مؤيد ومعارض على مستوى تطبيق هذا النظام، فإن الغائب الوحيد من المعادلة كان وما زال هو المواطن المستهلك، الذي وإن تحدث البعض باسمه، إلا أن مصلحته الحقيقية غائبة عن دائرة النقاش، فلا الوزارة التي من المفترض أن تعنى بمصلحته كانت رحيمة على ذلك، ولا الصناعيون الباحثون عن مخرج من فرض هذا النظام ولو بذريعة مصلحة المستهلك، ولا التجار القادرون على الالتفاف على القوانين الملزمة، والقادرون على تحصيل أرباحهم، تعينهم مصلحة هذا المواطن، ناهيك عن له المصلحة بتلك العملية كلها وهي تلك الشركة التي تم الحديث عنها، بأنها محتركة وحيدة لهذا النظام، وبالتالي من مصلحتها تطبيقه والإلزام به، لما يحققه ذلك من عائدات كبيرة لمصلحتها.

والحال كذلك، فإن الأولى على مستوى إمكانيات الوزارة في فرض ما تريده على هذا أو ذاك من القطاعات الاقتصادية، الصناعية أو التجارية، أن تكون قادرة على فرض أسعارها وموافقاتها المعتمدة، وتطبيق قوانينها، قبل أن تقوم بخطوات ستكون عبئاً إضافياً على المستهلك بنهاية المطاف.

يجب أن يتم تليبيتها، وخاصة المواد الأولية والأقمشة والخيوط والمواد الغذائية».

وأكد أن الوزارة بالتتبع تمنح إجازات الاستيراد بالكميات المطلوبة «وفقاً لحاجة السوق»، وقد يلمس المستهلكون فارقاً بالأسعار من جهة الانخفاض خلال الأشهر القادمة، وفقاً لحديثه.

تفعيل مؤسسات التدخل الإيجابي وإلغاء الحلقات الوسيطة

ومن وجهة نظر رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس، فإن قضية فلتان الأسعار لها مشاكل من نواحي أخرى، و«الباركود» ليس له أية علاقة بها، مشيراً إلى ضرورة تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي من قبل وزارة التجارة الداخلية لتحقيق هذا الهدف.

إلغاء دور الحلقات الوسيطة أمر مهم بالنسبة للدبس في سبيل خفض الأسعار لنسبة تصل إلى حوالي 40%، طارحاً مثلاً عن معرض التسوق الذي تقيمه الغرفة في مدينة الجلاء بدمشق والتخفيضات التي طبقت نتيجة إلغاء دور الحلقات الوسيطة، وقال «الحلقات الوسيطة هي المسؤولة عن رفع الأسعار، فهي ترفع الأسعار 40%».

وأضاف «الصناعي قادر على التكيف ضمن هامش ربح بين 7 و10%، إلا أن منفذ البيع يزيد هامش الربح إلى 30%، وتاجر نصف الجملة يريد تحقيق الربح بهوامش معينة، وكذلك تجار الجملة، فتجار سوق الهال على سبيل المثال لن يقبلوا بربح قليل نهائياً».

وكشف الدبس عن خطوة قادمة في سبيل خفض الأسعار، عبر اتفاق تم بين غرفة صناعة دمشق ووزارة التجارة الداخلية، سيتم تطبيقه مع بداية العام القادم، لاستثمار صالات «سنديس» وعرض منتجات الصناعيين النسيجية دون وساطة وبالأسعار

الغائب الوحيد من

المعادلة كان وما

زال هو المواطن

المستهلك، الذي

وان تحدث البعض

باسمه، إلا ان

مصلحته الحقيقية

غائبة عن دائرة

النقاش.

المخططات التنظيمية والتعديلات عليها لمصلحة من؟



رساميل كبيرة للاستثمار من كل به، سواء كانت رساميل حكومية عامة، وهو الأنسب والقابل للقونة وحفظ الحقوق، أو خاصة، الأمر الذي يمكن أن تضيق معه بعض الحقوق. الحل الأبسط لتفادي الخلافات أو الاعتراضات والحد منها، على أي مخطط تنظيمي سيوضع ويعتمد، هو ألا تدخل فيه الأيدي العابثة من أصحاب رؤوس الأموال، أو من المتنفعين، ويكون ذلك عبر الكثير من الشفافية والوضوح، وعبر الكثير من الإجراءات التبسيطية والتوضيحية، التي يدرك من خلالها المواطن مصلحته، ويستطيع أن يدافع عنها بموجب القانون والتعليمات التي من الواجب أيضاً أن تكون إجراءاتها ميسرة وبسيطة. ولعل ذلك كله يبدأ عبر إعادة النظر بالكثير من القوانين والتعليمات الخاصة بهذا الشأن، على أن تستعيد الدولة لدورها على هذا الجانب وبعمقه، بما يحقق مصلحة المواطن البسيط أولاً وأخيراً، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عبر نبذ السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة منذ عقود.

بتعديلات بسيطة يتم إدخالها على المخططات التنظيمية، أو بالتدخل المباشر أثناء وضع هذه المخططات، مع الكثير من المضاربات العقارية التي تتم على هامش هذه العملية، والتي ترفع أو تخفض من القيمة السعريّة الحقيقية للعقار أو للأرض، ولعل ما يتم الآن في منطقة المرسوم 66 خلف الرازي مثال حي على ذلك أيضاً، على الرغم من كل ما يتم الحديث عنه من إيجابيات على مستوى المالكين، إلا أن واقع الحال يقول غير ذلك، وخاصة لأصحاب الملكيات الصغيرة، وهم الأكثر عدداً.

مشاكل قادمة

فإذا كانت حقوق الملكية هي من المشاكل المتوقعة للتصعيد خلال فترة قريبة قادمة، فإن المشاكل المترتبة على وضع المخططات التنظيمية والعمرانية، ولمصلحة من، تعتبر من المشاكل الأخرى التي سنواجهها، خاصة وأن الكثير من البلديات والمدن قد تهدم، وسيطالها إعادة الإعمار، بما في ذلك من إعادة تنظيمها، وفق مخططات جديدة، وستدخل هذا الحيز

من أكبر المشاكل التي اعترضت وتعترض المواطنين من مالكي الأراضي والعقارات، هي الإجراءات التي تتم استناداً للمخططات التنظيمية التي تعتمدها الوحدات الإدارية، من محافظة ومجالس مدن ومديريات الخدمات الفنية فيها.

قاسيون

قبل التصديق عليها واعتمادها، أو بعد ذلك عبر إجراء بعض التعديلات بما يحقق أكبر قدر من الاستفادة اللاحقة، وهؤلاء هم أصحاب الحظوة والحظ في امتلاك المعارف والتفاصيل الدقيقة، كما يعرفون من أين تؤكل الكتف قانوناً وحسب الأصول.

اعتراضات دون جدوى!

كثيرة هي الاعتراضات التي تقدم للبلديات والوحدات الإدارية من قبل المواطنين، بعد أن يدركوا أن المخطط التنظيمي الذي كان معتمداً منذ أعوام، قد تم تعديله على حين غرة، وبغفلة من الزمن، ولكن لمصلحة من؟، وبأية ذريعة؟ لا أحد يدري، كما لا أحد يجيب، وجل ما يستطيعه هذا المواطن هو التقدم بالاعتراض، حسب اللوائح التنفيذية، هذا إن لم يكن موعد التقدم بهذا الاعتراض قد نفذ، وهي حالات كثيرة ومكررة، لتذهب حقوق هؤلاء أدراج الرياح، وبالمقابل يكون المستفيد من هذا التعديلات البعض من المتنفعين ومن أصحاب رؤوس الأموال من المتاجرين بالعقارات.

مناطق ومناطق!

كيف تعمل الوحدات الإدارية، ولمصلحة من؟، وكيف تدخل منطقة حيز التنظيم، فيما منطقة أخرى، ملاصقة ومجاورة، تبقى خارج التنظيم لأعوام وأعوام، لا أحد يدري!!.

الشواهد على ذلك كثيرة جداً، ففي الريف الدمشقي القريب والملاصق للمدينة، كان هناك الكثير من هذه الأمثلة، والآن هناك أمثلة حية وشواهد أخرى في كل من طرطوس وحماة واللاذقية وحمص، وغيرها الكثير من المدن والبلدات والقرى، حيث وبقدرة قادر، يصبح البعض من أصحاب الملايين، فيما يبقى الآخرون من أصحاب القروش، وذلك

الكثير من التحفظ والسرية تعتري التعامل مع المخططات التنظيمية في الأروقة الرسمية، وذلك لما يترتب عليها من منافع ومصالح، كبيرة وصغيرة، مع الكثير من التدخلات والتدخلات من قبل الكثير من المتنفعين والمتنفذين وأصحاب رؤوس الأموال من تجار العقارات والأراضي.

المواطن مغبون

هذه المشكلة كانت من أكبر المشاكل وأعقدها بالنسبة للمواطنين، وما زالت، خاصة على مستوى معارفهم البسيطة والمحدودة بالنسبة للقوانين الناضجة لهذه العملية، وما يترتب على ذلك من تقدير فعلي لحجم مصلحتهم أو ضررهم منها، واليات الاعتراض عليها أو اليات تثبيتها، ومدى أهمية عامل الزمن بالكثير من الإجراءات واجبة اتخاذ أحياناً، وغيرها الكثير من القضايا المتعلقة بموضوع المخططات التنظيمية، وما يجري عليها من تعديلات، بين الحين والآخر، والمواطنون أصحاب الحقوق بالأراضي والعقارات، ملكاً، يكونون آخر من يعلم، جهلاً وقلة حيلة، وبالتالي يقع الغبن عليهم وبحقوقهم.

قلة من أصحاب الحظوة

من يعلم حقيقة الأمر وتفصيلاته ومقتضياته، هم هؤلاء القلة من المتنفعين والقائمين على هذه المخططات والتعديلات في الوحدات الإدارية صاحبة العلاقة، بالإضافة إلى القلة الأخرى المتمثلة ببعض الملاكين من المقربين، أو أصحاب اليد الطولى من كبار تجار ومستثمرين، والذين يستطيعون الدخول إلى أي تفصيل جزئي في هذه المخططات،

الزيتون «المعضمانى» بمهب الريح!

قاسيون

طال الحصار على هذه البلدة القريبة من دمشق، حيث لا تبعد أكثر من 10 كم غرب العاصمة، وقد انخفض تعداد سكانها، بفعل الحرب والأزمة والنزوح من 70 ألف تقريباً، قبل الحرب، إلى حدود 30 ألف حالياً، بعض قاطنيها الحاليين هم نازحون من مناطق أخرى، كما تعرض جزء كبير من أبنيتها إلى الدمار الكلي أو الجزئي بفعل الحرب والقذائف، على مدى خمسة أعوام.

نقص بالخدمات ومستلزمات الحياة

واقع الحصار انعكس بشكل مباشر على مستوى الخدمات الأساسية، من ماء وكهرباء واتصالات، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم، وغيرها الكثير من الخدمات التي أصبح واقعها يتردى عاماً بعد آخر، حتى وصلت لحدود التوقف تقريباً.

لم يقف الأمر عند نقص الخدمات، بل تعدى ذلك إلى النقص الحاد بالمواد الأساسية على المستوى الحياتي المعيشي اليومي، من أغذية ومحروقات ومستلزمات الحياة الضرورية

معضمية الشام، كغيرها من المدن المحاصرة، يعاني أهلها من الكثير من الصعوبات والمشقات، ليس أولها واقع تداعيات الحصار ونتاجه، وليس آخرها فقدانهم لأهم مصدر رزق بالنسبة إليهم، والمتمثل بالأراضي المزروعة بأشجار الزيتون غالباً.

المدن، وذلك بسبب الوضع الأمني والعسكري والحصار المفروض. ذلك كله أدى بنتيجة الحال إلى فقدان الأهالي أهم مصدر دخل بالنسبة إليهم، على مدى خمسة أعوام من الحرب والأزمة وإجراءات الحصار الطويل، وبالتالي أصبحوا تحت وطأة العوز والجوع.

مطالب حياتية

أهالي المعضمية يطالبون بإنهاء الحصار المفروض عليهم، والسماح لهم بالدخول والخروج من بلدتهم، كي يعودوا إلى حياتهم الطبيعية، والأهم السماح لهم بالعناية من جديد بأراضيهم الزراعية، لاستعادة زراعتهم ومواسمهم، وإعادة الاهتمام بما تبقى من أشجار زيتون في حقولهم وبساتينهم، قبل أن تستكمل بيأسها وجفافها، بالإضافة إلى أهمية عودة الخدمات من ماء وكهرباء وصحة وتعليم وغيرها على مستوى البلدة، مع السماح بإدخال المواد الغذائية والمحروقات وغيرها من ضرورات الحياة، دون قيود وإذلال، كي تستعيد البلدة نشاطها الاقتصادي والحياتي.

الاستهلاك، ليس من قبل أهالي البلدة، بل كان يحظى بالتنافسية على مستوى الاستهلاك المحلي السوري بشكل عام، كما وصلت سمعته وتنافسيته لخارج حدود القطر. أشجار الزيتون المثمرة بالأراضي المحيطة بالبلدة، بغالبها تعرضت للتبيس والجفاف والموت، وذلك بسبب عدم التمكن من رعايتها وسقيتها والاهتمام بها، باعتبار أن هذه الأشجار مربية، تعتمد على السقاية، وليست بعلية، والبعض الآخر تعرض للقص والتطبيب، كبديل عن نقص الوقود من أجل التدفئة والطبخ، بالإضافة إلى الكثير الذي تعرض للحرق المباشر أو بسبب القذائف، وما تبقى بعض الأشجار المتناثرة هنا وهناك، والتي من الواجب المحافظة عليها، ما يعني أن هذا المنتج التنافسي، محلياً وخارجياً، قد نفقده نهائياً بحال الاستمرار بعدم الاهتمام به وبرعايته.

كما خرجت الأراضي الزراعية المحيطة بالبلدة كلها أيضاً عن الخدمة، حيث كانت تزرع بأنواع عديدة من المنتجات الزراعية الموسمية، والتي كانت تغطي احتياجات الأهالي، وبيع الباقي منها في أسواق دمشق وغيرها من

الأخرى، حتى باتت من البلديات التي تعاني آثار الجوع والمرض. بعبارة أخرى بدأت ملامح الكارثة الإنسانية تطرق أبواب البلدة، الأمر الذي دعا بعض المنظمات الدولية للتدخل من أجل إدخال بعض المساعدات إليها، بالإضافة إلى تخفيف إجراءات الحصار، من دخول وخروج للعاملين في الدولة من أبنائها، مع إمكانية إدخال بعض المواد بين الحين والآخر، حسب مزاجية القائمين على الحواجز، على الرغم من أن البلدة كانت من البلديات الأولى على مستوى دخول حيز «الهدن والمصالحات»، وإن كانت هشة.

أشجار يابسة وأحوال بانسة

المشكلة الأكبر بالنسبة للأهالي كانت بفقدانهم لأهم مورد رزق كانوا يعتاشون عليه، حيث كانت المعضمية تشتهر بإنتاج الزيتون «المعضمانى»، ذو الموصافة الخاصة من حيث الجودة والنكهة والطعم، بالإضافة إلى تحمله فترة تخزين طويلة نسبياً، مقارنة مع غيره من أنواع الزيتون الأخرى، الأمر الذي جعل من هذا الإنتاج مرغوباً على مستوى

ما هو السؤال الأول الذي يجب أن نقف عنده في بداية مرحلة إعادة الإعمار؟! وهل يجب أن نضع هدف العودة إلى مستويات عام 2010، أم يجب أن نضع هدف تجنب العودة إلى أوضاع عام 2010؟!..

لماذا يجب أن نأخذ الموارد من أصحاب الربح؟!



يقول صندوق النقد الدولي بأن سورية ستحتاج إلى 20 عام، لتستطيع أن تعود إلى مستويات عام 2010، عندما سجلت المنظمات الدولية أعلى ناتج سوري بمقدار 60 مليار دولار تقريباً، ويبني هذا الافتراض على أن معدل النمو في المرحلة اللاحقة سيقارب معدل النمو الوسطي في الفترة السابقة والبالغ 4,5%.. ولكن، من قال لصندوق النقد أننا نريد العودة إلى النموذج السابق أو العتبة السابقة أو أن هذه الـ 60 مليار دولار ناتج كانت حقيقة لكل السوريين؟!

■ عشرار محمود

ينطلق أيضاً بعض الباحثين الذين يحاولون تقدير خسائر سورية الاقتصادية، من افتراض أن النمو الاقتصادي كان سيستمر بالتوسع بعد عام 2010، ويبدو أن بتوسيع الخسائر لتصل إلى 200 مليار دولار، على أساس «ما فاتنا من توقف الازدهار الاقتصادي السوري» قبل الحرب!

أي «ازدهار» كنا فيه؟!

ولكن «الازدهار» توقف، وانفجرت الأوضاع، وهذه نتيجة طبيعية، لنمو توزيع ثروة استثنائي، النمو الذي يسجله صندوق النقد بأنه كان 4,5%، والذي سجل زيادة 60 مليار دولار في 2010، يعود منه 15 مليار دولار، لأكثر من 20 مليون سوري من القوى العاملة بأجر وأسرهم، بينما 45 مليار دولار، لحوالي 2 مليون من أصحاب الربح وعائلاتهم بمستوياتهم، التي تتباين كثيراً، بين القلة القليلة المهيمنة.. ومن يحصل على ثلاثة أرباع الناتج، أي أصحاب الربح، كانوا يقررون مسار النمو والاستثمار وطبيعة النشاط الاقتصادي اللاحق، والأهم أن جزءاً هاماً من هذه الأرباح، لم يكن يدخل بأية عملية استثمارية داخل البلاد، بل كان ينتقل ليصب في البنوك الخارجية، فأصحاب الربح كانوا يأخذون ثلاثة أرباع الدخل، بينما لا يتم استثمار إلا ما نسبته 20% تقريباً في الاقتصاد الوطني، وفي مجالات محددة تناسب أصحاب الربح، فكانوا يوسعون

قطاعات التجارة، التي توسعت بنسبة 12% كوسطي سنوي خلال الفترة بين 2000-2010، ويوسعون قطاعات المال والمصارف بنسبة 14%، بينما لم يكونوا مهتمين كثيراً بتوسيع نشاط الزراعة 0,7%، والصناعة 2,7% حيث الريح أقل. وهكذا أدى حجم التشوه إلى الانفجار الاجتماعي في عام 2010، والذي يستمر خلال الأزمة ليقول عدد أصحاب الربح، ويزدادون تركزاً، وهيمنة، وتزداد حصتهم من الدخل، بمقابل توسع فقر أصحاب الأجر. وفي عام 2012 أشارت تقديرات قاسيون إلى أن النسبة وصلت إلى 80% لأصحاب الربح، و20% لأصحاب الأجر، وهي تستمر بالتشوه خلال سنوات الأزمة.. لذلك فإن مصلحة البلاد والسوريين تقتضي تجاوز، بل تجنب الظواهر الاقتصادية المحددة لسمات المرحلة السابقة كلها لعام 2010، لا العودة إليها كنقطة ذروة أو نقطة انطلاق، وأهم سماتها هو التشوه المستمر في توزيع الثروة لمصلحة الأرباح، والتي تجعل النموذج الاقتصادي، والسياسات محابية للأغنياء.

هل تتوافق

مصالح الربح مع الضرورات؟!

إن تغيير نمط توزيع الثروة، لزيادة حصة الأجر، وتقليص حصة الأرباح هو نقطة الانطلاق لأي نموذج اقتصادي قادم بعد الحرب، بل يمكن القول أن الضرورة قد تقتضي أن يضع الاقتصاد السوري، حصة الأرباح، كآخر نقطة في ترتيب الأولويات.. قد يقول قائل: هل يعقل استثمار دون

أرباح؟! بالطبع لا، ولكن الأرباح ما هي إلا عوائد العمليات الاستثمارية، والدخل الاقتصادي الناجم عنها، وهذه العوائد ينبغي زيادتها قدر الإمكان، ولكن ينبغي تحديد من سيحصل عليها، وكيف ستوظف؟! فهل يعقل أن تبقى أكثر من 80% من الموارد حبيسة مصالح ورغبات أصحاب الربح وقراراتهم الاستثمارية؟! وهل يتفق هؤلاء مع ضرورات اقتصادية واجتماعية في المرحلة القادمة مثل: ضرورة الاستثمار في توسيع الزراعة والصناعة، وترميم قطاع الطاقة وتأهيله، مع كل ما يقتضيه هذا من دعم ضروري.. أم سيأخذونا إلى خيارات استثمار الموارد في عمليات الاستيراد، وفي المشاريع العقارية الضخمة والمضاربات العقارية، وفي التهنيدات للقيام بالخدمات العامة، مقابل حصص ربح عالية من النفقات؟! وهل ستبقى مصالح هؤلاء، مع وجود ضرورات في تخصيص جزء كبير من الموارد لعمليات الإنفاق الاجتماعي، لمواجهة تحدي الفقر المتمثل بعدم القدرة على الحصول على الغذاء وماء الشرب والمأوى في كثير من المناطق، ولعدد كبير من السوريين، والنسبة

التي يجب أن نخصصها لزيادة قدرة الأجور على الطلب والاستهلاك، كي تجد عمليات الإنتاج المحلي الطلب المقابل لها، كي ينتقل أصحاب الأجر إلى حدود تلبية الحد الأدنى من حاجات المعيشة؟! وحجم الإنفاق الإضافي لتخفيض مستوى الأسعار، والضروري لزيادة الصحة المجانية، بما يقتضيه الوضع في بلد ضمن كارثة إنسانية. هل يمكن أن يخصص أصحاب الربح، من يملكون 80% من الموارد، وبكامل رضاهم، الأموال التي يستولون عليها ليقوموا بعمليات الإنفاق الاجتماعي والاستثمار الاقتصادي، قليل الربحية؟! بالطبع لن يفعلوا..

السوريون في المرحلة القادمة أمام استحقاق أساسي وخيارين لا ثالث لهما، الأول أن يتخلوا عن المهام الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتقوم البلاد من كارتتها الإنسانية، ويتركوا لأصحاب الربح أن يقرروا النموذج الاقتصادي المطلوب كما فعلوا قبل الأزمة وخلالها.. والثاني: أن يحصلوا على الموارد من هؤلاء وينفقوها وفق ضرورات إنقاذ البلاد، وضمان عدم دخولها الأزمة ثانية.

تغيير نمط توزيع

الثروة، لزيادة

حصة الأجر،

وتقليص حصة

الأرباح هو نقطة

الانطلاق لأي

نموذج اقتصادي

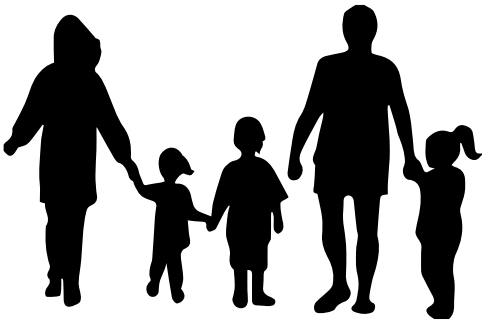
قادم بعد الحرب



أما الدولة ودورها وسياساتها الاقتصادية وإدارتها للأموال، فهو أمر يتحدد وفق ميزان القوى الاقتصادي - الاجتماعي في سورية بعد الحرب. فإما أن تكون دولة محابية للأغنياء كما هي الآن، وإما أن يستطيع أصحاب الأجر والدخل الصغير أن يفرضوا مصالحهم الاقتصادية المتطابقة مع مصلحة البلاد، مع كل ما يقتضيه هذا الفرض من تنظيم وعمل سياسي شعبي واضح الأهداف.

الأسرة السورية بـ 213 ألف ليرة شهرياً..

«فقيرة بالمطلق»



213

الف ليرة شهرياً
لأسرة من خمس أشخاصسكن
77000غذاء
94500صحة
9500لباس
16000تعليم
16800

150 ألف ليرة بالشهر للأسرة خط الفقر المطلق الدولي

إذا ما أخذنا المعيار الرقمي للفقر، والقائل بأن دخل 1,9 دولار للفرد يومياً هي حد الفقر المطلق، أو الحاد. فإن هذا يعني بأن الفرد السوري إذ ينفق يومياً قرابة 1000 ليرة سورية، يكون فقيراً بالمطلق. وهو ما يعني أن الفرد الذي ينفق 30 ألف ليرة شهرياً، والأسرة من خمس أشخاص والتي تنفق يومياً 5000 ليرة، وشهرياً 150 ألف ليرة، هي أيضاً في دائرة الفقر المطلق. إن تقديرات البنك الدولي، وهو المنظمة الدولية التي تضع خط الفقر، تقول بأن مبلغ 1,9 دولار للفرد يومياً، قادر على تأمين حاجات خمس رئيسية وهي: الغذاء - السكن - اللباس - الصحة - والتعليم، وفق الأسعار السائدة عالمياً، إلا أن هذا لا ينطبق على سورية في الظروف الحالية، حيث أسعار الغذاء والسكن مرتفعة بشكل قياسي، لأنها مصدر ربح أساسي حالياً للقادرين على الاستفادة من ظروف الحرب، والحاجة الطبيعية للغذاء والمأوى.

ففي سورية لا تستطيع أسرة بمبلغ 150 ألف ليرة سورية شهرياً، أن تؤمن غذاء لخمس أشخاص، وأجار منزل، ولباساً ضرورياً، وتعليماً وصحة! بل لا تستطيع أن تؤمن الغذاء والمأوى فقط! لذلك فإن خط الفقر في سورية اليوم هو أعلى من الخط العالمي..

213 ألف ليرة بالشهر للأسرة خط الفقر المطلق السوري

أما لقياس خط الفقر المطلق، بناءً على الحاجات الخمس الرئيسية: الغذاء، السكن، اللباس، التعليم، الصحة، وفق المعايير الدولية، فيمكن الاستعانة بمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة الأخير الصادر بنهاية الشهر التاسع من عام 2016.

خط الفقر المطلق العالمي والسوري!

عالمياً	1,9 \$	للفرد يومياً
سورية	2,6 \$	للفرد يومياً

من 12 إلى 94 ألف.. غذاء السوريين الشهري!

650%

نسبة ارتفاع أسعار الغذاء والمشروبات الضرورية لأسرة من خمسة أشخاص بين عامي 2010 - 2016 الشهر التاسع منه، حيث انتقلت التكلفة من 12600 ليرة شهرياً في 2010، وصولاً إلى 94500 ليرة شهرياً في 2016-9.



ربح تجاري أساسي، باعتبار أن السوريين غير قادرين على التوقف عن استهلاكه!

المجانية إلى سورية تضاعفت 9 مرات خلال عامين، إلا أن هذا لم يمنع من تحول الغذاء إلى مصدر

ارتفعت فيه تكاليف الغذاء السورية. رغم ارتفاع أسعار الغذاء إلا أن نسبة مساهمتها في تكاليف المعيشة الإجمالية قد انخفضت، فهي كانت تشكل نسبة 42% من تكاليف المعيشة الإجمالية في عام 2010: بمقدار 12600 ليرة من أصل 30 ألف إجمالي. بينما أصبحت تشكل نسبة 32,5% من أصل مجموع تكاليف المعيشة البالغة 290 ألف ليرة في نهاية شهر 9-2016.

لم تنجح السياسات الاقتصادية في عزل الغذاء عن الارتفاع العام للأسعار، ولم تنجح في حماية الأجور من خسارة قدرتها الشرائية على تأمين الغذاء الضروري، على الرغم من أن كتلة المساعدات الغذائية

ارتفعت أسعار الغذاء خلال فترة الأزمة بين عام 2010، والشهر التاسع من عام 2016 بمقدار: 650% انطلاقاً من قرابة 12600 ليرة شهرياً في عام 2010، وصولاً إلى 94500 ليرة شهرياً في 2016.

شهد العام الحالي ارتفاعاً قياسيً في أسعار الغذاء في سورية، حيث انتقلت تكاليف الغذاء الضروري لأسرة سورية من 50 ألف ليرة سورية في نهاية عام 2015، إلى 94500 ليرة في نهاية الشهر التاسع، بنسبة ارتفاع 89%، وكانت أسعار الغذاء قد ارتفعت خلال عام 2015 من 30 ألف ليرة، وصولاً إلى 50 ألف، بنسبة ارتفاع: 66%. ليكون العام الحالي 2016، هو أكثر الأعوام الذي

تحولت أسعار الغذاء المرتفعة والاحتكارية، سواء للمنتجات المحلية أو المستوردة إلى واحدة من أكثر الأسعار تقلباً وتغيراً باتجاه الارتفاع بشكل دائم.

الحق على «التيسير الكمي»!



تداولت الوكالات الاقتصادية العالمية الأسبوع الماضي، أن البنك المركزي الأوروبي هو السبب في تخفيض العائد الاقتصادي، في سوق سندات الشركات الأوروبية، والتي تمثلت بانخفاض عوائد سندات شبكة النقل العام الفرنسية بنسبة 0,4%، وشركة سيمنز، ومشغل القطارات الفرنسية SNCF، وشركة النفط Sageess، كلها انخفضت بحدود تقارب 0,4%.

زائد ناقص +



الخبز: حفاظاً على الصحة ام «ستر عورة»؟!

انتهت مرحلة التوفير في الدقيق؟! وزير التجارة الداخلية دعا الشركة العامة للمطاحن، وشركة المخازن إلى العمل على اتخاذ جميع الإجراءات لإعادة استخراج الدقيق بنسبة 80% عوضاً عن نسبة 90%، الأمر الذي قيل أنه كان السبب في تردي نوع الخبز السوري، بعد أن اتخذ قرار رفع نسبة الاستخراج، وتقليل نسبة النخالة المستخرجة، بداعي التوفير في عام 2015.

جهات إعلامية غير سورية، أشارت في تحقيقاتها عن موضوع نقل القمح السوري، بأن الشركات الناقلة كانت مساهماً في هذا القرار، بعد أن تم عن «طريق النقل» تبديل أنواع القمح السوري الجيد المنقول، بأنواع أخرى رديئة. كما أن هذه الشركات الناقلة قد تم تبديلها بعد أن رفضت جهات سورية في الحسكة التعامل معها. وترافق هذا الأمر اليوم، مع العودة إلى نسبة استخراج بنسبة 80%، فهل فعلاً الموضوع في نسبة استخراج القمح، أم في انتهاء كميات القمح الرديء المنقول!



ما يدخل كله

ينتقل للسوق و«حبة مسك»

في اجتماع نوعي، كما تسمي الحكومة اجتماعاتها، مع المصارف الخاصة، والعامة، صرح وزير الاقتصاد الحالي، حاكم المصرف السابق، بأن ما يدخل يومياً إلى البلاد من دولار، يقدر بحوالي 3-4 مليون دولار، بين حوالات وصادرات. أي ما يقارب وسطي يومي: 3,5 مليون دولار، ووسطي سنوي 1277 مليون دولار، أي قرابة 1,3 مليار دولار سنوياً.

وقد أكد الوزير، بأن الحكومة ملتزمة بالتدخل اليومي بالسوق، بهذا المبلغ، وحتى بزيادة عنه وفق الضرورات وطلب السوق..

الحكومية، والمصارف الكبرى، والقطاع المالي المتضخم.. تحتاج إلى شناعة من وزن «سياسة البنوك المركزية»، وسياسة التيسير الكمي.. يتوجه اليوم الاقتصادي العالمي اليوم مع تتابع مؤشرات عمق الأزمة الاقتصادية، واقترابها من عتبة انفجارية مالية جديدة، إلى هدف جديد وهو دور البنوك المركزية، وسياسة التيسير الكمي.. حيث أصبحت الفوائد الصفرية، وسيل الأموال المتدفق من البنوك المركزية في أوروبا وفي مراكز منظومة الاقتصاد الرأسمالي الأخرى، في الولايات المتحدة واليابان، هي السبب في أزمة اليوم، حيث أصبح الجميع يتداول بأن أسعار الفائدة السلبية والصفرية، تعطي الانطباع بضرورة تراجع العوائد على السندات، وبالتالي تخفض من قيمتها..

نكران أداة المرحلة السابقة
ينبغي التذكير بأن هذه الأموال

لا يتوقف الأمر على سندات الشركات، فالعائد على السندات الحكومية الأوروبية التي تقارب 2,6 ألف مليار يورو، أصبحت عوائدها سلبية كذلك الأمر. تشير تقارير وكالة بلومبرغ بأن السبب هو شراء البنك المركزي الأوروبي لنسبة كبيرة من السندات الأوروبية، للحكومات والشركات، ضمن عمليات التيسير الكمي، أي عمليات شراء السندات للشركات والحكومات، وإقراضها الأموال، بفوائد صفرية تقريباً..

شناعة جديدة

وهكذا يستمر الإعلام والأكاديميون الاقتصاديون العالميون، بالبحث مجدداً عن شناعة جديدة، لتعليق الأزمة عليها، فبينما كان «جشع البنوك وشركات الاستثمار» في عام 2008، وانفلاتها من عقلاها، هو شناعة انفجار أزمة عام 2008، فإن الأزمة المالية التي توشك على التفجر في أوروبا، أزمة الديون

الاستهلاك العالمي، بعد أن وصل تركز الثروة إلى مستويات تعيق أن يقوم الآخرون بالاستهلاك، وبعد أن أصبح انخفاض معدل الربح يمنع كبار المنتجين عن توسيع نشاطهم الاقتصادي الذي لن يقابله طلب فعلي..

ورقة التيسير الكمي انتهت وأصبحت شناعة للفشل، ولكنها ليست «خطأ إدارياً»، أو «اتجاهاً اقتصادياً وأحد الآراء» كما يروج الفكر الاقتصادي العالمي اليوم، بل هي ردة الفعل الطبيعية المتوافقة عليها بعد عام 2008، في محاولة إبقاء الأسواق المالية منتعشة، ومركزة الربح في إطاراتها الضيقة، إلى حين «قدوم الفرج». ذاك الذي تنتظره قوى رأس المال العالمي، عبر أداؤها الأمضى في وقت الأزمات، وهي أداة الحرب، تلك التي لم تعد تجدي، طالما أن قوى السلم العالمي، ومن يمتلك فرصة تجاوز المنظومة والنمو لديه مشاريع أخرى لتقدم البشرية للأمام..

المخصصة وفق سياسة التيسير الكمي، المتوسعة بعد أزمة عام 2008، قد عملت على انتشار القطاع المصرفي والمالي، ومنع الانتقال السريع لأثار الركود الاقتصادي العميق، إلى أسواق المال العالمية، وعلى أسعار الأسهم والسندات والأصول المالية للحكومات والشركات الكبرى.. إلا أنها اليوم أصبحت بالفعل تفعل مفعولاً عكسياً، بعد أن تبين أنها غير قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي، وأنها تحولت إلى مال ينتقل بيعاً وشراءً بين مراكز المال العالمية، ويشكل فقاعة متضخمة، يدرك الجميع أنها على وشك الانفجار..

فكل هذا المال المتدفق لم يجد صداه في توسيع وتحفيز النشاط الاقتصادي العالمي.. ذاك الذي لم يتوقف نتيجة نقص السيولة، أو عدم توفر فرص إقراض للمنتجين الكبار عالمياً، بل المتوقف والمراجع بسبب عمق الأزمة الاقتصادية، المتمثل بتراجع كبير في إمكانيات

ميراث أوباما: 101% نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي



إضافة إلى جملة من الأزمات السياسية العالقة، يترك الرئيس الأمريكي باراك أوباما منصبه قريباً تاركاً لوريثه ديناً عاماً تقدر الإحصاءات أنه سيصل حدود 19,7 ترليون دولار في كانون الثاني القادم، وبلغ هذا الرقم حوالي 101% من الناتج القومي الأمريكي المقدر بـ 19,5 ترليون دولار.

بينما تبلغ نسبة الدين الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لكافة القطاع وليس للحكومة فقط مقدار 63,4 مليار دولار، بنسبة تقارب 330% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق الأرقام المسجلة بتاريخ 25-3-2016 والصادرة عن الموقع الرسمي للأبحاث الاقتصادي، للبنك الفيدرالي الأمريكي في سانت لويس FRED.

بالعودة ثماني سنوات إلى الوراء، أي إلى الوقت الذي استلم فيه أوباما ولايته الأولى، فإن الأرقام كانت تشير في حينه إلى أن إجمالي الدين القومي للولايات المتحدة يشكل حوالي 73% من الناتج، أي أن سنوات أوباما أضافت إلى هذه النسبة نصفها تقريباً. وإن كان من العبث تحميل هذه التركة لشخص أوباما، ذلك أن المسألة تتعلق بالمنظومة الاقتصادية الأمريكية المأزومة كاملة،

مثل الولايات المتحدة مع اقتصاد شركة ضخمة، لأنه من الضروري إيلاء اهتمام لعدد من العوامل المؤثرة مثل الأصول، والإيرادات، ومعدلات النمو، قبل اتخاذ أي استنتاجات بشأن الوضع المالي للدول.. وإن كان الرجل محققاً على الصعيد النظري الاقتصادي، من باب أن عوامل أخرى كثيرة تتدخل في صياغة الاستنتاجات العامة حول الوضع المالي لدولة من الدول، فإن «المصيبة الكبرى» هي أنه في حالة الولايات المتحدة فإن تلك «العوامل الأخرى»، لا تقل تعبيراً عن أزمة الولايات المتحدة، بل وإن فداحة بعضها تجعل من رقم الدين الأمريكي مسألة «لا تدعو للقلق» حقاً!

فإن العبث الأكبر هو ما تشهده ساحات «التنافس الديمقراطي» الأمريكي على عتبات الانتخابات الرئاسية الجديدة، وهي الساحات التي تخلو تماماً من كل إشارة تقريباً إلى الوضع الاقتصادي المتأزم، اللهم إلا إشارات عابرة تكاد تكون خالية من أي معنى. يتواطأ فيها مع الساسة الأمريكيين ومروجي سياساتهم الإعلاميين، اقتصاديون من «الطراز الأول»، أشهرهم جوزيف ستيفلز، الذي صرح لمناسبة أرقام الدين المذكورة أعلاه أن لا شيء يدعو للقلق، وأضاف: «ليس هناك ما يدعو للقلق حول حجم ديون الولايات المتحدة، وأنه من المستحيل المقارنة بين اقتصاد دولة كبيرة

« Free-lancing » هل هي أداة نهب جديدة..؟



تضاف إليها نسبة ما لصالح الموقع بدلاً عن 2500 دولاراً كان مضطراً لدفعها في بلده لقاء الخدمة ذاتها لولا الـ«فري لانسينغ». أي أن معدل استغلال الـ **freelancer** الهندي (مثلاً) هو أكبر بخمسين مرة من معدل استغلال نظيره الكندي الموظف في شركة برمجة كندية ويعيش في كندا..!

دعوة للبحث

إن الفرضية التي أزعج أنها تستحق البحث بناءً ليس على ما تقدم فليس فيه كثير ليبنى عليه، بل على الفكرة العامة فيما تقدم، هي أن اقتصاد الـ «freelancing» هو خطوة نوعية جديدة ومركبة تستكمل وتطور «هجرة العقول» بوصفها أداة من أدوات النهب التي يستخدمها الاستثمار الحديث، أو الاستعمار الاقتصادي، وهي وإن كانت حملة أوجه، لا شك أن بينها ما هو إيجابي نسبياً لاقتصادات بعض دول العالم الثالث، ولكن سميتها الأهم هي النهب ذو معدلات الاستغلال غير المسبوقة تاريخياً، ففي حالة هجرة العقول، فإن العقل المهاجر إذ يستقر في بلد من بلدان العالم الأول، فإن تجديد قوة عمله، أي مجمل الأشياء التي يحتاجها من مأكول ومسكن والخبز، إنما ستقاس بالوسطى الموجود في ذلك البلد، في حين أن الـ «فري لانسر» يقدم تقريباً كل ما يقدمه العقل المهاجر (فهو عقل مهاجر أيضاً ولكن عبر الانترنت) دون أن يتحمل البلد المتقدم تبعات ارتفاع قيمة قوة عمل ذلك العقل، فهو لا يزال يعيش في الهند مثلاً، أو في مصر، وستكفيه بضع دولارات ليعيد إنتاج قوة عمله..

لهذه المهارات أو غيرها يستطيع البحث ضمن الموقع عن فرص العمل المقدمة، كل فرصة لها ميزانية يحدددها المشغل، بين حدين أعلى وأدنى، وضمن وقت إنجاز أقصى، وتبدأ هنا عملية مناقصة، حيث يقدم كل فري لانسر راغب بأخذ الفرصة عرضه حول إنجازها ضمن وقت أقل وأجر أقل، وتصل المسألة حدوداً مستفزة في المضاربة بين «العمال الأحرار»، فليس نادراً أن يعرض عمل من نمط تصميم موقع ما بميزانية بين 50 و250 دولاراً، والحقيقة أن أجر تصميمه في بلد المشغل، الذي هو كندا فرضاً، يصل عشرة أضعاف الحد الأعلى الذي خصصه في ميزانيته «وهذه مسألة أخرى سنعود إليها».. وليس نادراً أن نرى عشرات ومئات المتقدمين من «العمال المستقلين» الذين يعرضون خدماتهم لتصميم الموقع كاملاً خلال يومين لا أسبوع وبأجر 45 دولاراً، وبالدخول إلى صفحات هؤلاء تصدمكم كم الخبرات والشهادات والمهارات المعلقة في تلك الصفحات، ولكن نظرة جانبية إلى الجانب الأيسر الأعلى من الصفحة «هذا في الموقع المثال الذي ذكرناه» يمكن لها أن تفسر كل شيء، ففي تلك الزاوية وإلى جانب الصورة يمكنك رؤية علم البلد التي ينتمي إليها العامل، هناك ستجد بشكل متكرر الهند وباكستان ومصر وبنغلاديش والخبز من دول «العالم الثالث» الذين يعولون على الفرق في قيمة العملة في عروضهم التي يقدمونها. إذا تابعنا في مثال تصميم الموقع الإلكتروني الذي ذكرناه سابقاً، وافترضنا أنه رسا على أحد العمال من ذوي عرض الـ 50 دولاراً، فإن المشغل «الكندي افتراضاً» سيدفع 50 دولاراً

يمكن للعقل ان
يهاجر عبر الانترنت
أيضاً وبذلك فإنه
يحمل البلد المهاجر
إليها تكاليف اقل
ويترك لها أرباحاً
أكبر..

تزداد أعداد الشابات والشبان الباحثين عن عمل عبر الانترنت، وبخاصة في بلدان تعيش كوارث أوقفت اقتصادها وإنتاجيتها وفرص العمل فيها، كما الحال في سورية وغيرها كثير من بلدان العالم الثالث. وبطبيعة الحال فإن المقصود بـ «الكوارث» هنا، ليس الكوارث والأزمات المتجلية عنفاً وسلاحاً وإرهاباً فحسب، بل وإيضاً كوارث الاقتصاد الحر «التابع»، الممهدة والمصاحبة لكوارث الدم بطبيعة الحال.

■ مهند دليقان

لمشاريع معمارية وإنتاجية شتى، وهناك أعمال الترجمة والتدقيق والتسويق والإنتاج الإعلامي بمختلف أنواعه، وغيرها الكثير..

الطريق مفتوح للعمل الذهني

والحال أن التطور التكنولوجي الهائل بات يسمح بإنجاز القسم الأكبر من عمليات الإنتاج «الحقيقي» و«غير الحقيقي» عبر الانترنت، والتفريق هنا يتعلق بإنتاج قيمة مضافة أو إعادة توزيع قيمة مضافة منتجة في قطاعات أخرى، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في نسبة العمل الذهني إلى العمل العضلي ضمن مختلف العمليات الإنتاجية.

يمكن للقارئ أن يطلع بصورة أكثر قرباً على كيفية سير العملية، بمجرد الدخول والتسجيل في أحد المواقع الكبرى التي تدير أعمالاً من هذا القبيل، ولعل واحداً من أشهر تلك المواقع هو **freelancer.com** الذي يزيد عدد المسجلين فيه عن 19 مليون عضواً أغلبيتهم العظمى هي من العمال، بينما الأقلية هم المشغلون.

منطق العملية يجري بالشكل التالي: كل **freelancer** جديد يدخل إلى الموقع، يقوم بإنشاء صفحة خاصة به يضمها معلومات عن مهاراته وشهادات خبرته وإلى ما هنالك، ووفقاً

يحمل العمل عبر الانترنت عادة اسماً مضللاً جداً هو **freelancing**، والعامل فيه اسم **freelancer** بمعنى العامل المستقل أو الحر، وهذه التسمية كانت قبل عقود ذات استخدام ضيق يتعلق تحديداً بالصحفي الذي يكتب لجرائد ومجلات مختلفة دون أن يكون مرتبطاً بأي منها، بمعنى أنه ليس موظفاً بدوام بأي منها. بعد ذلك بقي من المعنى القديم أن العامل ليس مرتبطاً بمكان أو دوام أو شركة محددة، وهو إنما يقدم خدماته المأجورة بما يرضيه ولا يشغل كان، وفي أي بلد كان..

ورغم أن معظم ما يكتب عن الـ **freelancing** يضعه في إطار «الخدمات» ويفترض تالياً أنه لا يعتبر جزءاً أصيلاً من الـ **outsourcing**، أي الاستثمار الخارجي ذي الطابع الإنتاجي بخاصة، إلا أن نظرة أقرب لطبيعة الأشغال التي تتم عبر الـ **freelancing**، تسمح ببناء رؤية مختلفة: فهذا القطاع لم يعد مقتصرراً على الصحافة بل تعداه لمختلف أنواع الأعمال تقريباً، فهناك الأعمال البرمجية والتصميمية، بما في ذلك التصميم الهندسية المختلفة

علم السموم والمخاطرة التي نقوم بها



نحن نعيش في عالم قلق بحيث من المستحيل توقع إمكانية حدوث أي تهديد، لأن المعرفة التي بحوزتنا معرفة غير كاملة. هناك بعض النشاطات والتي بطبيعتها الأصلية محفوفة بالمخاطر، كالسياقة بسرعة كبيرة في الشوارع المزدهمة على موسيقى صاخبة. ونحن نعرف بأن هناك بعض المواد الخطرة مثل: استركنين، حتى لو تواجدت بكميات صغيرة. غير أن هناك العديد من المخاطر الأخرى والتي من الصعب بمكان توقعها.

في العقود القليلة الماضية، تم اتباع سياسة تنظيمية تركز على التأثيرات المحتملة للمواد الكيميائية المُسرطنة، غير أنها تعطي اهتماماً أقل للتأثيرات المحتملة على صحة الإنسان والنظام البيئي. وكما هو مقترح ضمناً، بأن المواد الصناعية أقل أماناً من المواد الطبيعية، وربما لا تكون بالضرورة هذه هي الحالة. فمادة الافلاتوكسين مثلاً، والنتيجة الطبيعية على شكل عفن ينمو على الفول والقمح، هي مادة تحتوي على كمية عالية من المواد المسرطنة. هناك المخاطر التي يجب أن تُصنع من أجل إدارة وتخفيض المجازفات، فالكثير من أدوية مرض السرطان مثل تاموكسيفين هي بحد ذاتها مواد مسرطنة.

تقييم المخاطر

إن تقييم المخاطر هو عبارة عن عملية تقييم الأخطار المحتملة من المواد والنشاطات أو الظواهر الطبيعية، وذلك فمن الممكن تخفيفها أو تجنبها وحتى إدارتها بشكل منطقي. ومن أجل تقييم النتائج المضادة المحتملة من مادة كيميائية أو أية مادة أخرى، يتوجب على العلماء أن يقدروا سمية المادة، هذا يعني أن عليهم تقرير إذا ما كانت المادة سامة وما هي الكمية التي من الممكن أن تسبب النتائج الضارة للإنسان وللنظام البيئي. كذلك عليهم تقييم الدرجة التي يستطيع أن يتعرض لها الناس للمادة. سمية المادة يمكن أن تقاس بطرق عديدة: من ضمنها دراسات تبين أثرها على الحيوانات ودراسات أخرى تبين أثرها على الخلايا الإنسانية، والدراسات المتعلقة بعلم الأوبئة. إن قياس تقييم التعرض، بصورة كمية وعديدة للناس الذين تعرضوا للمادة أخذين بعين الاعتبار عوامل مثل السرعة التي تتحلل بها المادة أو إذا ما كانت المادة قابلة للاستنشاق أو يمكن ابتلاعها أو امتصاصها من خلال الجلد.

في ذلك كمية التعرض للمادة، أو التعرض لمواد أخرى، والتي من الممكن أن تزيد أو تقلل التأثيرات وكذلك الصحة العامة للفرد. فمثلاً: خطر الإصابة بسرطان الرئة لدى الأشخاص الذين يتعرضون لمادة اسبستوس، أعلى بكثير للأشخاص المدخنين منه على غير المدخنين. ويزداد هناك قلق إضافي من الطرق التي يتم فيها حساب كمية السمية وغيرها من التأثيرات. أنه من غير الممكن اختبار كمية السمية للمادة مباشرة على البشر «بالرغم من وجود دلائل كنتيجة للتعرض العرضي»، ولذلك عادة يتم الاختبار على الحيوانات.

الضرر المحتمل

هذه الاختبارات تقتضي إعطاء الحيوانات جرعات قوية خلال وقت قصير وذلك من أجل تقييم مستوى الضرر. هذا ويعتمد الضرر المحتمل للإنسان على عملية الاستقرار من مستوى الجرعات القوية التي أعطيت للحيوانات بحيث يتم تقدير المستويات التي من الممكن للإنسان احتمالها، وذلك باستعمال طرق رياضية مبنية على فرضيات محددة. وهناك تساؤل آخر يبرز والذي يبحث إذا ما كانت قوة الجرعة هي التي تسبب الضرر، وأن هناك بعض المغالاة في درجة الخطر التي تتسبب بها الجرعات الضئيلة من المادة. لا شك بأنه سؤال صعب، ونظراً لأن تعرض الإنسان لمثل هذه المواد أقل بالآلاف أو ربما بعشرات الآلاف من الجرعات التي تُعطى للحيوانات المخبرية. علاوة على ذلك، فإن هناك اختلافاً ربما يكون مهماً في علم وظائف الأعضاء لدى الإنسان عنه في الحيوان مثلاً عقار «Thalidomide» الذي لم يسبب أي نتائج مضرّة على الحيوانات المخبرية، ولكنه سبب عجزاً حاداً في الولادة عند الإنسان.

المستويات، بينما هناك استعمالات جديدة للكثير من المواد الطبيعية السامة، مثل الرصاص والبوتاسيوم، زادت من تأثير هذه المواد على البيئة.

التأثيرات السامة.

إن التساؤل الرئيسي هنا هو: ما هو مدى الجرعة التي يمكن أن تحول مادة محدودة إلى مادة مسببة الضرر للكائن الحي.؟ يحتمل أن تكون التأثيرات السامة حادة، أو أنها قد تحدث في وقت قصير، أو ربما تكون نتيجة لتعرض طويل الأمد أو عضالية. للمواد خصائص كيميائية مختلفة بشكل واسع الأمر الذي يحدد كيفية انتشارها في البيئة، فالبعض يتبخر بسرعة ويسبب أذى قليلاً، وهناك جزء آخر قابل للذوبان بدرجة عالية، ولذلك يخطر بسهولة في الأجسام المائية. وهناك بعض المواد الصلبة «العنيدة» والتي لا تتحلل بسهولة في الطبيعة، ولذلك يمكن أن تكون مضرّة لحياة الطيور والحيوانات، وخصوصاً إذا ابتلعت، فإنها تغادر الجسم ببطء شديد. لا يستطيع العلماء تحديد درجة الضرر الحاصلة، من جراء تعرض شخص لمادة محددة، بدقة «بالرغم من أن تأثيرات بعض السموم معروفة جيداً». غير أنهم يستطيعون تحديد مستوى الإمكانات المحتملة وأنواع الأضرار الناتجة جراء التعرض للمواد الكيميائية بمستويات مختلفة. لنأخذ مثلاً على ذلك، في تقرير عن مادة الاسبستوس، أشارت الأكاديمية الوطنية للعلوم: أن خطر الإصابة بسرطان الرئة للذكور غير المدخنين من جراء التعرض لمادة الاسبستوس يتراوح ما بين صفر إلى 22 حالة إضافية للمليون. لا بد من الإشارة إلى أن هناك العديد من المتغيرات التي تساهم في تفعيل تأثيرات مادة محددة على الفرد «إنسان كان أو حيوان» ربما

حسام الماني

لنأخذ مثلاً على ذلك: الزلازل والأعاصير، فبالرغم من سنين الدراسة والتطورات التقنية، ما زالت تضرب بشكل غير متوقع مسببة أضراراً جديّة ومعاناة. يمكن تعريف المجازفة على أنها احتمالية ومقدار الأذى الذي يمكن حصوله من قبيل الصدفة. وبصورة حتمية نحن نواجه ونقيم العديد من الأخطار يومياً. إن إدراك الخطر هو أمر شخصي حتمياً. تظهر الدراسات بأن كل من الأفراد والخبراء يشخصون الأخطار المحتملة من المجازفة بشكل مختلف تماماً. مثلاً: في مسح واحد، نوه الجمهور إلى أنه يمكن اعتبار القوة النووية الخطر الأكثر جدية. من ناحية أخرى أشارت الإحصائيات الصحية أن التعرض للأشعة السينية يشكل خطراً أكبر بكثير. الانفجار وإمكانية السيطرة على المخاطر.

إن احتمالية المعاناة والأذى في الإحصائيات الحقيقية، معتمدة على دليل كمي. يمكن القول أن التقييم والسيطرة على الأخطار الناتجة من المواد الضارة في البيئة، يشكّلان الاهتمام الرئيسي للسياسة البيئية الحالية.

هناك العديد من السموم الطبيعية والصناعية والمواد التي يمكن أن تشكل أذى محتملاً على صحة الإنسان والنظام البيئي. لقد تزايد إنتاج المواد الكيميائية في الخمسين سنة الماضية بصورة لافتة. وهناك العديد من المستحضرات الدوائية المصنعة التي زودت الصحة الإنسانية بفوائد هائلة، بينما جعلت المواد الصناعية الطعام واللباس ورماد البضائع متوفرة بصورة واسعة. على أية حال هناك بعض المواد الصناعية أثبتت بأن لها نتائج ضارة إذا تم التعرض لها في بعض

وجدتها

د. عرب المصري



تعلم كيف تجرح وتداوي في 100 عام!

في أحدث أخبار الآثار أن فرنسا تعد مشروعاً لإقامة مدينة «لجوء» للآثار المهددة في العالم. حيث جاء في الخبر أن «فرنسا تعمل على إعداد مشروع لإقامة ملجأ مؤقت للآثار المهددة في العالم، لتقترحه في المؤتمر الدولي حول التراث المهدد، المقرر عقده في «أبو ظبي» مطلع كانون الأول. ديسمبر المقبل، بحسب ما أعلن الوزير السابق جاك لانغ الذي يرأس معهد العالم العربي في باريس. وكلف جاك لانغ من الرئيس فرنسوا هولاند بتنظيم هذا المؤتمر الذي سيحضره ممثلون عن أربعين دولة، في الثاني والثالث من كانون الأول. ديسمبر، بالتزامن مع انتهاء الأعمال الجارية لبناء متحف لوفر أبو ظبي. وقال جاك لانغ «يجب التحرك للمساهمة في إنقاذ المعالم الأثرية في سورية والعراق ومالي وليبيا وبلدان أخرى. «وسيقدم لانغ مشروعاً لإقامة مدينة تشكل «ملجأ» للآثار المهددة، ضمن مشاريع عدة أخرى».

وباعتبار أن ربّ مأساة تجلب الضحك، لم يرد إلى الذاكرة سوى كل المتاحف الأوروبية والأميركية المتخمة حتى الشمال بخراب واثار شعوب العالم المسروقة خلال الحروب الاستعمارية الطويلة التي خاضتها تلك الدول الإمبريالية على مدى القرنين المنصرمين.

وفي تنمة للخبر الذي أوردته إذاعة مونت كارلو أن «من المشاريع المقترحة إنشاء صندوق عالمي للحفاظ على التراث المهدد، يمكن أن يجمع مبالغ تصل إلى 100 مليون دولار. وقال «على غرار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والذي حقق نجاحاً كبيراً، يمكن أن يحصل الصندوق المعني بالحفاظ على الآثار على دعم من الدول والمؤسسات الثقافية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتمويل أنشطة الحفاظ على الآثار والتوثيق والترميم».

وقد دمرت في السنوات الماضية معالم أثرية في عدد من البلدان، من مالي إلى أفغانستان والجزائر وليبيا وسورية والعراق، على يد مجموعات إسلامية متشددة في مناطق النزاعات.» وهكذا تتسول الدول الكبرى كذلك باسم آثارنا، وتلصق تهمة تدمير الآثار بمجموعات إسلامية متشددة وكأننا لا نعرف أن هذه الدول الاستعمارية نفسها هي الداعمة لهذه التنظيمات والواقفة وراءها و تشد من أزرها مادياً وسياسياً، ويحاول حراميتها أن يصبح حاميتها.

مزرعة تعتمد على الشمس ومياه البحر

أقيمت مزرعة Sundrop في الصحراء الأسترالية الجنوبية المخصصة لزراعة 17 ألف طن من البندورة سنوياً بالاعتماد على أشعة الشمس ومياه البحر فقط.



نتيجة تحليقها عالياً فوق هذه المرايا.

ويذكر أن تصميم مزرعة Sundrop التي تضم حوالي 180 ألف نبتة من نباتات البندورة، يكلف ما يقرب من 200 مليون دولار.

www.sciencealert.com ■

قليل من السليبيات المتعلقة بهذه الأنظمة، إذ يمكن أن يشكل نظام الطاقة الشمسية هذا خطراً محدوداً على الحيوانات الصحراوية. ومن المعروف أن مرافق الطاقة الشمسية المعتمدة على المرايا تسببت، كما في الولايات المتحدة، بإحراق ما يزيد عن 6 آلاف طائر في السنة

إضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة. وقال الباحث روبرت بارك من جامعة نيو انغلاند في أستراليا: «هذه الأنظمة الإنتاجية المغلقة ذكية للغاية، وأعتقد أن نظم الطاقة المتجددة سوف تصبح أفضل وأفضل في المستقبل». وبالرغم من ذلك، يوجد عدد

حرارة معتدلة في فترات الحر والبرد القارس، ويستخدم فريق البحث قطع الورق المقوى والمبلى بمياه البحر في القاعدة الداخلية لهذه القشور.

وتعد درجة حرارة الشمس كافية لبقاء النباتات حية خلال أشهر الشتاء، كما تُزرع النباتات في مكان مغلق لذا لا تحتاج إلى مبيدات الحشرات، حيث تتم مراقبتها عن كثب طوال الوقت لتكون الزراعة خالية من الآفات المحتملة.

وقام فريق البحث بتصميم حوالي 23 ألف من المرايا العاكسة لأشعة الشمس على برج ثابت من أجل توليد الكهرباء، وعلى الرغم من فعالية هذا النظام، ما تزال المزرعة متصلة بشبكة الكهرباء كمصدر للأمان في حال حدوث عطل ما، خصوصاً في فصل الشتاء.

وبهذا الصدد، قال الفريق: «نحن نستخدم طاقة الشمس من أجل إنتاج المياه العذبة اللازمة للري، كما نقوم بتحويلها إلى كهرباء لتسخين وتبريد المحاصيل».

ويعتقد الخبراء أن النظام في مزرعة Sundrop يمكن أن يكون حلاً للمشاكل التي تواجه المزارعين في أنحاء العالم جميعها، حيث تصبح المياه العذبة أكثر ندرة والأراضي أكثر قحلاً.

تعتبر هذه المزرعة المغلقة الأولى من نوعها في العالم، وهي نتيجة 6 سنوات متواصلة في البحث من قبل فريق علماء دولي يهدف إلى إيجاد وسيلة فعالة لإنتاج المحاصيل دون الحاجة إلى المياه العذبة والتربة، أو حتى مصادر الطاقة غير اللازمة.

وكتب فريق البحث على موقعه الرسمي: «عادة ما تستخدم المزارع المياه الجوفية لأغراض الري والغاز من أجل التدفئة والكهرباء للتبريد، ولكن تعتمد مزرعة Sundrop على أشعة الشمس ومياه البحر من أجل توفير الطاقة، ونحن نقوم باستخدام ثاني أكسيد الكربون من مصادر مستدامة والمواد المغذية لتعزيز نمو المحاصيل».

ويقوم المفهوم العام للمزرعة على أساس تقليل الاعتماد على الطاقة والمياه العذبة اللازمة لنمو المزروعات، وذلك باستخدام مياه البحر من خليج Spencer Gulf، الواقع على بعد 2 كيلومتر من المزرعة.

وتعمل محطة الطاقة الشمسية الموجودة في موقع المزرعة على تصفية مياه البحر من الملح وتحويلها إلى مياه عذبة. وتُزرع جذور الخضروات في قشور جوز الهند «الطبقة الخارجية الصلبة»، ومن أجل إبقاء النباتات على درجة

أخبار العلم



السيطرة على مرض رئيسي للقطن

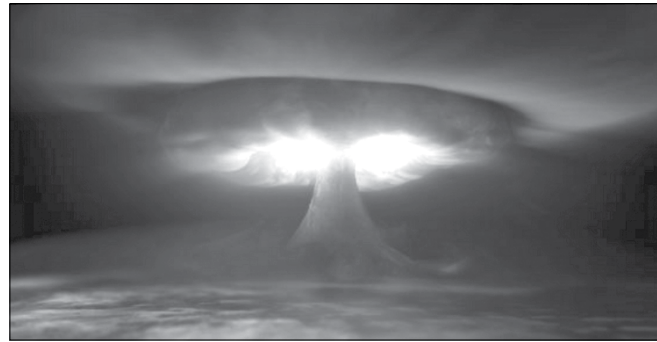
حقق العلماء الصينيون اختراقاً في السيطرة على مرض رئيسي لنباتات قطن، باستخدام تكنولوجيا التعديل الجينات.

بعد 8 سنوات من البحث، اكتشف العلماء في معهد علم المكروبيات التابع لأكاديمية العلوم الصينية أن تكنولوجيا التعديل الجيني قادرة على منع انتشار الفطري المسبب في الذبول.

ويعد الذبول مرضاً فطرياً في الأوعية الداخلية للنباتات الناقلة للغذاء ويتسبب في تلف الكثير من المحاصيل.

واكتشف فريق البحث كيفية تأثير المرض الفطري على القطن برئاسة الباحثة قو هوي شان.

واستنتجت العلماء صنفاً جديداً من القطن تزداد نسبة مقاومته للذبول بـ 22,25 في المائة.



ماذا سيحدث لكوكب الأرض إذا اندلعت حرب نووية؟

الحياة على كوكب الأرض تهددها العديد من الكوارث الطبيعية والظواهر المختلفة. ولكن ما هي الآثار المترتبة عن قيام حرب نووية ولو إقليمية على الأرض؟ دعونا نستذكر دراسة أجريت عام 2014 وبحث في الآثار المترتبة على قيام حرب نووية. ففيما عدا احتمال وفاة مئات الآلاف من السكان، سينطلق إلى الغلاف الجوي 5 ميغا طن من الكربون الأسود الذي يمتص حرارة الشمس قبل وصولها إلى الأرض.

وهذا الأمر يعتبر سيئاً للغاية، لأنه قد يسبب تبريد الغلاف الجوي أي يعرض درجات الحرارة لتغيرات كبيرة وخطيرة. وسيؤدي انخفاض درجة الحرارة على كوكب الأرض إلى تقليل كمية الأمطار الهائلة بنسبة 9% عن المعتاد بعد 6 سنوات من حصول الضربات النووية والتي ستؤثر على المحاصيل بالإضافة إلى زيادة الصقيع.

وستستنفد طبقة الأوزون في جو الأرض بنحو 20 إلى 25% في غضون 5 سنوات، لتصبح أرق بنسبة 8% خلال 10 سنوات، وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة حروق الشمس وحالات سرطان الجلد، كما سيقبل نمو المحاصيل بشكل كبير.

وفي نهاية الأمر ستؤدي الحرب النووية المحتملة إلى نقص حاد في المواد الغذائية عالمياً، وزيادة حالات المجاعة في بعض مناطق الأرض، لذا لا يمكننا التغاضي عن المخاطر التي ستهدد حياتنا جميعاً كبشر في حال اندلاع حرب نووية إقليمية.



قطار معلق، يعمل بالطاقة الجديدة

نجحت عملية تعليق أول قطار معلق يعمل بالطاقة الجديدة في الصين على سكة الحاملة في مدينة تشنغدو بمقاطعة سيتشوان بجنوب غربي الصين في يوم 30 أيلول 2016، وهو أول قطار معلق يعمل بالطاقة الجديدة في العالم أيضاً.

ويعمل القطار المعلق على سكة واحدة بدفع من بطارية ايون الليثيوم، كما أنه يتميز بنظام مواصلات جديد، تملك الصين حقوق الملكية الفكرية المستقلة له.

وتم بناء سكة القطار المعلق بالاعتماد على أعمدة الصلب والإسمنت، حيث تختلف عن القطارات المعلقة التقليدية التي تكون فيها السكة تحت القطار، بينما تحمل السكة القطار المذكور من فوق. ويتمتع القطار المعلق بمزايا عديدة تتمثل بتوفير الطاقة وحماية البيئة، واستخدام أراض أقل، والقدرة العالية على التكيف، فضلاً عن انخفاض التكاليف وغير ذلك من المزايا.

جملة من القضايا الداخلية والخارجية تواجه السعودية في هذه المرحلة، بعد أن عاشت المملكة عقوداً من «الاستقرار النسبي» المستند بالأصل إلى مرحلة هيمنة الحليف الأمريكي على المشهد العالمي برمتها، لتدخل اليوم في دوامة التغيرات الكبرى المحيطة بها.

حول «جاستا» وغيره:

سكين الحقائق على العنق السعودية..!



■ فادي خضر

يبدو التساؤل في هذا السياق مشروعا: في خضم هذه التغيرات العاصفة، أي نوع من التحولات سيكون على السعودية أن تنتظرها، تبعاً لطبيعتها الداخلية، وشكل علاقاتها الخارجية؟

التنظير لـ «نهاية التاريخ» و«سيادة الإمبراطورية الأمريكية» يسقط اليوم عند أول احتكاك له مع الواقع. العالم يغير جلده، ولو كرهت واشنطن هذه الحقيقة التي تستعصي على محبي النموذج العالمي المقاد أمريكياً قبل حين، ومنها السعودية. لكن الشيء الوحيد الذي يقتنعهم بها هو وصول النار إلى ديارهم، ورؤية الحليف الأكبر عاجزاً عن تقديم الدعم المعتاد فيما مضى.

قانون «جاستا» ذو الحدين

15 عاماً على أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. اليوم فقط «استفاقت» واشنطن للمطالبة بـ «حقوق ضحاياها» التي تغاضت عنها طوال تلك المدة، ليجد حكام السعودية أنفسهم، في أواخر شهر أيلول الماضي، أمام قرار أمريكي صمم لأجلهم: إنه قانون «جاستا».

يأتي مصطلح «جاستا» اختصاراً لـ «Justice Against Sponsors of Terrorism» - العدالة بمواجهة رعاة الإرهاب»، ويتيح القانون الذي يحمل الاسم ذاته، لعائلات ضحايا 11 أيلول مقاضاة المتورطين في الإرهاب وورعاتهم «المقصود الجانب السعودي فقط» أيضاً.

لاقى القانون رفضاً من الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لكنه لم يستطع، منع تمرير القرار الموافق عليه في مجلس الشيوخ والنواب بالأغلبية، رغم استخدامه حق النقض الذي يملكه مثيراً بعدها موجة من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الأمريكية-السعودية في حال حدوث تفعيل جدي لهذا القانون.

المحدث باسم البيت الأبيض، جوش إرنست، رد على تصويت مجلس الشيوخ ضد فيتو أوباما بقوله إنه «الشيء الأكثر إجحافاً الذي فعله مجلس الشيوخ منذ عام 1983»، في إشارة إلى آخر مرة تم فيها نقض فيتو رئاسي في الولايات المتحدة. مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، جون برينان، قال في السياق ذاته: «إن القانون ستكون له عواقب وخيمة على الأمن الوطني الأمريكي»، مضيفاً: «أخطر العواقب وأكثرها ضرراً سيتعرض لها أولئك المسؤولون الحكوميون الأمريكيون الذين يعملون في الخارج نيابة عن بلادنا».

فاتورة الالتصاق
بواشنطن باهظة

الجانب السعودي، بطبيعة الحال، رد على القانون الأمريكي بسلسلة من المواقف عبر القنوات الدبلوماسية

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، محاولاً تسويق نفسه داخلياً عبر إطلاقه برنامج «التحول الوطني 2020»، الذي يعد جزءاً من «رؤية 2030»، التي استهدفت «نموذجاً تنموياً» مستحدثاً في السعودية. أما خارجياً، فقد عمل بن سلمان على الاستفادة من مناصبه في التثقل بين عواصم الدول، عارضاً رؤاه المستقبلية لحال المملكة، كما الحال في لقاءاته على هامش قمة العشرين، الشهر الماضي، وزياراته إلى كل من موسكو وأثينا وواشنطن.

غير أن اللافت في هذه المرحلة هو انخفاض الظهور الإعلامي لبن سلمان، لحساب ولي العهد، محمد بن نايف، الذي يحسبه مراقبون على الجناح الأكثر التصاقاً بالجانب الأمريكي، وهو ما يضع إشارات استفهام حول «التغيب» الأخير لبن سلمان.

بالتالي، يبدو أن واشنطن - بما تملكه من نفوذ وأدوات سيطرة داخل المملكة - غير واثقة تماماً بعمل بن سلمان وتحركاته الدولية، وعليه، يمكن فهم التوجه الإعلامي الأمريكي لإلقاء اللوم في الفشل السعودي في اليمن على بن سلمان وحده، مع محاولات محمومة لتبرئة بن نايف وتحييده عن المسؤولية في الفشل المريع على جبهات اليمن، وحرب أسعار النفط بوجه خاص.

يمكن استخدامه للابتزاز السياسي في أي خلاف قادم بين الطرفين. لكن القرار من الممكن أن يكون ذا أثر سلبي غير محسوب النتائج، بالنسبة لواشنطن والرياض معاً في حال استخدام كل من الطرفين لأوراق الضغط المتوفرة بين يديه، في الوقت الذي يبحث فيه البلدان كلاهما عن حلول لمشاكلهما في الداخل والخارج. بالنتيجة، فمن المؤكد أن اتخاذ هذا القرار بحد ذاته يعبر عن أزمة أمريكية بدافع ضيق الخيارات المتاحة، ما دفع واشنطن لاستخدام هذه الطريقة في التعامل مع أقرب حلفائها. وفي المقابل، هو معبر عن أزمة الرياض التي تضطر لتدفع أثمان الالتصاق بالمعسكر الأمريكي في صعوده وهبوطه.

«صراع العروش»

المشهد المكرر في السعودية: الملك يمرض والولاة يتنازعون السلطة قبل موته، سلمان بن عبد العزيز (80 عاماً)، الذي يعاني صحياً، أوكل ولاية العهد لمحمد بن نايف، وزير الداخلية، والرجل المقرب من الولايات المتحدة. في المقابل، يصعد بسرعة إلى واجهة الحياة السياسية السعودية محمد بن سلمان (30 عاماً)، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، ورئيس

يبدو القانون
الأمريكي بغض
النظر عن قابلية
تطبيقه من
عدمها هو
«انتصار» لتيارات
داخل الإدارة
الأمريكية تخشى
فقدان التحكم
بالتوجهات
السعودية
مستقبلاً

والإعلامية، إذ علق وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، على القانون، مشدداً على الأهمية التي يوليها القانون الدولي لمبدأ سيادة الدول وحصانتها من الخضوع للقضاء الوطني لأية دولة، مشيراً إلى أن تبني أي تشريعات أحادية تقوض هذا المبدأ ويعد انتهاكاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي. تقارير إعلامية تناقلت تهديدات الرياض لواشنطن بسحب الودائع السعودية في البنوك الأمريكية، والبالغة قيمتها 750 مليار دولار، في الوقت الذي سارع فيه الجبير إلى نفي هذه التهديدات. في الواقع، إن حجم الأزمة في الداخل الأمريكي، والحرب المستعرة على مكانة واشنطن الدولية اقتصادياً وعسكرياً، في وجه القوى الصاعدة كـ «بريكس»، يدفع بها نحو اتخاذ إجراءات شاملة تعيد النظر بجملة السياسات التي كانت سائدة في مرحلة الهيمنة الأمريكية، ومن بينها العلاقة مع الحلفاء.

وفي هذه المسألة، يبدو القانون الأمريكي بغض النظر عن قابلية تطبيقه من عدمها، هو «انتصار» لتيارات داخل الإدارة الأمريكية، تخشى فقدان التحكم بالتوجهات السعودية مستقبلاً، وشق عصا الطاعة الأمريكية، وتحاول إبقائها في عهدها، وبالتالي، فالقانون بمضمونه سكين على رقبة السعوديين،

الصورة عالمياً



- أعلن يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي أن قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي المزمعة في يريفان تعزز اعتماد قائمة موحدة للتنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن بلدان المنظمة وأمن روسيا.



- أرسلت إيران، يوم الخميس الماضي، سفينتين حربيتين إلى خليج عدن قبالة سواحل اليمن، حيث شن الجيش الأمريكي ضربات بصواريخ كروز على المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة «أنصار الله».



- قال رئيس الوزراء الياباني، شينزو أبي، إن طوكيو وموسكو تقتربان من إيجاد طريق صحيح نحو تسوية قضية الأراضي المتنازع عليها «جزر الكوريل» وعقد اتفاقية سلام بينهما.



- أعلنت القوات المصرية أن وحدات المظلات تجري فعاليات التدريب المشترك مع روسيا «حملة الصداقة 2016»، والذي تستضيفه مصر في الفترة من 15 إلى 26/ تشرين الأول الجاري



- رفض ائتلاف «أوقفوا الحرب» البريطاني تنظيم وفعة احتجاجية أمام سفارة موسكو بلندن تلبية لطلب من وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، متهماً إياه بتأجيج الهستيريا ضد روسيا.



- هاجم الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، المرشحين في انتخابات الرئاسة الأمريكية، هيلاري كلينتون، ودونالد ترامب، محذراً من أن فوز أي منهما سيعود بالضرر على أمريكا اللاتينية.

«صربيا نموذجاً»

دول «الكتلة الاشتراكية» تراقب طوق نجاتها



في عالم اليوم، حيث يشتد الصراع الدولي، لم يعد ممكناً الحديث عن «استقلال» ناجز وتام لإحدى الدول، إلا بمقدار ربط هذا «الاستقلال» بإمكانية هذه الدول اتخاذ سياسات داخلية وخارجية متفلتة فعلياً من القيد الأمريكي الذي ساد العالم رداً من الزمن.

■ ميروسلاف ملادينوفيتش

للأسف، ننتهي بلادنا «صربيا» إلى مجموعة كبيرة من الدول التي لا يمكن لها أن تتباهى بالاستقلال. فاليوم، لا يمكن إنكار التأثير السلبي المباشر للقوى الغربية، حتى عندما نتحدث عن دول أقوى بكثير من صربيا.

عن النظام السياسي والفهم الماركسي

للحديث عن تأثير الغرب على النظام السياسي الحالي في صربيا، فإنه من الضروري التذكير أنه - وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي - اتخذ الغرب الخطوات اللازمة جميعها لوضع الدول «الاشتراكية» السابقة كلها تحت نطاق سيطرته وهيمنته، سواء على المستوى الاقتصادي، والثقافي، أو السياسي والإيديولوجي.

النظام السياسي الحالي في صربيا - كما هو الحال مع معظم الدول «ما بعد الاشتراكية»، هو دون شك تحت السيطرة المباشرة للحكومات الغربية، وبالتحديد لرؤوس أموالها العابرة للقارات. وقد تم بناء مؤسسات سياسية من النوع الغربي - رغم أن بنية هذه الدول على العكس من ذلك، من ناحية التاريخ والتقاليد والخصائص الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها في كل هذه البلدان.

أرى أن هناك مشكلة كبيرة في التطبيق العملي لهذه النظم. وكان هذا واضحاً للفلاسفة القدماء الذين درسوا الأنظمة السياسية. أرسطو عارض مذهب أفلاطون للدولة العالمية، كما أوضح أن الناس بحاجة لمختلف مؤسسات السلطة السياسية. من جهة أخرى، قال مكيافيلي أيضاً إن شكل النظام يعتمد على وضع وثقافة الناس السياسية، وقدرات «الأمير الحاكم».

أما المنظر السياسي الفرنسي الشهير، جان بودان، فقد كتب إن: «أساس قوة الدولة هو التكيف مع ظروف وخصائص المواطنين وقوانينها غير المكتوبة، يجب أن تتوافق في المكان والزمان مع الناس». وقد تم التخلي عن هذا من قبل الأنظمة السياسية «ما بعد الاشتراكية»، من خلال «الديمقراطية» التي تنتهجها النخبة السياسية الجديدة ونوعية المؤسسات العامة المشابهة للنموذج الغربي، ليثبت مرة أخرى، أن الفهم الماركسي لمسألة الدولة هو الفهم الوحيد الصحيح موضوعاً.

الهيمنة تنهاوى.. هناك أمل

أثر الغرب بهذه الدول «الدول الاشتراكية سابقاً» بطرق مختلفة. ويصف البروفيسور، ميروسلاف بيتشوليش، ثلاثة مستويات رئيسية للضغط: الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية والتلاعب الروحي. في حالة صربيا، استخدمت الولايات المتحدة أيضاً القوة العسكرية الأكثر وحشية. وقد رافق هذه الإجراءات كلها، بما في ذلك القوة العسكرية، استخدام ما يسمى «القوة الناعمة» باستمرار.

اليوم، يمكننا أن نرى أن الغرب لا يزال يستخدم «القوة الناعمة» في وسائل الإعلام للسيطرة على السكان. خمسة من أكبر المجموعات الإعلامية في العالم تملك أكثر من نصف وسائل الإعلام على هذا الكوكب، أربعة منها تتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية «واحدة في ألمانيا».

في هذا الزمن، توضع مفاهيم مثل الأنواع والأزياء والسلوك، وحتى مفهوم الحقيقة، في إطار العولمة، بغض النظر عن التقاليد. ولهذا، نلخص ونقول أنه في عالم اليوم، فإن العديد من البلدان، بما فيها صربيا، تقمع من قبل ديكتاتورية الغرب. وهذا لا ينطبق فقط على البلدان «الصغيرة»، ولكن أيضاً لتلك التشكيلات الكبيرة من الدول. إن دور الولايات المتحدة القائل بأنها «المهيمنة عالمياً» كان واضحاً وحقيقياً جداً. والسؤال هو ما إذا كان هذا الوضع سيبقى دون تغيير. التاريخ لا يرحم: «في الصراع من أجل الهيمنة، تمت هزيمة إسبانيا والبرتغال من قبل هولندا، وهولندا هزمت من قبل إنجلترا في نهاية القرن التاسع عشر، اعتمدت الولايات المتحدة موقف الهيمنة العالمية في وقت لاحق، وكان هذا الموقف خطيراً بسبب ظهور الاتحاد السوفيتي. ولكن عندما تفكك الاتحاد السوفيتي كانت واشنطن بلا منافس للقيادة العالمية».

اليوم نتفتح لنا، نحن الشعوب الاشتراكية السابقة فرصة تاريخية لا تقدر بثمن. إن ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية لهو مؤشر على أن حبل خلاصنا من الهيمنة الأمريكية بات يلوح أمام أعيننا، فهل نلتقط هذه الفرصة ونمضي نحو استقلالنا؟ لنرى!

ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية لهو مؤشر على أن حبل خلاصنا من الهيمنة الأمريكية بات يلوح أمام أعيننا

غيرت الصفحات الأولى في الصحف المصرية عناوينها الرئيسية، بعد أن تصدرتها لأشهر طويلة أخبار العمليات العسكرية في سيناء، وأزمة الأجواء المصرية من إسقاط طائرة السياح، إلى خطف أخرى، ليحتل الجانب الاقتصادي الموصوف بالخطير جداً عناوين تلك الصحف.

هل تقفز القاهرة فوق «التدفقات العربية»؟



في توجهات مصر الاقتصادية، والتي سادت منذ عهد الرئيس الأسبق، أنور السادات، ومستمرة حتى اليوم، كونها تؤثر إلى توجهات معتمدة لدى قوى مؤثرة بشكل كبير داخل جهاز الدولة المصري، تصر على نهج ليبرالي يتسبب بتفاقم الأزمات الاقتصادية لمصر، وأثمر حتى الآن موجتي حراك شعبي، الثانية منها تعتبر الأكبر في العصر الحديث. ومما يعزز خطورة هذه التوجهات هو ظهور قوى اقتصادية صاعدة، بإمكانها مساعدة مصر بشروط أقل تكلفة من تلك الشروط المؤلمة التي من شأنها أن تزيد معاناة المواطن المصري المنكوب أصلاً.

المؤكد أن تيارات وطنية داخل جهاز الدولة المصري ترى المشهد وتدرك مخاطر استمرار السياسات الاقتصادية الحالية، لكن حجم المعركة ضد قوى الفساد المستفيدة من السياسات الحالية، لم يصل بعد إلى ملاقة مستوى المخاطر المحدقة بمصر كدولة. وعليه فإن المهمة اليوم تصبح أكثر ثقلاً على القوى الحية في داخل جهاز الدولة والمجتمع المصري لإحداث تغييرات على مستوى الأزمة، تخرج بها مصر من دائرة الخطر.

إرهاب صندوق النقد الدولي

شروط قاسية فرضها صندوق النقد الدولي على مصر، من أجل حصولها على قرض بقيمة 12 مليار دولار يسد على ثلاث سنوات. وقد كان للصندوق ما يريد، حيث أن الحكومة المصرية - وضمن برنامجها لـ «الإصلاح الاقتصادي» - أقرت قانون الضريبة على القيمة المضافة، تنفيذاً لإملاءات صندوق النقد، إضافة إلى «إصلاح» منظومة دعم الطاقة، وطرح شركات مملوكة للدولة للبيع في البورصة. وعلى إثرها، ستحصل مصر على الشريحة الأولى المعلن عنها في 8/ تشرين الأول الحالي، في محاولة لسد عجز الموازنة الذي وصل إلى 13% ورفع قيمة الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي، بعد أن وصل هذا الشهر إلى 19.5 مليار دولار، على أن يصل إلى 30 مليار دولار المستهدفة في نهاية العام، ومثلها في الأعوام الثلاث المقبلة، بحسب بيانات بنك «لازارد» الفرنسي، المتخصص في الاستشارات المالية، وذلك من أجل سد عجز الموازنة، وتحقيق معدل نمو نسبته 5% خلال أربع سنوات. تعد هذه القروض المطلوبة من صندوق النقد الدولي أكبر المشكلات

تتضارب الإحصاءات حول حجم «المساعدات» الخليجية لمصر، وتتراوح التقديرات بين 23 و30 مليار دولار، منذ تموز 2013. ولنفترض أن الوسطي السنوي كان 10 مليار دولار، فإن هذه المساعدات سوف تشهد خلال العام الحالي انخفاضاً ملحوظاً، مقارنة بأرقام السنوات الثلاث الماضية. ويشير إلى ذلك آخر وديعة سعودية أعلن عنها البنك المركزي المصري في 12/ تشرين الأول الحالي، والتي بلغت قيمتها 2 مليار دولار. وتتعدد الأسباب هنا حول انخفاض الدعم الخليجي، وتحديدًا السعودي لمصر، وهي ثلاثة أسباب رئيسية على الأقل:

الأول: هو الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالخليج، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، والتي تلعب السعودية دوراً أساسياً في انخفاضها..! إضافة إلى التكاليف الباهظة للحرب على اليمن، والتي كلفت السعوديين 725 مليار دولار، حسب تقرير مفصل نشرته مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية خلال الشهر الماضي. الثاني: هو في صعوبة التحكم السعودي بخيارات مصر الاستراتيجية، فيما يخص القضايا الدولية، وعلى رأسها العلاقات المصرية - التركية، التي عجزت السعودية عن لعب دور الوسيط فيها، إضافة إلى الموقف المصري من الأزمة السورية. وهنا، تجدر الإشارة مثلاً إلى امتعاض المملكة من التصويت المصري لمصلحة مشروع القرار الروسي في مجلس الأمن، الذي يدعو إلى اعتماد مبادرة دي مستورا كقرار دولي، حيث وصفه المندوب السعودي لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، بـ «المؤلم».

وأكد هذا الاستياء السعودي لاحقاً إيقاف شركة «أرامكو» السعودية إمداداتها النفطية لمصر لشهر تشرين الأول الحالي، ومغادرة السفير السعودي في مصر، أحمد القطان، إلى الرياض بشكل طارئ، في زيارة يبحث خلالها مع مسؤولي بلاده ملف العلاقات المصرية - السعودية، حسب تقارير صحفية مصرية.

ثالثاً: ترتيب الأولويات السعودية فيما يخص علاقاتها الإقليمية، ومحاولة الاقتراب أكثر من الجانب التركي، وهو ما يشير إليه اتجاه «أرامكو» لتوقيع سلسلة اتفاقيات مع 18 شركة تركية، بعد يوم واحد فقط من إعلان إيقاف الإمدادات النفطية إلى مصر. أي أن السعودية تراهن على جدوى اقتصادية وسياسية أعلى مع الجانب التركي، وهو اتجاه موضوعي بالنسبة للسعوديين، خصوصاً بعد حاجة السعودية لاستثمارات جديدة داخل المملكة، بعد أن كان حجم التدفقات نحو الخارج هو السائد في العلاقات السعودية مع الدول الأخرى.

البحث في أزمة الاقتصاد المصري ليست بالجديدة، إلا أن العمل على نزع فتيل التوتر على الحدود مترامية الأطراف «أجله» نسبياً من جهة، ودفعه إلى الواجهة اليوم، تحت ضغط الظروف الاقتصادية المزمنة في الداخل المصري، خصوصاً في بلد تعتمد اقتصادياً بشكل رئيسي على قطاع السياحة، وتراخيت السويس المتأثر بركود حركة التجارة العالمية على العموم..

■ وائل سعد

أكثر ما يشاع في الأوساط المصرية اليوم هو مسألة تعويم الجنيه المصري، نتيجة انخفاض سعر صرفه مقابل الدولار. وعلى الرغم من «تمهل» الدوائر المعنية بهذا القرار، إلا أن تأخر الحل يدفع - بحسب بعض المحللين - أكثر فأكثر نحو هذا الخيار، خصوصاً في ظل ضغط السوق السوداء على قيمة الصرف المحددة من قبل المصرف المركزي.

الجنيه في مهب الريح

تقول الإحصاءات الحكومية بارتفاع نسب التضخم إلى 16%، حتى قبل اتخاذ قرار كهذا، وهو ما يعني عملياً أنه في حال الوصول إليه، فإننا سنشهد ارتفاعاً أكبر في أسعار السلع الأساسية التي تستورد مصر منها القسم الأعظم، كالقمح والأرز والسكر واللحوم المجمدة، ما يرفع التوترات الاجتماعية إلى مستويات غير مسبوقة، والتي كانت إحدى مؤشرات ارتفاع أعداد المصريين القابعين تحت خط الفقر بنسبة 27.8% حسب كلام وزير التخطيط المصري، وزيادة حركة الإضرابات العمالية، كالتى شهدتها شركة «سيرا ميكا مصر» في المنوفية، المستمرة منذ أكثر من شهرين، وإضراب عمال شركتي «المصرية»، و«الحديدية» للكربت، وعمال «طنطا للكتان»، و«الزامل للهاكل الحديدية»، وغيرها من الإضرابات.

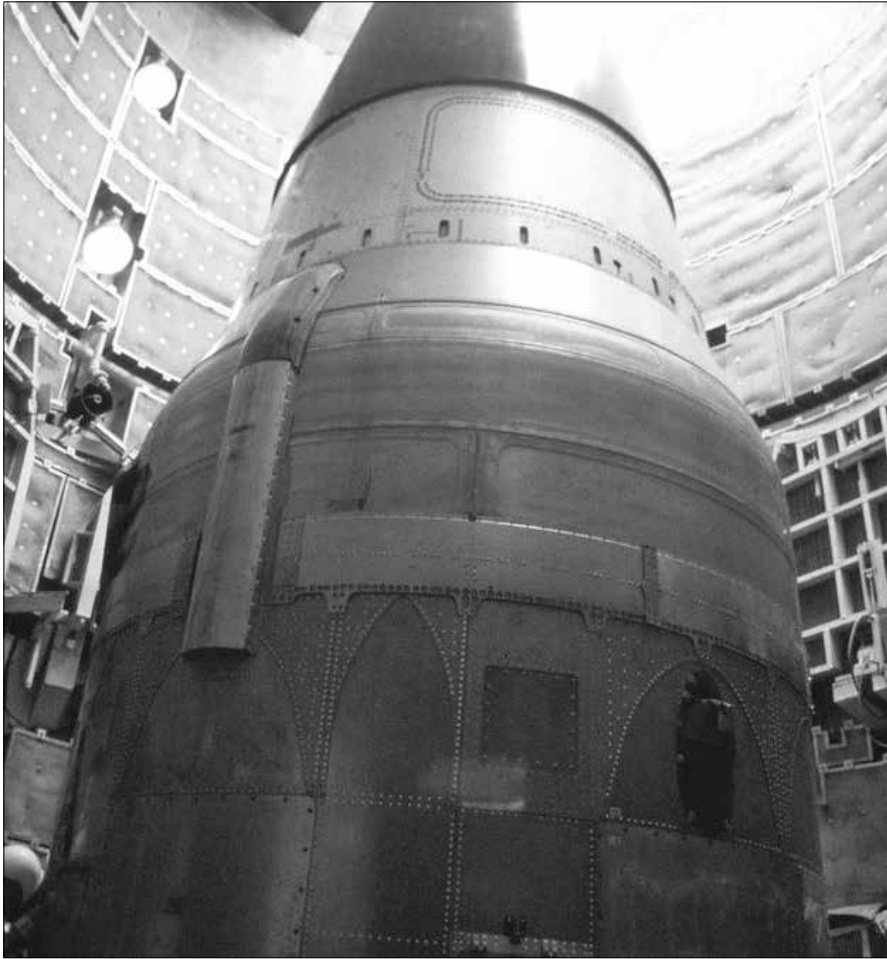
حول انخفاض الدعم الخليجي

كان حجم التدفقات المالية الكبير التي حصلت عليها مصر من دول خليجية، كالسعودية والإمارات، السبيل نحو «ترقيع» أزمة عميقة في البنية الاقتصادية للبلاد، وهو خيار تبنته مصر كاستفادة من ريعها السياسي. في هذا الصدد، يجادل بعض الاقتصاديين حول أن هذا التحصيل المالي الذي كانت تحوزه مصر من الخليجيين سيكون مشروعاً، في حال تبنته مصر بإجراءات اقتصادية جذرية، يستدعيها من حيث الأساس الواقع الاقتصادي الاجتماعي المصري من جهة، والتوقف المتوقع للتدفقات الخليجية من جهة أخرى، مما سيضع أمام البلاد مهمة النهوض بالاقتصاد الوطني، بعد انسداد «المنافذ» الخليجية المأزومة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

تتضارب
الإحصاءات
حول حجم
«المساعدات»
الخليجية
لمصر وتتراوح
التقديرات بين 23
و30 مليار دولار
منذ تموز 2013

المهمة اليوم
تصبح أكثر ثقلاً
على القوى
الحية في داخل
جهاز الدولة
والمجتمع
المصري لإحداث
تغييرات على
مستوى الأزمة
تخرج بها مصر
من دائرة الخطر

«واشنطن الإنسانية» واليورانيوم المخصَّب..!



ولا تحمل أسلحة. وبحسب الوثائق، بلغت نسبة المباني المستهدفة 16,5 في المئة من مجموع الأهداف، والدبابات 33,2 في المئة، والأهداف السهلة، كالسيارات، 35,7 في المئة، والقوات 4,2 في المئة، وأسلحة المدفعية 10,4 في المئة. وفي الوثائق، أوضح بيكا هافيستو، الذي ترأس عملاً مع الأمم المتحدة اهتم بالبيئة خلال غزو العراق، أن استخدام اليورانيوم المخصَّب ضد الأبنية والأهداف غير المسلحة كان معروفاً في تلك الفترة، على الرغم من أن فريقه لم يحصل على تحديد للأماكن التي تعرضت للقصف عبر استخدام تلك المادة. وقال هافيستو، وهو حالياً نائب في البرلمان الفنلندي: «عندما كنا نعمل على قضية القصف باستخدام اليورانيوم المخصَّب، لاحظنا تمنع الجيوش التي استخدمت تلك المادة بحماية كبيرة». والجدير بالذكر أن العديد من المناطق العراقية قد شهدت تشوهات خلقية في الولادات رجح المختصون سببها إلى اليورانيوم أو مواد ممنوعة أخرى.

هل عاد اليورانيوم المخصَّب؟

خاوف التشوهات الخلقية لم تنته. اليوم، تطير طائرات «A-10» الأميركية نفسها في سماء العراق وسورية، حيث تضرب مواقع لتنظيم «داعش»، بحسب ما تدعي واشنطن. وعلى الرغم من تأكيد الأميركيين عدم استخدام اليورانيوم المخصَّب في تلك البلدان، إلا أنه لا توجد موانع من قبل البناتاغون تعيق استخدامه. وفي هذا السياق، نقلت «شبكة المعلومات» عن متحدّث باسم وزارة الدفاع الأميركية تأكيداً أن «سياسات استخدام اليورانيوم المخصَّب ليست مقيدة

■ إعداد: سعد خطار

وكشفت الشبكة، التي تتخذ من العاصمة الكينية نيروبي مقراً لها، أن تاريخ الوثائق يعود إلى عام 2003، وهي عبارة عن تقرير حول نتائج تحليل عينات أعطيت إلى «جامعة جورج واشنطن» في عام الغزو الأميركي للعراق، إلا أنه لم يتم نشرها حتى الآن، موضحة أن تلك المعلومات الحصرية التي حصلت عليها سيتم عرضها على الملأ الأسبوع المقبل.

وكشفت التقارير أن طائرات أميركية من طراز «A-10» شنت ألفاً و116 غارة، استهدفت من خلالها «أهدافاً سهلة»، كالسيارات والشاحنات ومواقع عسكرية، بأسلحة تحوي اليورانيوم المخصَّب، ما بين شهري آذار ونيسان من العام 2003.

ومن المعروف أن اليورانيوم المخصَّب قد تم استخدامه في العراق، إلا أن الغموض هو حول مكان استخدامه، والكميات التي بقي بها. وعلى الرغم من أن الصورة ما زالت غير مكتملة، إلا أن المعلومات الجديدة بشكل كبير للباحثين. وبحسب الوثائق، استخدم اليورانيوم المخصَّب أكثر من 300 ألف مرة في العام 2003، معظمها من قبل القوات الأميركية.

«الأهداف السهلة»

في عام 1975، أوصت القوة الجوية الأميركية باستخدام أسلحة اليورانيوم المخصَّب فقط «ضد الدبابات، وثناقلات الجند المدرعة، أو الأهداف الصعبة الأخرى». وقد تم حظر استخدام اليورانيوم ضد الأشخاص، «إلا في حالة عدم توافر أسلحة أخرى». بحسب الوثائق الجديدة، كانت أغلب أهداف طائرة «A-10» غير مدرعة،

نشرت «شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة» وثائق حصرية، تؤكد استخدام الطائرات الأميركية سلاح اليورانيوم المخصَّب ضد «أهداف سهلة» خلال غزو العراق في عام 2003.

بلغت نسبة

المباني

المستهدفة

16,5% من

مجموع

الأهداف..

والدبابات 33,2%..

والأهداف

السهلة

كالسيارات

35,7%.. والقوات

4,2%.. واسلحة

المدفعية

10,4%

سنة آلاف و479 طلقة في سورية تحوي على اليورانيوم على مدى يومي 18 و23 تشرين الثاني عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن اليورانيوم المخصَّب يحوي تأثيراً إشعاعياً أقل من اليورانيوم العادي، إلا أنه يتضمن مواد كيميائية سامة تفسد بصحة الإنسان عند الاحتكاك المباشر بجسده.

في العمليات ضد داعش في العراق وسورية». في شهر أيار الماضي، وبناءً على طلب صحفي عما إذا كان قد تم استخدام ذخائر اليورانيوم المخصَّب في سورية أو العراق، جاءت الإجابة من قبل ضابط في سلاح الجو الأمريكي، عبر رسالة بالبريد الإلكتروني، أكد فيها قيام القوات الأميركية بإطلاق

فنلندا والسويد.. رهائن أمريكية



هلسنكي. وهناك تنشر دراسات وتنفذ حلقات دراسية منتظمة، تتحدث عن «الطبيعة العدوانية لروسيا»، و«الحرب الهجينة»، و«الغزيروم كسلاح»، و«الاتصالات الاستراتيجية لموسكو».. إلخ. وهناك أيضاً، تجري الدعوة لضم فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي.

روسيا وفنلندا

لدى فنلندا -العضو في الاتحاد الأوروبي- أطول حدود مع روسيا. وبالإضافة إلى ذلك، خطوط الإنترنت الرئيسية في أوروبا تمر أيضاً عبر فنلندا. هذا البلد

لديه وضع «محايد»، لكن واشنطن والتابعين لها في أوروبا يحاولون إغراء فنلندا «السويد» بالانضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. في العام الماضي، وقع الفنلنديون اتفاقاً مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ينص على تقديم

اتفاقية جديدة بين الولايات المتحدة وفنلندا

يوم الجمعة الفائت، وقع في هلسنكي اتفاق جديد بين وزير الدفاع الفنلندي، يوسي نيهيستو، الذي يمثل حزب «الفنلنديين الحقيقيين»، ونائب وزير الدفاع الأمريكي، روبرت أرك. وذكر بيان النوايا أن فنلندا أساس الأمن في منطقة بحر البلطيق وشمال أوروبا، وبالتالي، فإن الولايات المتحدة ستساعد في مجال الدفاع والبحوث والتعليم والتدريب، فضلاً عن تنفيذ العمليات الدولية.

من جانبها، توفر فنلندا مجموعة متنوعة من المعلومات لواشنطن. ومن المتوقع أن الولايات المتحدة ستحاول في المستقبل القريب زيادة منطقة نفوذها، وستشرع في تنفيذ برامج مختلفة في الاتجاه المعادي لروسيا. المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، ومعهد الكسندر، يشكلان حالياً المكان الرئيسي للدعاية المناهضة لروسيا، وهما مركزا بحوث في

■ مالك موصلي

بدأت تدريبات القوات الجوية الفنلندية مطلع الأسبوع الماضي. وتشارك فيها 50 طائرة، و2600 عنصر، كما تشارك 30 مقاتلة متعددة المهام، و15 طائرة تدريب مروحية وطائرات نقل. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك من الجانب السويدي، ستة مقاتلات من طراز غريبن، وطائرات وسفن نقل. وقبل ذلك، في شهر أيلول الماضي، شاركت الطائرات الفنلندية في مناورات عسكرية في السويد، لعبت فيها دور عدو مقترض. وستستخدم اثنتين من القواعد الجوية الرئيسية في فنلندا للقيام بالمناورات: نيكاسوكس وروفايمي.

كما ستشارك أيضاً مطارات أولونسالو، كاياني، كوسامو وكوكولا-وييتراساري. ومن جانب السويد، ستعمل قاعدة كالاكس الجوية على بحر البلطيق. وهي أكبر مناورات عسكرية تكتيكية لفنلندا في العام 2016

انطلقت تدريبات مشتركة للقوات الجوية الفنلندية والسويدية، في وقت تم فيه التوقيع على اتفاقية جديدة بين الولايات المتحدة، التي تحاول تعبئة القوى على الحدود الروسية، وفنلندا، في مجال التعاون العسكري.

الجوار. لكن يبدو أن الحكومة الحالية في البلد تتناسى التزاماتها، وتفضل الدسياسة مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لرغبة شعبها الذي لا يزال يتمسك بأوطد العلاقات مع المحيط الحيوي لبلاده.

ليس الأراضي فقط، ولكن أيضاً اللوجستيات للوحدات العسكرية لحلف شمال الأطلسي، لتكون هذه المعاهدة موجهة بشكل واضح ضد روسيا. وفي الوقت نفسه، لدى فنلندا اتفاق مع روسيا بشأن الصداقة وحسن

ثلاثة أشهر مرت على محاولة الانقلاب الفاشلة - المدعومة من الولايات المتحدة - في تركيا. كان الهدف الواضح من تلك المحاولة هو كبح الميل التركي في اتجاه انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ودمج اقتصاد تركيا مع جيرانها، وتشكيل تحالفات سياسية إقليمية تعود بالفائدة على الأطراف جميعها من ناحية، ومن ناحية أخرى العرض التركي بقيام «شراكة متكافئة» مع كل من واشنطن وبروكسل.

أن لتركيا أن تقول «لا» أوراسية..



يرفض الجانب التركي من حيث المبدأ أن يفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنقره سياسات معينة. وبدلاً من ذلك، فمن مصلحة تركيا ما يجري الآن من تعددية قطبية تعمل على خلق عالم أكثر عدلاً وتوازناً، ستكون محصلته عودة واشنطن والاتحاد الأوروبي إلى حجميهما الطبيعيين. ولعل رفض تركيا الانضمام إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على روسيا وإيران، قد ساهم في مزيد من الانزعاج الأمريكي والأوروبي.

■ هakan كراكورت

تتظر الولايات المتحدة إلى تركيا على أنها مركز للشرطة، يجري استخدامه حسب الحاجة الأمريكية، بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1952. ولا تأخذ الأولويات الأمنية للولايات المتحدة أبداً مصالح تركيا بعين الاعتبار. بالنسبة لواشنطن، الأفضل هو تركيا الضعيفة التي تقبل عادة مطالب الولايات المتحدة على الرغم من أنها تتعارض مع المصالح التركية العميقة، وهو ما استمر حتى العام 2002.

التوافق المرحلي استنفذ فرصته

ليس هناك شك في أن الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن الأزمة السورية يهدف إلى الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتشكيل مستقبل للبلاد يعتمد فقط على القوى الوطنية، وليس هذا ما يريده أردوغان بصق، لكن الوزن الروسي هو الذي فرض ذلك. ويبدو أن المسامحة الأخيرة قد وضعت على الاتفاق عندما زار أردوغان روسيا يوم 9 آب.

الهدف الأساسي لتقسيم سورية، يتمثل في الاستراتيجية الأمريكية الكلاسيكية حول خلق حالة من عدم استقرار في الشرق الأوسط، من خلال دعم تنظيم «النصرة» الإرهابي، وما أمكن من تشكيلات عسكرية أخرى. وهو ما يمكن أن تتوافق عليه أنقرة وواشنطن مرحلياً، لكن على المدى الطويل، فإن الجانب التركي يبيع أن النيران لا بد أن تظل دياره.

غطرسة الولايات المتحدة من جهة، وقدرة روسيا على التحمل، ومعرفتها المسبقة بإمكانية خلق تحالف غير معلن بين روسيا وتركيا من جهة ثانية، غير ليس فقط ميزان القوى في سورية، ولكن أيضاً اللعبة الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة والقوى الأوراسية، وهنا كانت محاولة الانقلاب بداية لغياب تركي فاعل عن لعب الدور المناط به أمريكا.

القطيعة مع اتحاد رؤوس الأموال الأوروبية

تعتبر تركيا سوقاً كبيرة لمنتجات الاتحاد الأوروبي (38% من الواردات التركية)، ومنطقة عازلة بين دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. ورغم ذلك، لا تزال تحظى تركيا بنسبة من الحملة الإعلامية الغربية الراضة للأتراك، شبيهة بتلك التي تجري بحق روسيا.

الأوروبي: 22% فقط من المشاركين يعتقدون أن تركيا سوف تحصل على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، بينما اقترح نصف المشاركين تقريباً أن تنضم تركيا لمنظمة شنغهاي للتعاون «SCO»، وإلى رابطة بلدان بريكس «البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا»، وذلك لوضع مسار جديد لتركيا، بدلاً من الاتحاد الأوروبي.

بعد انهيار عالم الثنائية القطبية، شهدنا جميعاً مرحلة جديدة من الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة المقتنة تحت كلمات سحرية ولكنها فارغة «العولمة، والإنسانية، والديمقراطية، وتقرير المصير» والتي تهدف فقط لنشر الهيمنة الأمريكية عبر العالم، على عكس مصالح الدول الأخرى جميعها.

إن لم تقل تركيا «لا» في وجه مطامع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الجميع في العالم، انتظر تغييرات في السلطة التركية، ومجيء سلطة أخرى لتتماشى مع الاتجاه الأوروبي تركيا. أي الاتجاه الأوراسي الذي بات خلاصاً للشعب التركي من حالة العنجهية التي قوبل بها خلال سعيه للعضوية الأوروبية، أو إلى علاقات ندية مع الولايات المتحدة. هذا ما يريده الآن الشعب التركي، فهل يسمع المعنيون ذلك، أم أن القطر سيسير دونهم؟

■ كاتب تركي

هذا ما يحتاجه الأتراك موضوعياً

الانقلاب العسكري الفاشل في 15 تموز هو علامة على نهاية الأحلام الموالية للغرب في تركيا. دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للانقلابيين جعل الشعب التركي يعيد النظر في نظريته ويعتبر الانقلاب بمثابة هجوم أجنبي مباشر.

ارتفعت الآراء المعادية للولايات المتحدة والآراء المناهضة للاتحاد الأوروبي. وفي الشهر الماضي تم نشر استطلاعين للرأي حول العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من قبل شركة أبحاث مستقلة، وقد ركز الاستطلاع حول العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا في عيون الشعب التركي. وكانت النتائج مذهلة: تسعين في المائة من المشاركين في الاستطلاع الذي أجرته «مؤسسة ماك» يعتبرون أن الولايات المتحدة لا يمكن الاعتماد عليها على الرغم من أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي. وكانت هذه النسبة 50% فقط قبل محاولة الانقلاب. ووفقاً للرئيس التنفيذي لشركة المسح، فإن «الشعب التركي يعتقد أنه يمكن هزيمة الولايات المتحدة، وإذا لم يتم إعلان قانون الأحكام العرفية، فإن السفارة الأمريكية قد تتعرض لهجوم من قبل المواطنين الغاضبين».

وأجري استطلاع آخر للرأي مثير للاهتمام من قبل مؤسسة «تافاك» حول العلاقات بين تركيا والاتحاد

اقترح نصف المشاركين الأتراك تقريباً في استطلاع للرأي أن تنضم تركيا لمنظمة شنغهاي للتعاون «SCO» وإلى رابطة بلدان بريكس

بعد الانقلاب الفاشل، وبدلاً من دعم الحكومة التركية، أبقى الاتحاد الأوروبي وسائل الإعلام الأوروبية تتهم بشدة الرئيس التركي بالتخطيط للانقلاب، وأنه استخدمه من أجل توطيد سلطته الاستبدادية، وعلاوة على ذلك، تجاهلت وسائل الإعلام الأوروبية الحرب الجارية في شرق تركيا.

كما حاول الاتحاد الأوروبي تأخير نظام السفر من غير تأشيرة للأتراك، في الوقت الذي فتح الاتحاد الأوروبي بوابات الفيزا للأوكرانيين الذين تقودهم حالياً «حكومة مؤيدة لأوروبا». وهكذا، خلال حفل افتتاح البرلمان التركي يوم 1 أكتوبر، ذكر أردوغان أن ثلاثين عاماً من المفاوضات بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت فقط للتسلية، وأن اللعبة مع الاتحاد الأوروبي قد شارفت على نهايتها.

الرئيس التركي والحكومة، الذين «أدركوا» على ما يبدو أن مستقبل البلاد يتعلق بالنظرية الأوراسية تحديداً، قد بدأوا يتخذون خطوات لإعادة تغيير مواقفهم. إلا أنه ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أنه ونتيجة للعمل الدؤوب الذي مارسه السلطات التركية المتعاقبة لإقناع الجمهور التركي بضرورة «التغريب والبقاء في حضن أوروبا»، فإن على السلطات التركية اليوم أن تهتم بضرورة تجهيز المجتمع التركي «الذي لا يحتاج جهداً كبيراً» نحو الانعطاف الأوراسية.

إن لم تقل تركيا لا في

وجه مطامع الولايات المتحدة الأمريكية فعلى الجميع في العالم انتظار تغييرات في السلطة التركية ومجيء سلطة أخرى لتتماشى مع الاتجاه الضروري تركيا

البحث عن بطل ضائع..!



لم نقل أنه غالباً ما تكون النتيجة عكسية.

الثاني : أن نهاية متعب الهذال في تيه مدن الملح، كانت هي بامطأء ناقته وغيبته واختفائه في غياهب الصحراء، وتمت باختياره ولا يظهر له أثر لاحقاً. ونهاية مصطفى السعيد في اختفائه وباختياره أيضاً، لكن مع اختلاف الجغرافيا المكانية، فهو يختفي في غياهب فيضان نهر النيل والأمطار الغزيرة، وكأنه يمتطي ظهر النهر النيل، وكذلك لم يظهر له أي أثر لاحقاً. هذا الاختفاء وغيبة البطل دليل على عجز معرفي لموازين القوى، وعجز عن فهم الواقع، فكان هذا الانسحاب الاختياري، تعبيراً عن الهزيمة الداخلية، بعيداً عن روح التضحية والبطولة.

ورغم الفارق في مستوى الوعي بين الشخصيتين، فمتعب الهذال البسيط وابن بيئته، بينما مصطفى السعيد مثقف متعدد المواهب إلا أن نهايتهما متشابهة إلى حد كبير! من الأمر الأول، يمكن الاستنتاج والرد على العديد ممن يقولون أن الاستعمار ساهم في تطوير المجتمعات التي استعمرها، بل حطّمها ونمّا فيها القوى التقليدية العشائرية والدينية واستخدمها

الشمال محاولة غزو «فردى» من قبل شخص شرقي لمجتمع عربي، لكنه يتحطم هو على صخرة المجتمع الغربي ويعود مهزوماً محطماً إلى السودان، يعود ليعيش حياة المجتمع السوداني في عزلة أشد.

وفي مدن الملح أن الغزو الغربي للشرق هو غزو «قوى» اقتصادية اجتماعية وسياسية وحتى عسكرية، قامت بتحطيم البنى الجغرافية وانتهاك براءتها الطبيعية، وتحطيم البنى الاجتماعية وانتهاك حميميتها. ولعل اصطدام الأفراد وصدمتهم وتحطيمهم «البطل» تعبير عن الفرق بين مستوى الوعي وإدراك العلاقات السائدة ودرجة تعدها، ودور الغرب الرأسمالي التخريبي في الشرق، وهو المختلف ببنيتها ومستوى تطوره، وقام بقطع سلسلة التطور الطبيعي، وحطّمها، وفرض علاقات رأسمالية بدل أن يساهم في تطوير البنى الاجتماعية التي تغلب عليها العلاقات شبه المشاعية وبداية الاقطاع، هذا من جهة. ومن جهة ثانية أن المواجهة الفردية للغرب، ومهما بلغ هذا الفرد من إمكانيات لا يمكن أن تحقق نتائج فعالة وإيجابية على الأقل، إذا

■ زهير مشعان

في رواية موسم الهجرة إلى الشمال للكاتب السوداني الطيب الصالح، التي صدرت عام 1966 يصور الروائي السوداني الأمور بصورة معاكسة، حيث يهاجر «مصطفى السعيد» بطل الرواية من السودان «غازياً» إلى بريطانيا، ويتحطم هو على صخرة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الغربية، فيعود إلى السودان ويختفي في ليلة عاصفة في لجة نهر النيل وفيضانه، دون أن يظهر له أي أثر لاحقاً. وعبد الرحمن منيف في روايته الخماسية مدن الملح، التي صدر الجزء الأول منها «التيه» عام 1984 يصور «الغزو الغربي النفطي» للجزيرة العربية، وتحطيمه للجغرافية المكانية، ولمجتمع البداوة الشرقي وحميميته، ولعل ذلك سبب صدمة كبيرة لـ «متعب الهذال» بطل الرواية الذي اختفى في الجزء الأول التيه.. بأن ركب ناقته وغاب في غياهب الصحراء، ودون أن يظهر له أي أثر لاحقاً أيضاً. لكن ما يلفت الانتباه في الروايتين أمران: الأول : في موسم الهجرة إلى

التاريخ تصنع الشعوب، وغالباً ما تدونه القوى المنتصرة والمهيمنة، وتصنع أبطالها، ويغيب دور الشعوب صانعة التاريخ، لكن في الأدب عموماً، والأدب القصصي والروائي خصوصاً، المؤلف هو من يختار أو يصنع أبطاله، لقد نجح العديد من الكتاب والأدباء في التصوير والتعبير عن واقعهم والمرحلة التاريخية التي عاشوا فيها، وبينوا الجوانب المعقدة والسلبية المعيقة.

العالمي، والقوى السائرة في فكها لا تتم بالمستوى الفردي الذي بين الكاتبان فشله في روايتهما، وإنما تتطلب التوجه نحو البطل الحقيقي، وهي الشعوب، صانعة التاريخ، وأنه لم يعد ذلك الدور الفعال للأبطال الفرديين، وعلى القوى التي تطمح لأن يكون لها دور فعال في مجتمعها، وأن تحقق التغيير الحقيقي عليها أن تستعيد دورها الوظيفي بأن تعود إلى الشعب.

أداة تحكم وسيطرة وقمع لهذه المجتمعات. ومن الأمر الثاني، يمكن الاستنتاج أن مواجهة الغرب الاستعماري تتطلب قوى وعماً ووعياً جمعياً، ورؤية نابعة من الواقع، وليس عملاً فردياً.

الشعب هو البطل!

ولعل النقطة الأخيرة المهمة التي ينبغي الإشارة إليها، أن مواجهة قوى الظلم والاستغلال الرأسمالي

سعد صائب... أديب الفرات

■ آلان داود

من دير الزور إلى دمشق

ولد في دير الزور عام 1914 تعلم في مدارسها وتخرج من معهد اللايبك في دمشق وكلية القديس يوسف اليسوعية في بيروت. بدأ نشر نتاجه الأدبي في الدوريات العربية منذ عام 1936، نشر في مجلة الصباح الأدبية منذ عام 1941 وعمل مراسلاً لمجلة الآداب اللبنانية في الخمسينات، نشر في مجلة بلاد السوفييت، مجلة السفارة السوفييتية بدمشق، ومجلة الإصلاح الزراعي التي أصدرتها وزارة الزراعة. ثم أخذ يكتب في مختلف المجالات السورية والعربية كالأديب والآداب والمعرفة والثقافة، والحديث، والضاد، والموقف الأدبي، والآداب الأجنبية ويحاضر في الأندية الأدبية والمراكز الثقافية، ويذيع البرامج في إذاعة دمشق، درس مادة المجتمع الريفي في الثانوية البيطرية بدمشق لمدة 4 سنوات

كما كان يقول وهو مصاب بالآرق، يستيقظ حين ينام الآخرون في الثانية ليلاً، فلا يجد سميماً له ولا نديماً سوى القلم والقرطاس، فيكتب ويقرأ ساعات طويلة، في جوهدي، بعيداً عن صخب الحياة وضجيجها. سعد صائب أديب الفرات الذي آمن بالتواصل الحضاري وتعزيز الثقافة العربية وهو ابن العالم اللغوي والأديب علي صائب.



من عام 1990 أحدث جائزة سنوية تشجيعية للمتفوقين في الشهادة الثانوية العلمية والأدبية في دير الزور من طلاب «ثانوية الفرات»، توفي في دمشق ودفن في مسقط رأسه مدينة دير الزور عام 2000.

رصيد الأعمال

نشر سعد صائب أولى أعماله في دمشق عام 1942 وهو كتاب مترجم بعنوان «طريق الخلاص»، وتوالت أعمال الترجمة والتأليف نشر منها ثمانين كتاباً في سورية والعراق ولبنان، منها تأليف كتب عن الزراعة والاقتصاد الزراعي والتراث الاجتماعي والآداب العربي والسوري القديم وقصص وروايات الأطفال ودواوين شعر ومجموعات خواطر، وتاريخ سورية ودور المثقفين والمرأة، وأعمال نقدية في الشعر العالمي من الصين إلى أمريكا اللاتينية، وكتاب معجم الألوان، وترجم العديد من الأعمال الأدبية من الروسية والفرنسية والإيطالية والسويدية

4 أجزاء، و26 كتاباً مترجماً ومؤلفاً عن الشعر المنغولي والإفريقي والبلجيكي والفرنسي والآسيوي والسويدي والإندونيسي والبرتغالي والليتواني والأستوني واللاتفي، 3 مسرحيات مترجمة عن الفرنسية، وكتب عن الشعر والقصة والحكايات العربية والأساطير العالمية والمجتمع الريفي والفنون التشكيلية والزراعة والإصلاح الزراعي وروايات «معاناة عامل في فرنسا» و«صبي أسود» وغيرها.

تضمنت دواوين الشعر الإسباني والسويدي والفنلندي والإيطالي والبلجيكي وغيرها.

كنز من المخطوطات

ترك الأديب سعد صائب كنزاً من المخطوطات الثمينة لم تر النور ولم تنشر بعد، منها كتاب معجم المشتقات في اللغة العربية وخمس مجموعات خواطر، وفن الشعر عند شعراء العربية القدامى في ثلاثة أجزاء، موسوعة الشعر العالمي في

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 14 / 10 / 2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

«بدايات» معلوف و«نهايات» منيف على طاولة واحدة!



لا تستوقفني العناوين ودلائلها كثيراً، خاصة عندما يتعلق الأمر بعنوان رواية. فبعد قلب الغلفة المتاني، ولكن المتلهف أيضاً، سرعان ما أقع حبس العوالم التي تخلقها، وهو حبس اختياري، وإن شئت استلاب إرادة اختياري!

■ عماد صائب الخالد

يجري ذلك بالمتعة نفسها التي يسلم بها الإنسان نفسه لشاشة السينما الضخمة سامحاً لها بالسيطرة عليه، ومعلقاً أمله عليها في اكتشاف عوالم جديدة، وحتى في اكتشاف عالمه نفسه الذي لا يترك له صخب الحياة ومشقتها مجالاً لتأمله كما ينبغي، أو بالمتعة ذاتها التي يسلم العاشقان نفسيهما كل للآخر..

هذه المتعة، متعة الانقياد مع الروائي وروايته، لا تلبث أن تتلاشى مع تراكم القراءات وتراكم خبرات الحياة، فلا يعود بمقدور القارئ التسليم بما يقرأ دون موقف نقدي. والقراءة النقدية نفسها هي متعة أكثر تعقيداً، ولكنها مع ذلك متعة من نوع آخر! إذ أن حالة الثقة البريئة التي يتعامل بها القارئ مع الكاتب في بداية قراءته تجعل الاستسلام له مبرراً، والاستسلام هنا علامة من علامات التعلم الباكر، ومن علامات القراءة على سبيل المتعة، ولنقل حتى، التسلية.. بما تعنيه الكلمة من نسيان وتذكر، نسيان العالم المعاش بتفاصيله المباشرة، وتذكره

وإعادة تشكيله انطلاقاً من عالم الرواية.

تراكم القراءات، كما أسلفت، وتنوعها أيضاً، يبدأ بنزع حالة الاستلاب هذه، وإبدالها حالة انتقادية تصبحها متعة من نوع آخر. ومع ذلك فإن الحنين للحالة الأولى يظهر مع الصفحات الأولى من كل رواية جديدة، ولكنه غالباً ما يتلاشى سريعاً. إن عودة الحنين- بعد تراكم القراءات المتنوعة- وعودة الرغبة في أن تكون الرواية التي قلبت غلفتها لتدخلها للتو، هي رواية قادرة على استلابك، لا تتعلق بمتعة «الهروب من الواقع» كما يمكن للمرء أن يتصور أول الأمر، بل على العكس من ذلك تماماً! فمع نمو الحس النقدي وتطوره، تغدو الروايات القادرة على استلابك أكثر ندرة، إنها تلك الروايات التي تتفوق عليك في عمق انتقادها، إنها الروايات العظيمة التي تعيد إدخالك إلى الواقع مسلحاً بفهم أعمق وبرهافة حس أعلى..

عوداً على بدء، وبالحديث عن عناوين الروايات، فقد شأنت المصادفة أن أقرأ خلال الأيام القليلة الماضية، وبالتوازي، روايتين هما: «بدايات» لأمين معلوف،

**متعة الانقياد
مع الروائي
وروايته، لا تلبث
أن تتلاشى مع
تراكم القراءات
وتراكم خبرات
الحياة، فلا يعود
بمقدور القارئ
التسليم بما يقرأ
دون موقف
نقدي**

و«نهايات» لعبد الرحمن منيف، الأولى تقع في 470 صفحة، والثانية في أقل من مئة.

بدايات معلوف هي محاولة لإعادة كتابة سيرة جده بطرس استناداً إلى رسائله والأحاديث التي رويت عنه وعن أبيه وأقاربهما، وهي في جوهرها إعادة كتابة لتاريخ منطقتهم من لبنان وناسها، والهدف النهائي يتم الإفصاح عنه في مقدمة الكاتب نفسه، الهدف هو النهاية، لا البدايات، الهدف هو مسألة الهوية بالطريقة البائسة التي تستهوي أولئك المتمزقين بين الشرق والغرب، والذين تغدو مسألة الانتماء بالنسبة إليهم مسألة تنظيرية بحق، وفوق ذلك فهي تنظيرية ضمن إطار ضيق هو إطار العرق والدين والقومية وحتى اللون.

نهايات منيف تروي قصة سنة من سنوات المحل القاسي التي تضرب قرية متاخمة للبادية، وتتخفف من عبء «الهويات الاستشراقية» لتدخل في صلب المسألة، «فلا حول يواجهون سنة محل قاتلة»، هذا كل ما في الأمر! ما تبقى هو كيف يواجهونها؟ ومن هم؟ كيف تبدو وجوههم وكيف يشعرون؟ بل وأكثر: تكاد «الطيبة» التي يتحدث عنها منيف تشكل تشكلاً لوطن كامل، بل لأوطان، وعساف الصياد رمز ثورتها، والحكومة التي لا تفي بوعد السد سنة بعد سنة، هي العدو وهي المحل..

بدايات معلوف مبنية انطلاقاً من نهايات «نظرية» وضعها سابقاً هي رواية للحديث عن الهويات وتمزقها، ولا يعدم المرء خلال القراءة انحياز الكاتب «الذي طالما ادعى أنه متعدد الهويات المتساوية والمتداخلة» إلى هويات بعينها وإلى روايات محددة للتاريخ تتقاطع-مصادفة- مع رواية الأحزاب الأشد يمينية ورجعية في لبنان. هذه الرواية هي من ذلك النوع الذي يحول متعة السرد إلى متعة زائفة، قلماً يفهم القارئ المغزى، ويرى فيه سوءاً فإن حالة التحفز والاستفزاز تجعل من الرواية كتاباً فكرياً هزيل المحتوى، ذلك أن مضامينه التي يمكن أن تكتف في صفحات قليلة موزعة بوصفها ألغماً داخل سرد يمتد على مئات الصفحات.

«نهايات» منيف مبنية على بداياتها، هي حبكة متصاعدة تعكس واقعاً متأزماً ينشد حلاً، هي رواية ممتعة ومستلبة وغنية بل ومدهشة، والدeshة هذه عنصر فائق الأهمية. إن غنى الرواية انعكاس لكاتب اغتنى بتفاصيل الواقع، فلم يكن بحاجة لإحكام عدته النظرية في صلب روايته لذلك الواقع، الوقائع ذاتها بتفاصيلها الهائلة هي البدايات التي تسمح للقارئ ببناء النهايات الموافقة، على العكس من «بدايات» معلوف التي ليست في حقيقتها سوى نهايات يعيد كتابة الوقائع على أساسها..